



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

التخصص: مالية و تجارة دولية

شعبة: العلوم التجارية

السياسة المالية و اثرها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر
حالة الجزائر

تحت اشراف :

بوزيد سفيان

مقدمة من طرف الطالب:

شيخ شكيب

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بوظراف الجيلالي	أ. محاضر أ	مستغانم
مقرر	بوزيد سفيان	أ. محاضر أ	مستغانم
مناقش	القرني عمار	أ. مساعد أ	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

المقدمة العامة

مقدمة عامة

لقد تميزت سنوات التسعينيات من القرن العشرين بتزايد التدفقات المالية من رؤوس الأموال نحو البلدان النامية، حيث تحولت هذه التدفقات من قروض تجارية إلى استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر. وتسعى الجزائر حاليا بمختلف الوسائل المتاحة لديها لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة منه المباشر، ومنح حوافز ذات أهمية كبيرة للمستثمرين الأجانب باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة وفعالة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي سينعكس بالإيجاب على تطور الاقتصاد الوطني. من الملاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي خاصة منه المباشر في الجزائر لازال محدودا بالمقارنة مع ما هو عليه في البلدان النامية الأخرى، رغم أن مقومات الاستثمار في الجزائر تعتبر في غاية الأهمية الاقتصادية، إلا أن حالة عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني و أمور أخرى، حالت دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجه المستثمرين الأجانب إلى تحريك رؤوس أموالهم في مناطق جغرافية أخرى.

لقد عرفا العقدين الأخيرين من الزمن تحولات جد هامة من بينها سقوط حائط برلين و زوال النظام الاشتراكي و قوته السياسية و المتمثلة في الاتحاد السوفيتي، و بالمقابل ظهور العمولة للوجود و هيمنة المؤسسات العالمية على جميع الدول، خاصة منها صندوق النقد الدولي و ما يفرضه من قيود صارمة لتقديم القروض، إلى جانب البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة: دفعت بدول العالم إلى تبني نظام اقتصادي اثبتت فعاليته في الميدان و وجوده على الساحة الدولية، ألا وهو النظام الرأسمالي أو ما يعرف باقتصاد السوق، و الجزائر من بين الدول التي تخلت على النظام السابق و انتهجت النظام الاقتصادي الحر و ذلك من اجل غاية بعث عجلة التنمية و التطور الاقتصادي في الجزائر.

وعلى ضوء هذا، أصبحت جميع الدول و تحت هذه الظروف تتعامل مع الاستشارات الأجنبية و المستثمرين الأجانب بصورة ايجابية، عاملة بكل ما لديها من إمكانيات على جذب الحجم الأكبر منها و الاستفادة منها في كل المجالات المختلفة، و هذا نظرا لما تحققه هذه الاستشارات من عوائد على الدول المستقبلية لها. و الجزائر على غرار هذه الدول و الدول النامية خاصة، أصبحت في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة تنميتها في ظل الظروف الجديدة للعمولة، فأصبحت أغلبية الدول النامية تفضل الاستشارات الأجنبية المباشرة لما لها من فوائد تعود على البلد المستقبل في مجال التشغيل و الإنتاج و نقل التكنولوجيا و غيرها من مزايا مباشرة و غير مباشرة.

إلا أن ما هو ملاحظ، أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ كمقر لها الدول المتقدمة عوض الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة نجدها تتنافس على جذب ما هو باق منها، و ذلك من خلال توفير المناخ الملائم لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك من خلال استعمال كل الأدوات و الوسائل المتوفرة لديها. لكن ما يجب أن لا تغفله هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعرض إلى العديد من المعرقلات، و هي بطبيعة الحال تبحث عن المواقع الأقل مخاطر و عراقيل؛ و من تم فهي تنتقي الدول المستقبلية لها بكيفية دقيقة على ضوء دراسة كل المعطيات التي لها علاقة بالاستثمار و من بينها الأدوات المالية للدولة المستقبلية أو المضيئة. نتيجة العمولة التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المالية المحافظ المالية) الطويلة و القصيرة الأجل، و من تم اهتمت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل و رأس المال و التكنولوجيا.

إن قاطرة الاستثمار الأجنبي المباشر هي الشركات العالمية متعددة الجنسيات، لأنها تملك البنية و الهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج؛ وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة و الأرباح المحتجزة غير الموزعة و القروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية و المحلية. عادة ما تقوم هذه الشركات العالمية باستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية و السوق المناسبة و الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في عمليات الإنتاج.

في أغلب الأحيان يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشاريع، حتى لو كانت نسبة المساهمة متواضعة، فإن وجود مؤسسة أجنبية تزود المشروع بمختلف الأساليب في الإدارة و تزوده بالتكنولوجيا و المواد الأولية، و باستطاعتها أن تزوده بالتمويل الضروري، و بناء علاقات متطورة مع المشاريع المحلية في البلد المستقبل يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر. و يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق منافسة غير تامة، لأن مشاريع الشركات متعددة الجنسيات هي في أغلب الأحيان مشاريع ذات الحجم الكبير تمارس عملياتها في بلدان متعددة و مختلفة.

وعلى ضوء كل ما ذكرناه، ما هي المميزات التي يتصف بها الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يكون مطلوباً من مختلف دول العالم؟ إن الدراسات التي في هذا المجال قد حددت بعض هذه المميزات مقارنة مع الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي حيث نجد أن:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية و العجز عن تسديد الديون و ذلك في البلد المضيف.

يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية و غير التجارية التي تواجه استثماره، في حين تقل هذه المخاطر الشاملة التي تواجه البلاد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، و من ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر و مستوى أعلى من الاستثمارات الأجنبية.

ترافق الاستثمار الأجنبي المباشر التقنيات الحديثة في الإدارة و التسيير و التكنولوجيا مما يؤدي الاستفادة منها من طرف الدولة المستقبلية و يرفع من معدلات مردودية المشاريع الإنتاجية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، و ذلك لأن تدفقاته تخلق في البلدان زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني من المواد الأولية و اليد العاملة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها

و ينتج عن ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف¹.

قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيداً في حالة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب استيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية و الوس المحلية. لكن هذا النوع من الاستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الاستثمار الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد المضيف.

وعلى هذا الأساس من الضروري أن نتساءل عن العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، و ما هي المحفزات التي تساعد على استقطابه؟ فالعوامل المؤثرة فيه متعددة و متغيرة و بعضها يتعلق بسلوك المستثمر الأجنبي الذي تحكمه دوافع مختلفة قد تصل إلى دوافع اجتماعية و حضارية لا يمكن قياسها أو التأثير عليها، و تلعب العوامل الهيكلية المتعلقة بتوزيع المحافظ الاستثمارية و الابتكارات المالية و التغير التكنولوجي و انخفاض

¹ - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ماي 1995، ص 73.

تكاليف النقل والاتصالات و ازدهار التجارة الدولية دورا هاما في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة نحو البلدان النامية، فمعظم تدفقات رأس المال الخاص كانت تتوجه إلى البلدان التي تمتلك برامج استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وإصلاحات على مستوى القطاع المالي و الهيكلي و التي يرتفع فيها معدل العائد على الاستثمار و تلك التي تملك برامج خصوصية فقالة.

مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و تحقيق العدالة الاجتماعية. و لقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطورا شاملا منذ أوائل القرن العشرين، و قد تأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز Keynes في كتابه " النظرية العامة للعمالة و الفائدة و النقود ".

لقد عرفت السياسة المالية (Fiscal policy) منعطفها الحقيقي بعد الأزمات الاقتصادية و على الأخص الأزمة العالمية التي اجتاحت أرجاء العالم بداية من سنة 1929، فطالب بعدها الأفراد بضرورة تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي للحد من وقع هذه الأزمات على مستواهم المعيشي و الاجتماعي، و هكذا أصبحت الدولة في كثير من البلدان ترى من واجبها توجيه الاقتصاد الوطني، وكذلك أصبحت الضرائب و القروض وسيلة تنفيذ لا مجرد وسيلة تحصيل إيرادات مالية للخزانة العمومية، حيث أصبحت وسيلة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية. و لقد اظهر جون ماينارد كينز (J M Keynes) أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكيف أن السياسة المالية بتكليف مستويات و أنواع النفقات العامة و الإيرادات العامة تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل الوطني. و على ضوء ما ذكرناه، فعلى الدولة أن تتدخل باستعمال سياستها المالية، وهو ما يطرح إشكالية الأدوات المستعملة و فعاليتها المستخدمة للتأثير في الحياة الاقتصادية و التقليل من الفوارق الاجتماعية. و عليه فالدراسة ستحاول أن تبرز مدى أهمية أدوات السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى أساس استعمال أدوات السياسة المالية السياسية الاتفاقية، السياسة الجبائية) لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نعرف ما هي أهم الركائز الأساسية المعتمدة من طرف الجزائر في ما يخص سياستها الاتفاقية العمومية و سياستها الجبائية و المعتمدة من طرفها لجلب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقتها الجغرافية. سنحاول تحليل كل من السياسة الاتفاقية و السياسة الجبائية في الجزائر و ارتباطها بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و ما هو ملاحظ أن ما بدلته الجزائر في السنوات الأخيرة و تبدله حاليا من إصلاحات من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي و المالي، إلا أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى دون مستوى طموحات الجزائر و أن أغلبيتها في قطاع المحروقات. سنحاول كذلك التعرض إلى القوانين الجزائرية المختلفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، و معرفة حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستفيد منها الجزائر، مع الرجوع إلى معرفة أهم المعرقات التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أهم الأسباب التي تجعل الجزائر لا تستفيد كثيرا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

إشكالية الدراسة:

فمن أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود بنية قاعدية و هيكلية متطورة و أنظمة مالية و بنكية قوية، توفر مناخ اقتصادي و اجتماعي محفز لذلك. و على أساس هذا، تهدف الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته، و اتجاهاته و العوامل المؤثرة فيه و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التطرق إلى معرفة سياسة الجزائر

في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس استعمال أدوات السياسة المالية (Fiscal policy) ، هذه الأخيرة التي ستشكل محورا أساسيا في التحليل، باعتبارها أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدراسة، و من تم فيمكن تفصيل الإشكالية إلى التساؤلات الآتية:

✓ ما هو الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؟

✓ ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية ؟ ما هو تحليل الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

✓ ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تخص السياسة المالية (المالية العامة

بالخصوص في الجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر دائما في الجزائر ؟

كل هذه التساؤلات سوف تشكل المحاور الأساسية في هذه الدراسة، حيث سوف تمكنا الإجابة عنها من تشخيص حالة الجزائر و علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر في إطار استقطابه و اجتذابه . و عليه ستكون الدراسة مبنية على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك العديد من الدراسات ركزت على آثار التحفيزات الجبائية و كانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الجبائية أثر ايجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما اعتبرها البعض الآخر من الدراسات أن أثرها سلبي، بينما البعض الآخر أظهر أن الإعفاءات الجبائية تكون مؤثرة ايجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوفرة. تركز هذه الفرضية على أثر السياسة الجبائية بأدواتها المختلفة من تحفيزات جبائية وإصلاحات ضريبية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و بناء على هذا فالفرضية هي لا يوجد أثر للتحفيزات الجبائية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضية الثانية: البنية التحتية و ما يرتبط بها من اتصالات و مواصلات، فالبنية التحتية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر و هو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات العالمية. و عليه سيكون الدور على الإنفاق العام و أثره على تحسين البنية التحتية و من تم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرضية الثالثة: حجم السوق ، فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوفا أكثر جاذبية للاستثمار و خاصة بالنسبة للاستثمار الذي يخدم السوق المحلي و هنا يأتي دور السياسة المالية ككل في تحفيز الطلب و من تم زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لأي بلد كان، و انعكاساته و دوره في دعم المشاريع المختلفة داخل البلاد، جاءت فكرة الغوص في أعماق هذا الموضوع الهام في اقتصاديات الدول النامية، التي تسعى جاهدة إلى دعم نشاطها الاقتصادي بكل المحفزات الاستشارية المختلفة و ذلك من أجل استقطاب كل ما هو جيد و فعال من ذلك .

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن نبرز أهمية أدوات السياسة المالية كعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تطبيقها على الجزائر كمحددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. و إظهار و تحليل العلاقة التي تجمع ما بين السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لفترة ممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 2009 (39 سنة) مستعملين طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و

اختبار التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ، نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه من أجل إظهار الاستجابات الدفعية و اختبار السببية ل Granger

منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة على المنهج الوصفي الدراسة الجانب النظري، معتمدين في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي، و على المنهج الكمي التحليلي لدراسة الأمور التطبيقية لموضوع الدراسة، معتمدين في ذلك على أساليب الاقتصاد القياسي التأكيد ما جاءت به النظرية الاقتصادية في هذا الميدان و تدقيق المعلومات المتوصل إليها. الدراسات السابقة:

نضال غرابية (1994) عملت الدراسة على تحليل محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية في الأردن و طرق اجتذابه و العوامل التي تحد من الطلب على مثل هذا النوع من الاستثمارات في الأردن، و توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا و فقلا لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي و الاستقرار السياسي و الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

عبد المنعم السيد علي، سعد حسين (2001) " هدفت الدراسة إلى معرفة الموقف الأردني من الاستثمار الأجنبي المباشر و التسهيلات القانونية و الامتيازات القانونية الأخرى التي قدمها الأردن للمستثمر الأجنبي الجذب | للاستثمار في الأردن، كما تطرقت الدراسة إلى حجم و معدلات نمو و مجالات نشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، و قد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انحصرت في القطاعات الصناعية و السياحية كما خلصت إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الأردني كانت ضئيلة.

ناحي بن حسين (2001) استعرض الباحث في ظل الدراسة أهم مظاهر العولمة الاقتصادية و خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، كما هدفت إلى كشف أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين في البلدان العربية، و قد خلصت الدراسة إلى أن زيادة التجارة بين الدول العربية و خلق التكامل الاقتصادي بينها هما المخرج الأفضل و المناسب للبلدان العربية في ظل العولمة و إلى مضاعفة الاستثمارات و زيادة فرصها في الوطن العربي.

نضال غرابيه، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1/ب، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1997.

عبد المنعم السيد علي، سعد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حجمه، هيكله، و اتجاهاته و آثاره التنموية (1977-1999)، المؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية و انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة أربد الأهلية، خلال الفترة 8 و 9 أيار 2001.

* ناحي بن حسين، واقع و آفاق تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية في ظل العولمة مؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية و انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة أربد الأهلية، خلال الفترة 8 و 9 أيار 2001.

هيل عجمي جميل (2002) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، من حيث طبيعته و اتجاهاته و العوامل المؤثرة فيه، مع التطرق إلى جمود الأردن ليجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و قد أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن رؤوس الأموال العربية و الأجنبية المستمرة في الأردن قد اتجهت نحو قطاعي

الصناعة و التجارة بالدرجة الأولى و قد توصلت إلى أن عامل الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

سرمد كوكب الجميل (2002) قدمت الدراسة عرضاً حول سباقات الدول العربية في عملية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذلك دور الشركات متعددة الجنسيات في التنافس للحصول على المزيد من الأرباح و التوسع على المستوى العالمي، وقد استخلصت الدراسة بعض الاستنتاجات من أبرزها التباين و الاختلاف بين الدول العربية حيث جرى تصنيف الدول إلى أربعة مجموعات، المجموعة الأولى تضم كل من السعودية و مصر، المجموعة الثانية تضم البحرين، المجموعة الثالثة تضم تونس و اليمن أما المجموعة الرابعة و الأخيرة فتضم بقية الدول العربية.²

نهلة محمد السباعي وآخرون (2004) هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لفترة 1986 إلى 2001 حيث تم استخدام نموذج انحدار Panel data و توصلت الدراسة إلى أن كل من العوامل العالمية و العوامل المحلية لها أهمية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، و قد اختلفت نتائج هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى سواء الدراسات المقارنة بين الدول و الدراسات التي أجريت على دولة بعينها و التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في عدم وجود نمط مستمر لتدفقات هذا الأخير إلى مصر.³ مناوور حداد (2004) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية من حيث حجمها و التوزيع القطاعي و الجغرافي لها، بالإضافة إلى دراسة واقع الاستثمارات العربية خارج حدودها العربية و الاستثمارات العربية العربية، و قد وصلت الدراسة إلى أن الدول العربية أقل مناطق العالم استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة أبو ليلي (2005) للفترة الممتدة من 1976 إلى 2003. هدفت الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و أشعة اهيل مجي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن و محددات مجلة أريد للبحوث و الدراسات، العدد 1، جامعة أريد الأهلية، الأردن، 2002.

سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و سباقات المنافس مجلة الإداري بمعهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، العدد 88، مارس 2002.⁴

نهلة محمد السباعي وآخرون، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مركز دعم القرار، قطاع التحليل الاقتصادي، يونيو 2004.

مناوور حداد، واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها جملة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، الجزائر 2004.

الانحدار الذاتي VAR و خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات يساهمان في نمو الاقتصاد الأردني.

¹ أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن سالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005.

² Chung, C, The role of foreign direct investment in Chinas post, Economic development, World development, Vol23, N°4, 1978.

³ Wai T, Wang C-H, Determinants of private investment in developing countries, The journal of development studies, Vol 19, No 1, pp 19-35, 1982. *

Salts I S, The negative correlation between FDI and economic growth in third world: theory and evidence, Rivista internazionale di scienze economiche e commerciali, pp 617-633, 1992.

⁴ Pfaffermayr M, Foreign direct investment and exports: a time series approach, Applied economics, 26, pp 337-351, 1994

دراسة (1978) Chung) استعرض خلالها حجم مصادر تلك الاستثمارات و التوزيع الجغرافي لها، و توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي من جهة و تزيد من الحجم الكلي للاستثمارات في الصين من جهة أخرى.

دراسة (1982) Wai , Wang) عملت هذه الدراسة على إبراز الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية، و توصلت إلى أن هناك آثار ايجابية إذا تم توجيهها إلى صناعات ذات صلة بالصناعات المحلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية و زيادة تنافسيتها العالمية، و يحفز كثيرا الاستثمار المحلي، أما إذا وجدت هذه الاستثمارات إلى صناعات منافسة للصناعات المحلية فسيكون أثرها سلبا

دراسة (1992) Salts) اعتمدت الدراسة على تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ل 75 دولة نامية، و خلصت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1975 و 1980 كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية المتوصل إليها لا تتفق مع نظرية معينة.

دراسة (1994) Pfaffermayr) ركزت الدراسة على إبراز العلاقة ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و نمو الصادرات في النمسا، استعملت الدراسة اختبار السببية ل Granger من أجل تحديد التأثير الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الصادرات على الاقتصاد النمساوي، و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين، و أن هناك احتمالية لوجود تأثير ايجابي لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات، و تأثير سلبي للصادرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

دراسة (1995) Karel) ركزت الدراسة على تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من النمو الاقتصادي و الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، و توصلت إلى أن للاستثمارات الأجنبية لمباشرة أثر ايجابي على كل من الاستثمارات الخاصة و النمو الاقتصادي، و أنها تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات. دراسة (1995) Singh , Jun) اهتمت هذه الدراسة ببعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، من خلال تحليل قياسي لعدد من المتغيرات على رأسها الاستقرار السياسي و المخاطر السياسية، الوضع الاقتصادي، إضافة إلى بعض متغيرات الاقتصاد الكلي. حيث قامت الدراسة باستعمال طريقة دمج البيانات المتعلقة بالدول النامية محل الدراسة، و خلصت إلى أن الاستقرار السياسي محدد له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوضحت الدراسة أن النمط التصديري هو المحدد القوي في جذب دولة نامية للاستثمار الأجنبي المباشر.²

دراسة (1997) Katrakilidis) و هي دراسة شملت كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، أيرلندا، البرتغال، الولايات المتحدة و اليابان، حاولت الدراسة أن تشرح العلاقة ما بين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على شكل بيانات سلاسل زمنية (الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي ، معدل التضخم، الأجور الاسمية، سعر الصرف...) باستخدام اختبار التكامل المتزامن. و توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف واضح بين النماذج المستعملة رغم التقارب الكبير بين اقتصادات هذه الدول، حيث أظهرت النتائج أن متغير التضخم و الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي و الأجور كان لها الدور المهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من

¹ Karel, J, The macroeconomic effect of direct foreign investment, the case of Thailand, World development, Vol 23, N°2, 1995.

² Singh H, Jun W, Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries, World bank, working paper, 1995.

ايرلندا و البرتغال و هي الدول الأقل تقدما، أما في ما يتعلق بالدول الأكثر تقدما فكانت النتائج مختلفة لكنها تشترك في تأثير سعر الصرف على التدفقات نحو هذه الدول.¹

دراسة (1998) (Borensztein et al) أجريت الدراسة على 69 دولة نامية لفترة عقدين من الزمن، حيث وضعت هذه الدراسة في اعتبارها أن النمو في الدول النامية يعتمد على الموارد البشرية و الاستثمار الأجنبي المباشر و أثبتت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المصدر الرئيسي للتكنولوجيا و يساهم في زيادة النمو الاقتصادي أكثر من الاستثمارات المحلية، و قد قدمت الدراسة توصيات للدول النامية تشير إلى ضرورة التركيز على تقديم التسهيلات و الحوافز للمستثمر الأجنبي.1 دراسة (1999) (Malampally , Sauvant) اهتمت الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، حيث أظهرت مدى اهتمام هذه الدول بتحسين المتغيرات المؤثرة على الشركات العالمية من حيث تفضيلها لبعض المواقع على الأخرى، وعملت على تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين، الأولى تضم كل من سياسات الخوصصة، السياسة الجبائية و الاستقرار الاقتصادي و السياسي للبلد، أما الثانية جمعت توفر الموارد، و حجم السوق و مزايا تكاليف الإنتاج. و انتهت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت شديدة المنافسة، حيث أن السياسات التقليدية لم تعد بمقدورها استقطاب القدر الأكبر من التدفقات.²

دراسة (2000) (Yanrui) حيث أخذت الدراسة في اعتبارها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد محددات النمو الاقتصادي و مصدر التكنولوجيا و الإدارة الحديثة و البحث و التطوير، وقد استخدمت الدراسة دالة - Cobb Douglas لفحص العلاقة بين المتغيرات التالية (العمل، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي) حيث بينت أن التطور الذي تحقق في الصين كان نتيجة التكنولوجيا الحديثة وكفاءة استخدام رأس المال و معدلات الإنتاج و البنية التحتية المتطورة دراسة (2001) (Boukia , Zatla) اهتمت الدراسة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط، و استخدمت نموذج الانحدارات المدمجة، و جمعت المتغيرات التالية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار في البنية التحتية، درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. و توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير متغيرات الدراسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول، ما عدا درجة الانفتاح الاقتصادي الذي ساهم بصورة واضحة في الاستقطاب خلال فترة الدراسة.³

1976-1997 دراسة (2004) (Choong et al) هدفت الدراسة إلى بحث نمو القطاع المالي المحلي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى بلدان مختارة، و توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تخلق تقدما تكنولوجيا ايجابيا على المدى الطويل فقط في حالة تحقيق تقدم في الاستثمارات المحلية، و من نماذج المدى القصير للبلدان المدروسة أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثيره على النمو الاقتصادي يؤدي إلى إمكانية نمو

¹ Katrakilidis C P, Macroeconomic environment and foreign direct investment Nrt flow: an empirical approach, RISEC, I(44), pp 375-389, 1997.

² Borensztein, E, De Gregorio, J, and Lee, J.W, How does Foreign investment affect growth?, Journal of international economic, 45, 1998.

³ Mallampally P, Sauvant K, Foreign direct investment in developing countries, Finance and developing magazine, Mrch 1999. * Yanrui, W, Measuring the performance of foreign direct investment, case study of China, Economic letters, N°66, 2000.

القطاع المالي العام في مختلف البلدان الأخرى، رغم الاختلافات في السياسات المالية و النمو الصناعي إضافة إلى الأبعاد المحلية الأخرى.¹

دراسة (2004) (AL - Massaied) و شملت الدراسة كل من اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة في الفترة (1961-2002) و قد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا ARDL. و تبين من خلال الدراسة أن تشجيع الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساهمان في تحفيز النمو الاقتصادي و أن السياسات التصديرية و الوساطة المالية تعززان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي، و أن التطور في رأس المال البشري يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحفيز النمو خصوصا في سنغافورة و ماليزيا.²

دراسة (2006) (Joshua A , B) حيث أوضح من خلال هذه الدراسة مدى أهمية أدوات السياسة المالية في زيادة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول الإفريقية و التي كانت محل الدراسة، و أظهرت الدراسة أن هناك بعض الدول التي نجحت فيها أدوات السياسة المالية على غرار التحفيزات الجبائية و الإنفاق العمومي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هناك بعض الدول التي لم تنجح فيها ولم يكن لها الأثر الواضح في ذلك. و قد اعتمدت الدراسة تحليلا وصفيًا و قياسيًا من خلال استعمال المربعات الصغرى الاعتيادية و متجهات الانحدار المتعدد.

دراسة (2007) (Baltagi et al) هي دراسة رائدة قامت بتقدير نموذج معقد للاستثمار الأجنبي المباشر تم ترجيحها عتاد الوزن النسبي للدول للأخذ بعين الاعتبار للأثر البيئي و اللابيني، حيث أكدت هذه الدراسة على وجود استثمار أجنبي مباشر افقى و عمودي بالإضافة إلى وجود واجمة تصدير و استثمار عمودي معقد يعتمد على الرأس المال المعرفي.³

دراسة (Utama و Peridy 2010)، وهي دراسة شملت تسعة دول من ال MENA (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب الأقصى، سوريا، تونس و تركيا) أكدت الدراسة على أهمية المحددات البيئية و اللابينية. من أهم هذه المحددات نذكر حجم السوق، تشابه حجم السوق، توفر اليد العاملة الماهرة، و قد أكدت على أن إستراتيجية واجمة التصدير هي الإستراتيجية الأرجح للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى هذه الدول. إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال لذكرها كلها، و قد قمنا باختصار أهمها و تخصيص مبحث كامل لها لكثرتها، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى اهتمام الباحثون بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و مدى أهميته في الاقتصاديات الحديثة.

معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قد ركزت على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية للبلد المضيف، مبرزة مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على النمو

¹ Bouklia R, Zatla N, The FDI determinants and its effects on the economic growth in south and east mediterranean, Marcella, france round table conference, March 30, 2001. ? Choong, C, K, et al, FDI, Economic, Growth and economic sector development (comparative analysis), ASEAN economic bulletin, Vol 21, N°3, 2004.

² Al-Massaied, S, W, FDI, Domestic investment and economic growth, Evidence from Asian-5, PHD, Thesis, University of Petra Malaysai, 2004. * Joshua A,B, Fiscal policy and the grouwth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006

³ Baltagi B, Egger P, PfaffermayrM, Estimating Model of complex FDI: Are there third country effects? Journal of Econometrics, 140,1,PP260-281, 2007.

الاقتصادي، مستوى التشغيل، الميزان التجاري، أما في ما يخص جديد هذه الدراسة أنها اهتمت بجاذبية البلد المضيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية عموماً و متغيرات السياسة المالية خصوصاً على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مبرزة وزن و ثقل كل متغير في جاذبية البلد، حيث كانت دراسة حالة الجزائر أساس التحليل النظري و القياسي التطبيقي للدراسة.¹

محتويات الدراسة و تقسيماتها:

الدراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقتها بالسياسة المالية في الجزائر، و من أجل إثراء الدراسة و تحليل الإشكالية المحددة ، اعتمدت الدراسة على المنهجية التالية و التي تضمنت في طياتها مقدمة عامة و أربعة فصول و خاتمة عامة.

في الفصل الأول سنتعرض إلى إظهار و تحليل الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، متناولين المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم أشكاله، وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته الرئيسية مشيرين إلى النمو العالمي الواضح في تدفقاته بداية من سنة 2006.

و في الفصل الثاني سندخل في دراسة حالة الجزائر من خلال معالجة و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الجزائر، إذ سنتطرق إلى الإطار القانوني و المؤسساتي، و بتحليل الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

أما الفصل الثالث و الأخير فهو عصارة الفصول السابقة، حيث من خلاله سنبرز العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض تحليلي و قياسي تطبيقي،.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث في مجال هذه الدراسة المتواضعة، هي عدم توفر المعطيات و المعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم و منبع الاستثمارات و توزيعاتها القطاعية و الجغرافية. قلة المراجع المتخصصة و المتعلقة بموضوع البحث، خاصة الكتب العلمية التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي، و هذه القلة في المراجع المتخصصة مردها بالدرجة الأولى إلى حداثة التجربة الجزائرية مع الإصلاحات، و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، و تم تعويض هذا النقص بالتقارير و البحوث الصادرة عن مراكز البحث و تقارير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية unctad و تقارير الهيئات الدولية حول واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر .

¹ Uttama N, Peridy N, Some new insights into FDI determinants in MENA countries : An application of spacial panel Data model, International journal of economic policy in emerging economies, forthcoming, 2010.

الفصل الأول

الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

مقدمة الفصل:

قبل التعرض إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لا بأس أن نعرج قليلا على الاستثمار الأجنبي، فيعرف هذا الأخير بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة، سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و

المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل ، إلا أن موضوع البحث هو الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنه أصبح يعرف انتشارا و توسعا هائلا في السنوات الأخيرة و أصبح محل اهتمام معظم دول العالم، نامية أو متطورة و هذا لما يحمله في طياته من فوائد و امتيازات. لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاد الدول النامية، لاسيا خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. و تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة و هي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية و تحرير أنظمة التجارة و الاستثمار زيادة على مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له.¹

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتألف من مورد مفيد للتنمية الاقتصادية للدول النامية و خاصة تنميتها الصناعية، حيث أنه يعتبر من طرق التمويل طويل الأجل، إضافة إلى نقل التكنولوجيا و التدريب و التعلم و الخبرة الإدارية و التسويقية، و على هذا الأساس فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن مصاريف تأسيس مشروع جديد أو مصاريف توسيع مشروع موجود سابقا حيث ستعود السيطرة عليه من طرف مستثمر أجنبي. إن البعد الإداري الذي يتضمن تحويل السيطرة و الدخول المباشر في تحويل موارد ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية (portfolio investment) في الأسهم و السندات الأجنبية و بقية الأدوات المالية (financial instruments)، يمكن أن نفهم أن الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه رأس مال مستثمر الفرص اكتساب مصلحة دائمة في مشروع و في ممارسة درجة من التأثير على عمليات ذلك المشروع. هناك تعريفات متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر منها ما هو ضيق و منها ما هو واسع. و ليس من الغريب أن يلقي الاستثمار الأجنبي المباشر الاهتمام الكبير في البحوث الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و خاصة تلك المتعلقة بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية، إذ أن هذه العلاقة تتميز في بعض الأحيان بالاتساع و في بعض الأحيان بالضيق، و هذا يتعلق بدرجة كبيرة بالبلد المضيف أو المستقبل و اقل بالشركات الأجنبية المستثمرة خارج حدود بلدها الأم. و من خلال ما ذكرناه سنحاول أن نتعرض إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مبرزين أهم أشكاله و أهميته و اتجاهاته الرئيسية في العالم..

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل أن نغوص في أعماق ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الضروري أن نعرض قليلا على مساره التاريخي، حتى تكون لدينا فكرة عن التطور الذي تشهده هذه الظاهرة العالمية.

¹ فريد النجار، الاستثمار الأجنبي و التنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2000، ص 23.

1 لمحة تاريخية:

يرجع تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث ارتبطت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وقد عرفت بداية القرن العشرين تطور جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي سنة 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي، وكانت المملكة المتحدة البريطانية في ذلك الوقت المصدر الأكبر للاستثمار و تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي سنة 1938 وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 66 مليار دولار أمريكي، وكانت الشركات البريطانية هي أكبر المستثمرين. وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية وبالأخص دول أمريكا اللاتينية وآسيا في قطاعات الزراعة والمعادن والبنية الأساسية أو التحتية. وبعد الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع هذه الاستثمارات انتشاراً. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمخطط وركزت على تنمية الصناعات المحلية وعم التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق التبعية الاقتصادية والتدخل السياسي وإضعاف المؤسسات الوطنية المحلية، ونتيجة لهذه المخاوف عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً واضحاً في تلك الفترة من الزمن اقتصر فيها على شكل هدايا ومنح وقروض.

أما في فترة السبعينات فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على المستويين، فالمستوى الأول فقد خص قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز، أما المستوى الثاني فقد ارتبط بتحقيق فوائض موازين المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أعيد تشغيل تلك الأموال واستغلالها في الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض و اقل اهتماماً باجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من الادخار المحلي دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

ولقد تواصل هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من الثمانينات، حيث وجدت الدول النامية صعوبة في استرجاع الاستقرار الاقتصادي بعد الهبوط المتواصل في أسعار المواد الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى تفاقم استفحال أزمة الديون الخارجية. وقد قامت الدول النامية نتيجة ذلك إلى اعتماد و تطبيق برامج للإصلاح الهيكلي و تحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي و تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. و كنتيجة لهذه الظروف بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسترجع وثبرتها تدريجياً إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة إلى تلك التغيرات. و قد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في

أوروبا الشرقية، و تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.¹

أما في ما يخص مرحلة التسعينات أصبحت عوامل الإنتاج أكثر تحركا بين دول العالم، و قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي و خلق الأسواق التي تجتاز حدود الدول. و استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة و اعتماد سياسة تشجيع الاستثمار و تحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأوروقواي للمفاوضات التجارية. و زاد عدد المعاهدات ثنائية الأطراف المرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته، كما تم وضع اتفاقات متعددة الأطراف بهذا الشأن. و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض من اجل وضع اتفاقية لتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها. كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها الفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف إلى مواصلة تحرير اطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. بعد هذه الالتفاتة الخفيفة إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال لمحة تاريخية، سندخل في إطار المفاهيم الأساسية الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر في النقطة الموالية.² المفاهيم الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر

ما يخطئ فيه الكتاب عادة ميلهم للتعريفات المجردة و العامة للاستثمار الأجنبي المباشر، و كأن هذا الأخير عملية اقتصادية محايدة عن المحيط الذي تنشط فيه. إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة مفاهيم، مفاهيم اقتصادية، مفاهيم مالية، و مفاهيم قانونية.

المفاهيم الاقتصادية: من الناحية الاقتصادية يعتبر الاستثمار الأجنبي مجموعة عمليات متعلقة بالإنتاج أو التوزيع في إطار التعاون الاقتصادي الدولي بحيث تترجم هذه العمليات من خلال الاستثمار المباشر في التجهيز و نقل التكنولوجيا و تقديم الخدمات، أو في شكل غير مباشر يتجلى في مختلف الترتيبات التعاقدية المختلفة التي يلجأ إليها البلد المضيف قصد الاستفادة من تقنيات و معارات و مناهج الشريك الأجنبي و أهم هذه الصيغ التعاقدية، نجد عقود التسيير، عقود الفرانشايز Franchise و عقود الليزينغ leasing، و من تم فهناك استثمار أجنبي مباشر و غير مباشر، إلا أن هذا الأخير لن يكون محل اهتمامنا في هذه الدراسة. - المفاهيم المالية: في هذا الإطار يعتبر الاستثمار الأجنبي تلك الحركة التي تخص رؤوس الأموال بين الدولة المضيفة و الدولة المستثمرة (دولة الشركة الأجنبية، بحيث تسمح الدول من خلال أنظمتها القانونية بحرية تحويل أو ترحيل الأموال الضرورية بهدف تمويل نشاطات اقتصادية في البلد المضيف و هذا يتطلب توفر كل من الدولتين على سوق مالية نشطة (بورصة). - المفاهيم القانونية: من خلال هذا المنظور ينظر إلى الاستثمار الأجنبي مجرد تراخيص إدارية صادرة عن السلطة المحلية للبلد المضيف بغرض السماح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو غير المقيمين بانجاز و تمويل نشاطات اقتصادية منتجة أو غير منتجة داخل حدوده.²

¹ عليوشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1988، ص 6 بخصوص هذه الصيغة المذكورة، فإن الجزائر قد تبنت عقد التسيير بمقتضى القانون 89/07، و عقد الفرانشايز أو ما يعرف بعقد التجارية فقد كان بموجب قانون 29/88 و إن كان بصيغة غير مباشرة، و في ما يخص عقد الليزينغ أو عقد التأجير التمويلي فلقد استعملته بعض الشركات الجزائرية كشركة الخطوط الجوية لشراء الطائرات أو لتملكها عن طريق الدفع بالتقسيط.

² Zouaima, R, Investissement international, Revue internationale de droit public N° 03/1992, Page 381.

مأخوذ من المرجع: مجة الجليلي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، طبعة 2006، ص 383.

إن مثل هذه المفاهيم المجردة تستند في الواقع على ثلاثة أفكار ، فبالنسبة للمفهوم الاقتصادي فإنه يقوم على فكرة تدويل الإنتاج و التوزيع أما بالنسبة للمفاهيم المالية فإنها تتأسس على فكرة تدويل رأس المال، في حين أن المفاهيم القانونية فإنها مبنية على فكرة تدويل شخصية المستثمر . إن المفهوم القانوني المذكور لا يتفق في بعض الأحيان مع بعض التجارب المقارنة مثل التشريع الكوري و الصيني وكذلك الأرجنتيني و هي الدول المعروفة بتجربتها الطويلة مع الاستثمار الأجنبي و تأسيسا على ذلك لا يمكن اعتبار هذا التعريف كقاعدة عامة لتعريف الاستثمارات الأجنبية، لأنه يتعلق بنمط معين من الاستثمار. نعي به النمط التشجعي و يهمل باقي الأنماط المتمثلة في النمطين الرديعي و الرقابي . هناك بعض المفاهيم الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في إدراجه في التعاون الاقتصادي الدولي، و هذا أمر مبالغ فيه حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا شكل من بين الأشكال الكثيرة و المتنوعة للتعاون الاقتصادي الدولي قد لا يكون في بعض الأحيان الشكل الأساسي لهذا التعاون، كذلك هناك تركيز على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحقل الذي تنشط فيه الشركات متعددة الجنسيات دون غيرها، إلا أن هذا لا يمكن تعميمه في الحقيقة، فقد تم في بعض الأحيان استثمارات أجنبية بين أفراد غير مقيمين بالدولة المضيفة، كما قد يتم من طرف رؤوس أموال بينية مثل الاستثمارات ما بين الدول العربية و مثال ذلك تجربة مصر مع المستثمرين العرب من دول الخليج. 3 التقسيم الموضوعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرتكز هذا التقسيم على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، و الذي ينص على تخصيص كل دولة في إنتاج معين و اكتسابها لميزة تنافسية فيه، و تخصصها في سلع أو منتجات من خلالها تتمركز في السوق الدولية و تفرض وجودها فيها و بالتالي تحررها من مضاعفات المنافسة الحادة أو الاحتكار. و انطلاقا من هذا يرى أنصار هذه النظرية أنه يتوجب على الدول المضيفة بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة أن تربط بين الاستثمار الأجنبي و خاصة منه المباشر هذا المبدأ بحيث يتم توجيهها وفقا لتخصص كل دولة و مع مراعاة المبادئ العامة للقانون الدولي للاستثمار و من أهم هذه المبادئ نذكر ما يلي²:

- مبدأ احترام الملكية الخاصة: إن الملكية الخاصة حسب قواعد الاستثمار الدولي التي هي قواعد رأسالية بحثة عنصر من عناصر النظام العمومي الرأسمالي و هي ذات طابع مقدس يتوجب على سلطات البلد المضيف ضمان احترامها و مثل هذا الضمان يقيد حرية مثل هذه الدول في اللجوء إلى التأميم و نزع الملكية وكلما كانت آفاق الملكية الخاصة ضيقة في البلد المضيف كلما قل النشاط الاستثماري و من تم عدد المستثمرين الأجانب. و هكذا تتكون العلاقة بين مفهوم الاستثمار الأجنبي و الملكية الخاصة و علاقة فعل و رد فعل بين الطرفين. - مبدأ احترام الحقوق المكتسبة: لقد طور القانون الدولي للاستثمار مبدأ الحقوق المكتسبة المتعارف عليها في القانون الخاص حيث اعتبرها كأثر من آثار إجراءات التأميم و تتمثل في مجمل الحقوق التي اكتسبها المستثمر الأجنبي أثناء مباشرته لنشاطاته في البلد المضيف. فإذا قامت الدولة بتأميم مشروع المستثمر الأجنبي فيجب عليها مراعاة حقوق هذا الأخير لأنه اكتسب هذه الحقوق في ظل قانون معين و نفس الشيء إذا تم تعديل أو إلغاء قانون الاستثمار الأجنبي، و في هذا الصدد انقسم الفقه الدولي إلى قسمين، القسم الأول يرى أن المستثمر الأجنبي يفقد كل حق بمجرد حصول عملية

¹ Samir Amin, L'économie du Maghreb, édition Minuit, Paris, Page 57.

² Terki, N, Les codes des investissements au Maghreb, Revue CMIRA, 1986, page 8.

لقد نص على هذا الدستور الجزائري في المادة رقم 23 من دستور 1989.

التأميم باستثناء الحق في التعويض الذي يتم حسب بعض التشريعات بصفة قبلية، عادلة و منصفة. و قسم ثاني يرى أن التعويض الممنوح للمستثمر لا يعني فقدانه لبعض الحقوق المكتسبة و التي يجب المحافظة عليها عند إجراء أي تأميم. - مبدأ عدم التمييز بين المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي و ينص هذا المبدأ على المعاملة المتساوية التي تبني على أساس معايير دولية موحدة. 4 تناقضات مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال الاختلافات الموجودة بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي، و ذلك في ما يخص الإطار الأمثل لتنظيم الاستثمارات الأجنبية في ظل ما يعرف بالتعاون الدولي الاقتصادي حيث يخضع إلى المنطق التنافسي، تولدت عنه ثلاثة نظرات واضحة تخص مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي تخص كل من الدول الصناعية الكبرى، الدول النامية، و أخيرا المنظمات الدولية و آخرون (الباحثون في الميدان).

الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول الصناعية الكبرى:

تأسس هذه النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة فرضيات: الفرضية الأولى: مرتبطة بالتقسيم الدولي للعمل:

من أهم مبادئ هذه الفرضية اعتبارها أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل التقسيم الدولي للعمل. تميز الاقتصاد الدولي من خلال إشكالية الدول الصناعية الكبرى بالتطور النوعي لعملية التخصص، و اندماج الاقتصاديات النامية مع اقتصاديات المتطورة من خلال التعاون الإنتاجي الدولي و نمو المشاريع ذات الطابع التكاملي و التي تتحقق في شكل استثمارات مباشرة. و يتم إثراء هذه الاستثمارات باللجوء إلى عاملين أساسيين، أولها العامل التكنولوجي و الذي مكن الدول الصناعية المتقدمة من التخلي عن الصناعات التقليدية و الاعتماد على صناعات أكثر تقدما في مجالات مختلفة كالمعلوماتية و المواصلات و شبكات الانترنت، و من خلالها يتم وضع برامج الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و ضبط حركة رؤوس الأموال العالمية. أما العامل الثاني فيتمثل في تطوير أشكال التبادل الدولي، حيث بدأت الدول الصناعية تخصص في بعض العقود الجديدة للتعاون مثل عقود الخبرات Engineering و عقود المعرفة الفنية How Know أو عقود التصدير بطريقة التفكيك Dismantling أو عقود نقل الفروع الصناعية، و تعلق الأمر بإنشاء بعض الصناعات في الدول النامية و عقود لا تتوفر على إستراتيجية للتنمية بقدر ما تتوفر على نقل فروع الصناعات بعض الشركات الصناعية الكبرى إلى هذه الدول المضيفة، و ذلك لتوفر هذه الأخيرة في الغالب على يد عاملة محلية رخيصة و غير خاضعة لحماية اجتماعية مكلفة مقارنة بالدولة الأصل، إضافة إلى نقل بعض الصناعات التي تميز بالتلوث إلى هذه الدول المضيفة التي في الغالب هي دول فقيرة، بعدما فرضت الدول المتقدمة على هذه الشركات قيود و أجبرتها على استعمال معدات مكلفة للتخلص من نفاياتها الملوثة للمحيط و البيئة ككل. الفرضية الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتبعية المتبادلة:¹

ترى الدول المتقدمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الجيدة لتحقيق التبعية بين الدول مهما كان وضعها أو وزنها الاقتصادي، حيث أن كل دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية في حاجة ماسة إلى تبادل اقتصادي مع دولة أخرى، و هذه الحاجة تنبع من ضرورة تصريف المنتجات أي الحاجة إلى أسواق جديدة وكذلك ضرورة الحصول

¹ مجموعة علماء سوفيت (ترجمة القزويني)، التقسيم الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1988، ص 182.

على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج، و لقد اتضحت هذه الفرضية جليا بعد أزمة الطاقة العالمية لسنة 1973 و التي تضررت منها كثيرا الدول الصناعية الكبرى .

هذه الأزمة أبرزت للدول الصناعية مدى تأثير علاقة التبعية المتبادلة على اقتصادها و رغم اجتياز حدة الأزمة إلا أن المبدأ في ذاته لم يتغير بل اتخذ أشكالا جديدة ذات بعد مالي بحث، تجلت في ارتباط اقتصاد الدولة النامية باقتصاديات دول مركز، و هكذا فكل توتر مالي أو أزمة سيولة في الغرب ينجر عنه تأثير سلبي على مستوى النمو في الدول النامية، و من ذلك مثلا أن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية نتج عنه تدهور في أسعار البورصة و تناقص تدفقات رؤوس الأموال اتجاه البلدان النامية، و انكماش في نسبة الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية الذي ضاعف من عمق الأزمة الاقتصادية لدول العالم الثالث ، فانهيار البورصة الأمريكية في سنة 1987 كان له الأثر المباشر على الاقتصاد الجزائري الذي خسر أكثر من 70 % من إيراداته بالعملية الصعبة نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. إذن فلا بد من إشراك لا يتجسد إلا بضمان تدفق مالي و استثماري نحو الدول النامية بالخصوص. الفرضية الثالثة: الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتدويل الاقتصاد:¹

إن الإطار و المحيط الدولي حاليا قد تميز بالتعاون الاقتصادي و التوجه أكثر نحو توسيع التجارة الدولية و تشجيع استشارات و أنشطة الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث أنه وكما هو معروف يعيش العالم عولمة جد موسعة و كأنه أصبح قرية واحدة. و قد برز هذا التوجه جليا من خلال أمور مختلفة نذكر منها:²

- ظهور التكتلات العالمية و خاصة منها الاقتصادية، و التحول من التعاون التنائي بين الدول إلى التعاون الدولي. و هذا يبدو واضحا في الوقت الراهن في ما يعرف بمناطق التبادل الحركالاتحاد الأوروبي و الجمعية الاقتصادية للتبادل الحر بين دول أمريكا الشمالية ALENA كذلك منطقة جنوب آسيا و منطقة الباسيفيك APEL و هي تكتل اقتصادي قائم على أساس التنافس الحر في الأسواق الدولية طبقا لإستراتيجية التجارة الحرة المبنية على الحماية الهجومية و ليس الحماية الدفاعية، التي تميز بإمكانية اعتماد سياسات مضادة للإغراق -Anti-dumping ، منح الامتيازات الجبائية و الجمركية للمستثمرين الأجانب و المشاركة في منظمات اقتصادية جهوية، و على هذا الأساس عملت الدول الصناعية بتشجيع التكتلات الجهوية بين الدول النامية، و نذكر على سبيل المثال الحوار الأورو مغاربي و الحوار الأمريكي المغاربي و الذي ينظر إلى المغرب العربي مثلا كتكتل اقتصادي و ليس كدولة واحدة.

- لقد أبرمت عدة اتفاقيات دولية دورها الأساسي و الجوهرية هو تنظيم التجارة الدولية، سواء في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC و التي تعمل بالتدرج على إزالة الحواجز و القيود الجمركية بين التعاملات التجارية الدولية.

- عملت الدول الصناعية على تشجيع و حث الدول النامية أكثر على إنشاء مناطق حرة " Zones Franches التحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و إلغاء كل القيود الجمركية و الجبائية. 24 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول النامية:³

¹ عجة الجليلي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار الأنشطة العادية و قطاع المحروقات دار الخلدونية، طبعة 2006 ، ص 396.

² Bouhacen, M, Droit international de la coopération industrielle, OPU Alger, 1982, page 78.

³ المناطق الحرة هي مساحات مضبوطة حدودها تمارس فيها نشاطات صناعية و خدمات تجارية يتم إحداثها بمرسوم تنفيذي يحدد موقعها الجغرافي و حدودها و مساحتها و عند الاقتضاء يتم تحديد النشاطات التي يسمح بممارستها فيها. تتم في المناطق الحرة عمليات الاستيراد و التصدير و التخزين و التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جبائية و جمركية مبسطة. | اجمة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 399.

لقد لجأت الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حل مؤقت أو ظرفي لمعالجة مشكلة التخلف خاصة، إضافة إلى أنها وجدت نفسها في مناخ اقتصادي يتميز بندرة رؤوس الأموال نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية و تدهور أسعار النفط في فترة ما. إضافة إلى تفاقم عبء المديونية الخارجية و الذي أصبح يستهلك معظم المداخيل المحلية من العملة الصعبة بسبب تراكم خدمات الديون و حلول أجل استحقاقها، هو الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إعلان التوقف عن الدفع، كما دفع البعض إلى إبرام اتفاقيات إعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي أو مع جماعة الدائنين.

كما أن تزايد حدة المشاكل الاجتماعية للدول النامية و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، انعكس بشكل سيء على المستوى المعيشي للأفراد، و استفحلت البطالة و أفلست المؤسسات المحلية و انخفضت الاستثمارات العمومية، حتى وصلت حدة الأزمة في بعض الدول إلى أن مست باستقرارها السياسي. و لمواجهة مثل هذا المناخ الاقتصادي والاجتماعي و حتى السياسي المنحط و المتردي، لم يكن من حل أمام الدول النامية إلا الاستنجاد بالاستثمار الأجنبي المباشر مستفيدة من ايجابياته بالدرجة الأولى. وكما هو معلوم أن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الفوائد لعل من أهمها نذكر:

الاستفادة من عامل التكنولوجيا، و الخبرات و المهارات التقنية في مجالات التجهيز و التسيير و المعرفة العلمية - الحصول على رؤوس الأموال بالعملية الصعبة اللازمة لتمويل التنمية المحلية بشكل عام و تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص من خلال الاقتطاعات الجبائية و الجمركية على إيرادات المستثمرين. قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على التقليل و التخفيف من حدة الضغط الاجتماعي (الفقر على الخصوص، من خلال خلق مناصب عمل جديدة سواء بصفة دائمة أو مؤقتة و بالتالي العمل على امتصاص نسبة معينة من البطالة المتفاقمة. دون أن ننسى العمل على تحسين الإطارات المحلية لأن الشركة الأجنبية ستكون مجبرة على تكوين العمال المحليون و الإطارات المحلية، لأن ذلك سيساعدها على تخفيف التكاليف مقارنة مع اليد العاملة المؤهلة للبلد الأصلي للشركة.

او من خلال ما تم ذكره، فالسؤال الذي يطرح نفسه هل تحققت فعلا هذه الفوائد ؟ هناك دراسات أظهرت أن هذه الفوائد بقيت حبر على ورق، و ذلك لأن عقلية المستثمر الأجنبي و المرتكزة أساسا على الهدف الرئيسي ألا و هو تحقيق الأرباح إلى أقصى حد ممكن حتى و لو تعارضت إستراتيجيته هذه مع البرامج التنموية للبلد المضيف. و هذا ما أدى إلى تعميق أزمة التخلف بدلا من معالجتها أو التخفيف منها، و أن الخدعة الأكبر وراء البحث عن هوية الاستثمار الأجنبي في الاعتقاد أن الرأسمالية هي الوسيلة الوحيدة لبعث و توفير التقنيات، و هو توزيع متعلق بالمصالح الاقتصادية الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة، فالتقدم حسب النظرية الغربية يتمثل في زيادة الإنتاجية و توفير ظروف مواتية للتركيز الديناميكي للمداخيل، و نشر العوامل المولدة للتراكمات المالية.¹

رغم المجهودات التي بذلتها البلدان النامية من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها أصيبت بخيبة أمل فضيعة اتجاه المستثمرين الأجانب و الذين فضلوا عدم طرق أبواب هذه الدول، بحيث اعتمدوا على معيار الانتقائية، و الذي يقصد منه اختيار البلد الذي يتوفر على أعلى معدلات النمو و ليس البلد الذي يتوفر على أكبر الضمانات، و مجرد مقارنة بسيطة بين تشريعات جزر موريس التي منحت ضمانات خيالية للمستثمر الأجنبي، و

¹ Sid Ahmed Abdelkader, Un projet pour l'Algérie, Edition Economica, Paris 1995, page 25 et 26.

تشريعات جمهورية كوريا الجنوبية التي فرضت الرقابة الصارمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكشف لنا عن تفضيل المستثمرين الأجانب الكوريا على جزر موريس، و يعود ذلك إلى رغبة المستثمر الأجنبي في الاستفادة من حيوية الاقتصاد الكوري عكس الاقتصاد في جزر موريس الذي هو اقتصاد بدائي. و بالتالي يصبح معدل نمو الاقتصاد المضيف هو الضمان الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كلما ارتفع هذا المعدل، كلما تزايدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و العكس صحيح وعلى هذا الأساس أصبحت الشركات العالمية لا تهتم كثيرا بطبيعة النظام السياسي القائم في البلد المضيف، كما أصبحت هذه الشركات تشتترط في نسبة النمو أن تكون طبيعية و ليست مصطنعة، و أن تكون مستقرة و ليست مرتبطة بظرف معين أو مصدر وحيد على غرار الدول المصدرة للبترو (ارتباط معدلات الفهو بدرجة كبيرة بإيرادات سعر البرميل في الأسواق العالمية). 34 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور المنظمات العالمية:

لقد عرفت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا من المتوقع أن يتواصل في السنوات المقبلة، في ما يخص مفهوم و ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعرف توسعا في نطاق التعريف ليشمل مكونات أخرى مختلفة، و مجالات متعددة نتيجة للانتشار الواسع للعولمة، و ذلك من خلال الحرية المتزايدة لحركة رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و الأفراد (العمالة البسيطة و الماهرة) عبر الحدود من جراء تحرير الأسواق و انتهاج سياسات اقتصادية منفتحة على العالم أكثر من طرف أغلب دول العالم، إضافة إلى تواصل الإصلاحات الإجرائية و القانونية الإيجابية للاستثمار، و الاستفادة من تقنيات الاتصال و المعلوماتية المتطورة.¹ قد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا حسب المنظمة أو الهيئة أو الباحثون في الميدان، فنجد: تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "unctad":

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة مستدامة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتهي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية.² إذا هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يبني على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم و شركة أو وحدة إنتاجية أخرى في الدولة المضيفة أي فروع الشركة الأصلية. في هذا التعريف تعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأصلية للشركة الأم، و عادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المسجلة أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.. ومع أن هذا التعريف يتأثر بنمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة حيث تلعب عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة و الاستحواذ على أصول الشركات دورا محينا، إلا أنه يمكن تطبيقه في حالات الاستثمار الفردية. و ارتكازا على هذا التعريف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم في الشركة التابعة أو إعادة استثمار الأرباح التي تحققها الشركة التابعة و لا تقوم بتوزيعها على المساهمين، أو الاقتراض قصير و طويل الأجل بين الشركة الأم و الشركة التابعة أي الفرع، أو التعاقد من الباطن، و عقود الإدارة و ترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح و حقوق الامتياز و الترخيص لإنتاج السلع و الخدمات وعليه فإن

¹ Sid Ahmed Abdelkader, op.cit, page 46 et 51. ?www.unctad.org

² Krugman P, Obstfeld M, a (Capelle-Blancard G, Crozet M), Economie internationale, édition pearsoneducation France ,7eme édition, Paris 2006, page 165.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يحقق الشروط التالية: تدفقات استثمارية عبر الحدود، عادة ما تكون من قبل الشركات متعددة الجنسيات TNCs، ينتج عنها تأسيس شركة أجنبية المشاريع خارج دولتها الأم (home) في دولة أخرى مضييفة للاستثمار (host)، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن 10% من ملكية الاستثمار، و يكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، و تأسس لعلاقة طويلة الأجل.¹

و تحتسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مكونات: ملكية الأسهم، الأرباح المعاد استثمارها، القروض بين فروع الشركة الأم. قد يكون هذا الاستثمار جديدا و عندها يعرف باسم greenfield أو توسعيا في استثمار قائم و يعرف باسم brownfield، أو تملكا من خلال عمليات الاندماج و التملك mergers and acquisitions وهي الصيغة الأكثر انتشارا.²

كما تحتسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار اتفاقيات الترخيص و حقوق الامتياز التجاري franchise، عقود الإدارة و عقود التسليم بالمفتاح turnkey، التأجير leasing، التعاقد من الباطن subcontracting، و شراكات الإنتاج production agreements.³

تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات أفقية horizontal fdi تتم من خلال استثمارات في القطاع أو الصناعة ذاتها التي تعمل فيها الشركة الأجنبية، أو استثمارات عمودية vertical fdi تنقسم بدورها إلى استثمارات أمامية عمودية forward vertical fdi عند قيام الشركة الأجنبية بتسويق إنتاج شركة محلية، و استثمارات خلفية عمودية backward vertical fdi عند قيام الشركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج الشركة محلية.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD Organisation for Economic Cooperation and Development⁴

الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الاستثمارات المختصة في إقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما أو إنشاء فروع تابعة أو خلق مشاريع جديدة خارج الدولة الأم للمستثمر ، إن الاستثمار هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية:

- في بلد معين من قبل غير المقيمين بالوسائل التي نذكرها، خلق أو تمديد توسيع مشروع مملوك كلياً أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود، وكذا المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود، إضافة إلى قرض المدة خمسة سنوات أو أكثر.

- في الخارج من قبل المقيمين في البلد بالوسائل الآتية، خلق أو تمديد أو توسيع مشروع مملوك كلياً أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود، المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود، أو قرض لمدة خمسة

¹ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مقال منشور في موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت (جسر التنمية)، 2004 ، ص 4. www.api.org

² fdi : foreign direct investment

³ منى بسيسو، مقال تحت عنوان: تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية على جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رق 29، يونيو 2008، ص 8، مأخوذ من المرجع الأصلي:

Alfaro , and Chrton , A , Intra - Industry

foreign direct investment, NBER working paper No 13447,2007. ? Christiansen, H and Bertrand, a, Trends and Recent Developments in Foreign Direct Investment, Article forthcoming in the OECD International investment perspectives, 09/2002. www.oecd.org

⁴ محمد صالح القرشي، المالية الدولية الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 154

سنوات أو أكثر . و تعتبر هذه المنظمة العالمية للاستثمار الأجنبي أنه ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا و قد شهدت مؤخرا تطورا كبيرا و انتشارا هائلا¹.

تعريف صندوق النقد الدولي FMI International Monetary Fund:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الأجنبي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". تعريف الاتفاقية الخاصة بجمعية أم جنوب شرق آسيا (ASIAN) أو دم و حماية الاستثمار:

إن مصطلح الاستثمار يجب أن يعني كل نوع من الأرصدة أو الأصول و خاصة يجب أن يشمل الأصول حتى ولو كانت غير حصرية: - الملكية القابلة للحركة و غير القابلة للحركة و أية حقوق ملكية أخرى مثل العقارات و الرهون (Pledges) و الرهون العقارية (Liens). " حصص و أسهم ، أسهم في شركات بفائدة ثابتة أو مصطلح ملكية مثل هذه الشركات . - الطلب على النقود أو إلى أي أداء في ظل عقد له قيمة مالية.

حقوق الملكية الفكرية و شهرة للمحلات. تعريف دليل ميزان المدفوعات (Balance of payments manual):

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي ينتهي إليه المستثمر. و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا أنه الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة دائمة و سيطرة لهيئة مقيمة في الاقتصاديات (المستثمر الأجنبي المباشر) في مشروع مقيم في اقتصاد آخر (مشروع استثمار أجنبي مباشر أو فرعا منه أو فرعا أجنبيا)².

و أخيرا و إضافة إلى ما تم ذكره من تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير يعرف كذلك من خلال الأمور الآتية الذكر:

" رأس المال المغامر venture capital الذي سيؤدي بدوره إلى إحداث تغيير في طبيعة اللاعبين الرئيسيين، إذ سيدخل رواد الأعمال هذا المجال، و تزايد الاهتمام بمبادرات الإبداع و تنامي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التوجه إلى تكوين تجمعات إنتاجية clusters تستند إلى مفاهيم تقنية عالية. - الشركات عبر الحدود الغرض تعزيز جهود البحث و التطوير D&R خاصة بين الدول المتقدمة و النامية، بينما كانت الشركات محصورة في السابق بين الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية و اليابان في ما عرف بالأطراف الثلاثية TRIAD.

- التحالفات الإستراتيجية strategic alliance للدخول في شركات و قنوات توزيع مشتركة، و الاعتماد على المصادر الخارجية و عمليات الأفشور offshore و الاستشارات التي تتم من خلال البرامج المقابلة offset. • الأموال العائدة من قبل أصحاب الأعمال المغتربين الراغبين في المساهمة بدعم اقتصاديات بلدانهم الأصلية. شركات القطاع العام و القطاع الخاص PPP خاصة في مشاريع البنية التحتية و المشاريع البيئية³.

* www.fmi.org (d'après le manuel de la balance des paiements du fmi) : L'investissement étranger direct IED est un investissement dans lequel une entité résidente dans une économie a pour objectif d'acquérir un intérêt durable dans une entreprise résidente dans une autre économie et que cette intérêt durable implique l'existence d'une relation à long terme entre l'investisseur direct et l'entreprise ainsi que la possibilité pour l'investisseur d'exercer une influence notable sur la gestion de l'entreprise. Le FMI n'a pas défini la notion de l'intérêt durable en terme de temps et le critère plus pertinent qui a été retenu est celui du degré de propriété de l'entreprise. On considère généralement qu'un pourcentage de participation de 10% ou plus témoigne d'un intérêt durable.

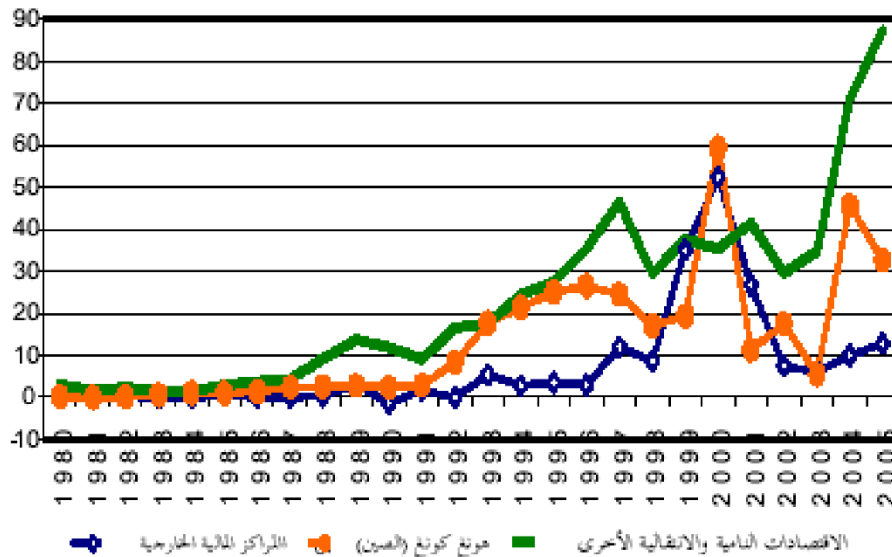
² محمد صالح القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 153. محمد صالح القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ منى بسيسو، مرجع سبق ذكره، ص 9.

رغم هذه التعريفات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تفسيرات عدة اعتمادا على الاتفاقيات التي تعرف مداها و النشاطات الداخلة فيه و القواعد التي تحكم المشاركة فيه، إن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و مداه و محدوديته هي جميعا منصوص عليها بوضوح في قانون كل دولة تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و أيضا فإنه يعرف في اتفاقيات الاستثمار التي تعقد بين البلد المضيف و بلد المستثمر الأجنبي. و على الرغم من اختلاف التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر فإن جميعها تؤكد حقيقة واحدة ألا وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن سيطرة على عملية إنتاج في البلد المضيف و في هذا فإنه يختلف عن بقية أشكال التحويل الخاص أو الاستثمار الخاص بوصفه استثمار محفظة و إقراض بنكي؛ لأن كل من هذين النوعين الأخيرين هما عبارة عن تحويلات مالية ليس لها تأثير على إنتاج أو إدارة المشروع المحلي الذي ربما يساهمون في التمويل له. الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محرك في غاية الأهمية في ظل العولمة التي أصبحت تميز الاقتصاد الدولي المعاصر. إن تدفقاته الضخمة التي رافقت التزايد القوي للاستثمارات الأجنبية في مجال

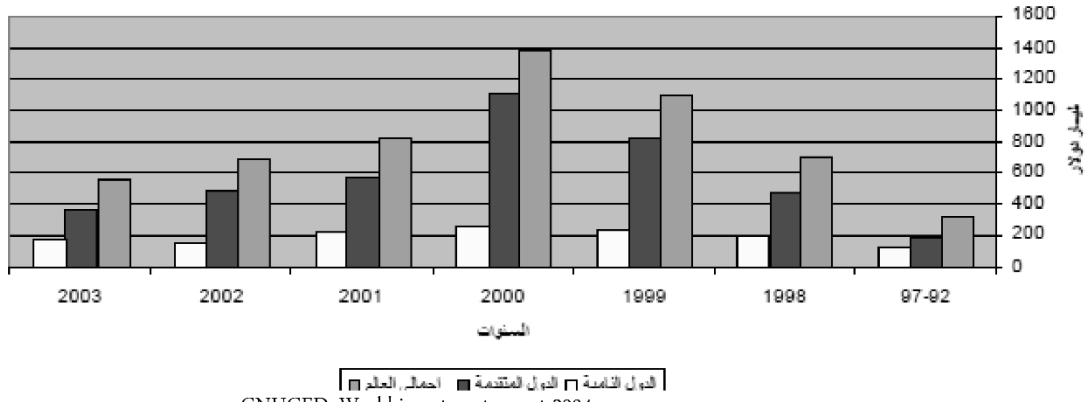
المحافظ المالية، تظهر الدور المتزايد تدريجيا و بقوة الذي لعبته و مازالت تلعبه الشركات متعددة الجنسيات سواء أكان نشاطها في دول متقدمة أو في دول نامية، و هذا نتيجة لتحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و خاصة على مستوى الدول النامية أو الدول التي تعرف تحولات في نظامها الاقتصادي (مرحلة انتقالية). و ما نتج عن هذا التحرر من سياسات تحفيزية من اجل استقطاب الحجم الأوفر من الاستثمارات الأجنبية و خاصة منها المباشرة، وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا هائلا، وقد تضاعفت خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي و هذا ما يظهره الشكلين رقم 1 و رقم 2 الآتيين: الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1980 إلى 2005 (بالدولار)

الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1980 إلى 2005 (بالدولار)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

الشكل رقم 2: المدخلات من الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار)



المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، يظهر أنه يمكن أن يأخذ أشكالاً أو أنواعاً مختلفة وهذا كنتيجة للتطورات التي عرفها العالم وهذه الثورة التكنولوجية والإعلامية والتوسع الهائل للعمولة العالمية في السنوات الأخيرة؛ وما نتج عنها من تسهيلات إقليمية وجغرافية بين الدول و ربح كبير في الوقت و تقارب في المسافات. إن هذه الأشكال المختلفة تجسدها في أغلب الأحيان الشركات متعددة الجنسيات TNCs من خلال تأسيس شركة أجنبية المشاريع استثمارية خارج دولتها الأم (Home country) في دولة أخرى مضيضة للاستثمار (Host country)، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن ال 10 % من ملكية الاستثمار، و يكون لها صوت في عملية إدارة الشركة و تأسس لعلاقة طويلة الأجل. إذا هي شركات تتميز بالعالمية و الانتشار الدولي الواسع، كما أنها تتمتع بوفرته المالية و تطورها التكنولوجي و المعلوماتي في مختلف القطاعات (المقاولات و البناء، التأمينات، في مجال التجارة الدولية و المعلومات و الاستشارات)، و هي على قدر كبير من حسن التسيير و التحكم في أدوات المردودية المالية. و الملاحظ أن أغلب هذه الشركات متعددة الجنسيات تموقع و تنشط بفعالية و كثافة في الدول المتطورة بالدرجة الأولى و هي جد مطلوبة من هذه الأخيرة. تعود ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات إلى شركة الهند الشرقية الهولندية في القرنين السابع عشر و الثامن عشر، و القرن العشرين يجسد التحول من الرأسمالية القديمة القائمة على المنافسة و السوق الحرة إلى الرأسمالية الجديدة القائمة على سيطرة رأس المال و المشاريع الكبيرة على الاقتصاد الوطني في الدولة الرأسمالية و حدث هذا ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر و من الأمور البارزة زيادة أهمية الشركات متعددة الجنسيات بداية من التسعينات في تحقيق تيار من تدفق رأس المال الأجنبي المباشر بالرغم مما شهدته بداية الثمانينات من فرض الكثير من القيود الكمية و غير الكمية. و للأهمية القصوى لهذه الشركات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر سنعود إليها بنوع من التفصيل في مبحث مستقل؛ و من أهم الأشكال التي اتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي¹:

الشركات المشاركة Joint

ventures - يقصد بالشركة المشاركة هي شركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة متكونة من واسطة اثنين أو أكثر من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، أو منظمات فيها على الأقل وحدة تشغيلية تستهدف ممارسة نشاطاتها في إطار تكوين شركة | جديدة بهدف تحقيق ربح بصفة دائمة. و يتم بشكل عام تقسيم الملكية من قبل المساهمين بأسلوب متساو تقريباً و تحت السيطرة المطلقة لأحد المتعاقدين.

هذا النوع من الشركات يتميز بمشاركة احد أو بعض المستثمرين المحليين الوطنيين) مع شركاء من دولة أخرى، و ينتشر هذا النوع في الدول العربية التي تتمتع بوفرة رجال الأعمال المحليين أصحاب الأموال، و خاصة الدول العربية المصدرة للبتترول كدول الخليج. و يعتبر هذا النوع من الشركات مستحياً من طرف المستثمرين الأجانب، الذين يفضلون التعامل مع شركاء قادرين مالياً في الدول المضيضة و هذا تقليداً من مخاطر الاستثمار الكثيرة. إضافة إلى وجود تنظيمات

خاصة بهذا النوع من الشركات كتحديد حدود و حصص و نسب المستثمر القادم (الأجنبي) و المستثمر المحلي (الوطني)، وكذلك نوع التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المناسب.... الخ ، كما تحدد قوانين الضرائب و التنسيق

¹ محمد أبو الإسعاد، أمريكا جذور الغزو و العمولة سينا للنشر ، مصر 2001، ص 149.

الجبايي أيضا تحدد فترات الإعفاء الجبايي وأنواع الضرائب و شرائحها سواء على الأرباح و الإيرادات أو القيمة المضافة و المبيعات و الإنتاج .

تتمتع الشركة المشاركة أو الفرع المرتبط بعدد من المزايا، لكن بالمقابل يأخذ عليها بعض الأمور ترتبط بما إذا لم يتحقق أي شيء من النقاط الايجابية في هذا الشكل من الاستشارات و يمكن ذكر أهمها و هي:

صعوبة إدارة الشركة المشاركة و ذلك لاختلاف الأساليب الإدارية المستخدمة. - إذا استحوذت الشركة على أكثر من نصف رأس المال فإنها يمكن أن تواجه مشكلات إدارية بسبب عدم رضا الأقلية، أما إذا استحوذت على أقل من النصف فهذا سيؤثر بصورة واضحة على طريقة تسييرها و قدراتها الإدارية .

: بعض التعهدات المتخذة في بداية العمل يمكن أن تكون صعبة التطبيق بعد فترة من الزمن مثل التعهد بالتمويل و تصدير نسبة من الإنتاج في حالة عدم نجاح الشركة المشاركة فإن الخسائر يمكن أن تسبب العديد من المشاكل للشركة التي يتوجب عليها أن تنسحب أو التي تكون عرضة لمنافسة جديدة و التي تؤدي إلى فقدانها لحصصها من السوق.

و من أهم المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نذكر ما يلي:

يحدد أهمية الاستثمار في الخارج و خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة عندما يكون تمويل الاستثمار يمثل مشكل و عني كبير على الشركة بمفردها.

يمثل حماية نسبية ضد المخاطرة السياسية و انتزاع الملكية.

يمكن أن ينشأ أثر للتعاون بالنسبة للشركتين في حالة تركيز جهودها بقوة في المجالات المختلفة.¹

" يفتح أسواق مالية جديدة و يسمح باستعمال أدوات جديدة للتمويل.

يساعد على الانتفاع من المزايا الجبايية للشركة الأجنبية. | يساهم في تلبية ما تصبوا إليه السياسات الوطنية من توفير مناصب شغل جديدة و دعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

و يمكن لشركة أجنبية أن تقوم بإنشاء فرع لها أو فروع في دولة أخرى، وذلك سعيا منها إلى الحصول على أسواق جديدة لمنتجاتها و تصريف فائض مخزونها، و من اجل التوسع و النمو أكثر و تحقيق أرباحا إضافية، أو من اجل التخلص من الضرائب المرتفعة في دولة المقر الرئيسي و البحث عن ما يعرف بالجنات الجبايية. و تنظم العلاقة بين مقر الشركة الأم و الفرع من خلال التفويض الموكل المبني على الاتفاقيات و القوانين المبرمة بين الشركة الأم و الدولة المضيفة المستقبلية)* 2 الاستثمار المملوك كليا من الشركة الأجنبية

Wholy - Owned Foreign investment : إن الشركات متعددة الجنسيات تفضل كثيرا هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، و يتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي على مستوى البلد المضيف. وفي ما يرتبط بالدول المضيفة و خاصة منها النامية تتردد نوعا ما في السماح لهذه الشركات من الحصول على الملكية الكاملة للمشاريع الاستثمارية؛ و هذا خوفا من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي. كذلك نتيجة للخوف من احتمال

¹ عبد السلام أبو قف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 275. عبد السلام أبو حف ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة 2003 ، ص 24 .

انتشار احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية و عدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض عليها منافسة قوية و شرسة في بعض الأحيان.

تعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة إحدى أهم أدوات استقطاب هذا النوع من الشركات.

و مع افتراض قبول هذه الأسباب تجدر الإشارة إلى أن الممارسات و الأدلة العلمية تشير إلى أن بعض الدول النامية في شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة و تايوان و دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك؛ وكذلك دول إفريقية تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا كوسيلة ج ذب و استقطاب الكثير من الاستشارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. كما أنه إلى حد الآن لا توجد دلائل عملية كافية تشرح تردد و تخوف الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية و الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر

إن لهذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر منافع تستفيد منها الدول المضيفة له، من أبرزها زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة المشاريع الإنتاجية التي تؤدي إلى إشباع المجتمع المحلي من السلع و الخدمات المختلفة، كما تحسن من ميزان مدفوعات البلد المضيف من خلال التقليل من الاستيراد و ربما توجه نحو التصدير. دون أن ننسى أن هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم مساهمة فعالة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير فضلا عن هذا ما يترتب على كبر الحجم من خلق مناصب فرص عمل مباشرة و غير مباشرة مما ينتج عنه من تقليص في مستوى البطالة في البلد المضيف. أما في ما يتعلق بالعيوب، فإن الدول المضيفة و خاصة النامية تخاف من أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما ينتج عنها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية، أو بلدان الأم لهذه الشركات. 3 عمليات التجميع و الاندماج Fusions:

قد تأخذ المشروعات الاستثمارية شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا، لتجميعها لتتحول إلى منتج نهائي تام الصنع، و هذا النوع من العمليات موجه في أغلب الأحيان إلى أسواق الدول النامية، حيث يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة للتصميم الداخلي و طرق التخزين و الصيانة ... الخ، مقابل عائد مادي يتفق عليه .

خلال التسعينات من القرن الماضي كانت هناك العديد من عمليات التوسع الخارجي و ذلك من خلال الانضمامات و الاندماجات في الأنشطة المتجانسة سواء كان على المستوى الدولي أو على مستوى التجمع الإقليمي.

و تعتبر هذه العمليات ذات أهمية كبيرة، ففي سنة 1998 كانت هناك العديد من الاندماجات الدولية، و قد ساعد الارتفاع الكبير في أسعار الأسواق الأوروبية و الأمريكية في النصف الأول من تلك السنة على التعامل بالأوراق المالية عن طريق مبادلة الأسهم. و بعد الأزمة الآسيوية في 1998 تم افتتاح عدد كبير من الشركات الآسيوية. و قد زادت نشاطات الاندماج و الاقتناءات بعد انخفاض أسعار الأسواق الرئيسية، التي تبعت الإصلاحات الاقتصادية التي فرضت من طرف صندوق النقد الدولي FMI بسبب الاختلافات التي حصلت فيها. و قد شملت الاندماجات و اقتناعات قطاع التأمينات و القطاع المالي و قطاع السيارات و قطاع المشروعات الغازية. و من أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نذكر ما يلي:

تسمح بالإنتاج الميداني أي المكان المطلوب، و هي بذلك تقلل من مخاطر الصرف الناتجة عن الصادرات.

تعتبر كوسيلة سريعة للتمركز في الخارج، كما تساعد في تحقيق وفورات الحجم و خاصة في مجال البحث و التكنولوجيا الجديدة، و عمليات ترويج العلامات التجارية. اهي وسيلة جيدة و سريعة للاستحواذ على حصص جديدة من الأسواق. عندما تكون عملة البلد ضعيفة فإن الاندماج يمكن أن يمثل فرصة مناسبة لشراء شركة بسعر منخفض.

إلا أنه يجب أن تقيم الشركات قبل الاندماج، لأن أهم المشاكل يمكن أن تظهر بعد عملية الاستحواذ و الشراء و الاندماج. تتجسد أغلب الاندماجات و الاقتناعات إما عن طريق العروض العامة للشراء و إما عن طريق العروض العامة للمبادلة، و هاتين الطريقتين تعتبران أسلوب مالي يساعد في إعادة بناء البنية التحتية للشركات إما بشكل طوعي و إما بشكل إكراهي أو عدائي. و تسدد القيمة نقدا أو عن طريق دفع أسهم أو سندات؛ و عندما يتم العرض العام للشراء أو للمبادلة في الوقت الذي لا يعبر عن رضا أو موافقة الإدارة، فإن ذلك يعني أن العرض هو عدائي أو إكراهي.

إن إجراء العرض العام للشراء المعتاد في الولايات المتحدة الأمريكية لم يستعمل في كل مكان، و هناك العديد من البلدان تستخدم استراتيجيات الدفاع ضد العرض العام للشراء. و تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء لم يعرف بشكل واسع في غالبية الدول الأوروبية و حتى لو كان معروفا فإنه يمثل حالات نادرة الاستعمال، لكن يشاع استعماله في المملكة المتحدة البريطانية، و قد تطور في السنوات الأخيرة في فرنسا. أما في يتعلق بالدول الأنجلوسكسونية فتتحكم في العرض العديد من العوامل المالية، بينما في البلدان اللاتينية فإنه يتمتع بمزايا ناتجة عن متطلبات الحاجة الصناعية أو نمو

حصص السوق. و هناك ثلاثة أنواع من استراتيجيات الدفاع ضد العرض العام للشراء و هي دستورية أي نظامية و مالية و قانونية. فأما الإستراتيجية الدستورية تتمثل في تجنب أو تأخير تغيير رقابة الأجهزة الإدارية، و تتجسد في عدة أشكال منها، تعديل حقوق تصويت المساهمين، و مراقبة مجلس الإدارة و إمكانية اجتماع الهيئة العامة للمساهمين. أما الإستراتيجية المالية فتربط برفع تكاليف الاقتناء رفعا كبيرا، و لذلك فإن هذه الاستراتيجيات تركز على تغير حجم رأس المال أو هيكل الثروة (صافي المركز المالي)، أما الإستراتيجية القانونية، فتعمل على حماية الشركات من الناحية القانونية و حماية حقوق المساهمين فيها.

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته الرئيسية:

1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر¹

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات و السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة و قروض البنوك التجارية أكبر. و لكن أهمية و دور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نهي في الماضي القريب، على سبيل أن النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي و عبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، و الأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نهي بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عرفت التسعينات تزايداً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000. إن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمسة المقبلة يحتمل جداً أن يكون نسقها مرتفعاً نوعاً ما، نتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وثيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية و التكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم. كما أن هذه التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات وكذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية و التنظيمية و مؤشرات الاقتصاد الكلي و كذا مستجدات الأزمة العالمية الحالية ستعيق نوعاً ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدراً هاماً للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينات؛ أما الآن فهي في تناقص مستمر و تمثل أقل من ربع رأس المال الدولي؛ أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفع رأس المال خلال السبعينات تأكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينات و لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال الثمانينات و حتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدراً من الخطورة كما حدث بالمكسيك و دول شرق آسيا خلال عامي 1997-1998؛ فحتى بعد الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطراً لعدة سنوات. ومن تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:²

¹ - محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 148. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2002، تشجيع الروابط، ص

² CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, Les politiques d'IDE et le développement : Perspectives nationales et internationales, Nations Unies, New York et Genève, 2003, pages 1-15.

" يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، و يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

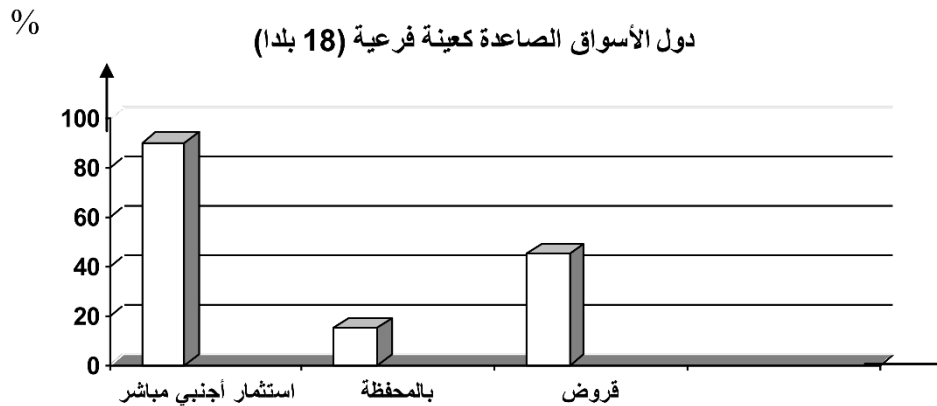
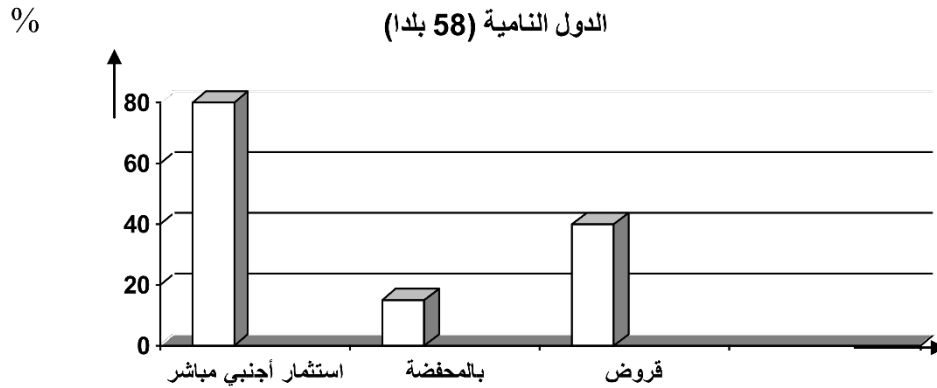
كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

• يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، و يعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف.¹

" يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة و ذلك التمويل عمليات التنمية، في حين يساهم في تنمية قطاع التصدير، كمساهمته في صادرات دول شرق و جنوب شرق آسيا و الصين على وجه الخصوص.

• يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل مكروسوفتو موتورولا و من خلال الشكل رقم 3 تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بوسائل تمويلية أخرى مثل القروض و الاستثمار في المحافظ المالية.

الشكل رقم 3: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار بالمحفظه و القروض على الاستثمار المحلي في الدول النامية و دول الأسواق الصاعدة (1978-1995)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 07.

¹ مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 07

و يتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظه. إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق رأس المال المبين على الاستثمار المحلي. مثلا في الشكل ناحية اليسار الذي يمثل الدول النامية، يؤدي كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما وجد أن الاستثمار يزيد في النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعا .

و يتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظه. إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق رأس المال المبين على الاستثمار المحلي. مثلا في الشكل ناحية اليسار الذي يمثل الدول النامية، يؤدي كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما وجد أن الاستثمار يزيد في النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعا .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المضيفة، يجب أن تلتزم الحذر عند انتهاج موقف غير مدرّوس من المكاسب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، في إجمالي تدفقات رأس المال، يدل على ضعف الدول المضيفة، أي ضعف مؤسسات الدولة. وبالتالي يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية. و من ثم ينبغي تحسين مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء بالنسبة لهذه الدول.¹

لقد ازدهر وتعافى إن صح التعبير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بقوة في الفترة الممتدة ما بين سنوات 2004 و 2006 و ذلك بعد ركود عميق دام قرابة ثلاثة سنوات كاملة. كما أن هناك زيادة أخرى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2007، و لو أنها كانت أبطأ نوعا ما في النمو مقارنة مع فترة 2004 و 2006 . يلاحظ انخفاض في نسبة التدفقات سنة 2008 و التنبؤات تشير إلى احتمال كبير إلى عودة النمو الثابت في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2011 التي من المحتمل جدا أن تصل قيمة التدفقات في العالم إلى حوالي 1600 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2011 .

هناك عدد من الأسباب ذات الطبيعة المتفائلة على المدى المتوسط لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه الأسباب تتضمن الاتجاه العالمي المستمر نحو تحقيق بيئات و محيط أعمال أفضل و جيد في العالم، يتميز بتغير تكنولوجي و مهارات مهنية مقيمة بأسعار تنافسية في ظل ارتفاع حدة المنافسة العالمية، هذا المحيط و هذه الظروف ستدفع بالمؤسسات و الشركات في العالم إلى التحكم أكثر في تكاليفها . المهم و الأساس أن كثيرا من الدول المضيفة و المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر ستواصل سياستها اتجاه جذب أكثر لهذه التدفقات و ستعمل ما في وسعها على تشجيعها، و على أي حال ستبقى الأخطار المحيطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة معتبرة، هذه الأخطار أهمها تنبع من الأزمات العالمية و نتائج و انعكاسات العولمة خاصة منها العولمة المالية.²

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة لدراسة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص 71 و ص 72.

² Laza KEKIK, Global Foreign direct investment to 2011, Article in The Economist Intelligence Unit. 2007

2 الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التوقعات المنتظرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى المتوسط ستخضع لبعض الأمور من أهمها نذكر ما يلي:

2004 / 2003 ،

بعد تراجع بسيط، فإن سياسات الاندماج و التكتلات العالمية ستعود و ستقود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية USA و الاتحاد الأوروبي سيتحكما في هذه التدفقات بصورة واضحة و على المستوى العالمي.

رغم التوجه الحمائي السياسات الحماية العالمية المتزايدة، ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية USA على مكانتها كأول دولة مستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للسنوات الخمسة القادمة. أما في ما يخص الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة (Emerging economies Markets)

فإن الصين ستبقى إلى حد بعيد المستقطب الرئيسي (6% من مجموع التدفقات العالمية و 16% من التدفقات المتوقعة في الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة). • يحتمل أن يكون هناك بعض التعجيل في انتقال "العمل المصنع المركز" (Labour intensive)

(manufacturing - إلى الأسواق الصاعدة و هذا سيطرح عدة مخاوف مستقبلا و سيغذي إن صح التعبير شعور حائي أكثر في الدول، بالرغم من أن هذا النوع من العولمة يتميز بتدفقات للأموال الأجنبية بسيطة و جد متواضعة نسبيا. • استثمار الشركات في الأسواق الصاعدة من المحتمل أن تزداد أهميته بشكل معتبر في العالم.

تبين الدراسات و الاستقراءات بأن المعوقات السياسية سيصبح تهديدها واضحا و جليا على التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر و ستزيد حدتها في السنوات الخمسة القادمة، مما سيقيد نوعا ما هذه التدفقات، أو بمعنى آخر سيعرقل و تيرتها المتزايدة بين أنحاء العالم، هذا سيكون أكثر وضوحا على مستوى الأسواق الصاعدة أو الناشئة، و من بين أهم المعوقات السياسية التي تعرقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نجد أخطار العنف السياسي، التهديدات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية و عدم الاستقرار الحكومي، هذه المعوقات السياسية سيكون لها بدون شك اثر مادي ملموس على وثيرة التدفقات في العالم من الاستثمار الأجنبي المباشر . هناك قلق واضح حول تهديد العنف السياسي خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة اللتان تعتبران هذا الأمر من الأمور الحساسة في قضية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الأخطار الجيوسياسية .

إن استطلاعات الرأي العالمية تبرز في هذا المجال أن هناك عراقيل أخرى إضافة إلى ما ذكرناه تؤثر بصورة واضحة على مدى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، من أهمها نذكر النزاع القائم بين الغرب و إيران، و التوترات القائمة بين روسيا و الغرب. إن المستثمرون الأجانب يحتاطون نوعا ما من هذه الأخطار الجيوسياسية، و السياسات الحماية حيث هم يطالبون من الدول المستقبلية أو المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تأخذ هذه الأمور بجدية أكبر و بعين الاعتبار لكي تشجع أكثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. 3 التحول في الاتجاه العام و النمو القوي بداية م 2006¹:

¹ مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي FMI ، المجلد 44، العدد 1 (عنوان العدد : وجه العولمة المالية)، مارس 2007، ص 10 و 11.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة أو الصاعدة، كذلك زادت أهمية تدفقات أسهم رأس المال، في حين انخفضت تدفقات الديون. و من المفترض أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أسهم المحافظ المالية أكثر استقرارا و أقل تعرضا للتقلبات، و يعتقد أنها تأتي معها بكثير من المنافع غير المباشرة للعملة المالية، مثل نقل الخبرة الإدارية و التكنولوجيا. و بصفة خاصة، فإن حقيقة أنها تسير التقلبات الدورية و تتذبذب بصورة عالية يمكن أن تزيد من التأثير المعاكس للصدمات السلبية على النمو الاقتصادي. و من الملاحظ أن المزيد من رأس المال الأجنبي يميل إلى التدفق للبلدان ذات الأسواق المالية و المؤسسات الأفضل تطورا.¹

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى 1306 مليار دولار أمريكي في سنة 2006 أي بزيادة تقدر ب 38 % مقارنة بسنة 2005. يمكن اعتبار سنة 2006 بالسنة المثالية و المزدهرة الثالثة على التوالي في ما يخص النمو القوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و هذا رغم أن الدولار الأمريكي الضعيف قد ساهم كذلك في رفع القيم الاسمية لهذه التدفقات. حيث عرفت الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2003 انخفاضا تم بعد ذلك تحسن مستمر خلال الفترة 2004 و 2006.

قيمة 1306 مليار دولار أمريكي قيمة معتبرة و جيدة للتدفقات العالمية، هذه القيمة لا تبتعد كثيرا عن الرقم القياسي المحقق سنة 2000 حين بلغت قيمة التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر 1411 مليار دولار أمريكي. بقي النمو الاقتصادي قويا في الولايات المتحدة الأمريكية و تزايد بشكل معتبر في دول ال OCDE، وكذلك عرف الاقتصاد الصيني نموا معتبرا في الأسواق الصاعدة أو الناشئة، هذا النمو الاقتصادي العالمي المتزايد بوثيرة سريعة أدى إلى رفع أسعار المواد الأولية و السلع خاصة على مستوى الأسواق الصاعدة أو الناشئة. كما أن ربحية الشركات تزايدت مع أسعار فائدة منخفضة نوعا ما في حين كانت أسعار العقارات مرتفعة عموما و التي ستعرف ارتفاعا مستمرا و متواصلا في السنوات المقبلة، و سيولة متوفرة لدى المؤسسات المستثمرة في الخارج وكذلك كان النمو التجاري العالمي قوي. لقد عرفت التدفقات نموا جيدا في سنة 2006 و كذلك 2004 و 2005 وكانت قوية خاصة في الاقتصاديات المتطورة بأكثر من 50 % ، كذلك عرفت نموا معتبرا في الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة حيث وصلت إلى حدود 20 % سنة 2006 و كذلك 2005.²

إلا أن التدفقات قد انخفضت في الاقتصاديات الصاعدة حيث وصلت إلى 38 % في 2006 حيث كانت 48 % في سنة 2004 ، رغم ذلك فإنها قد وصلت في سنة 2006 إلى أكثر من 500 مليار دولار أمريكي . إلا أنه في نفس السنة انخفضت التدفقات بشكل معتبر في إفريقيا جنوب الصحراء و أمريكا اللاتينية و الكاريبي في حين قد استقبلت دول آسيا النامية تدفقات قياسية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصلت إلى قيمة 212 مليار دولار أمريكي، وكانت الصين المستقطب الرئيسي للتدفقات في ما يخص الاقتصاديات الصاعدة بقيمة 78 مليار دولار أمريكي (لقد نزلت الصين من المستقطب الثالث إلى الرابع في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا. و قد استقطبت الصين قرابة 1378 مشروع جديد سنة 2006، و بذلك تكون في المرتبة الأولى في

¹ CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement), Nations unies, New york and Genève, 2007, page 13. KEKIK,L, op.cit, page

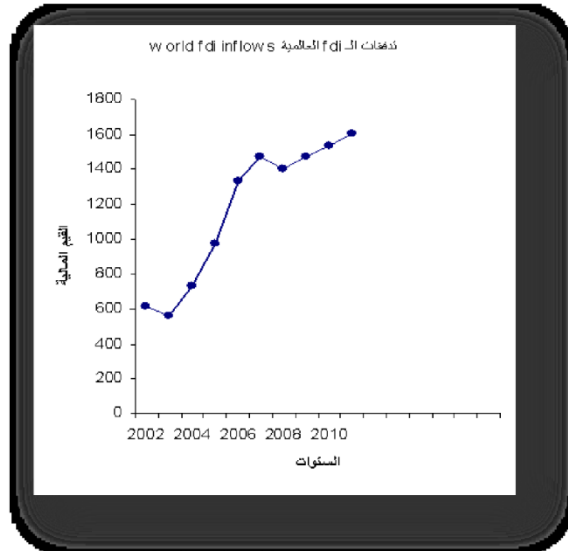
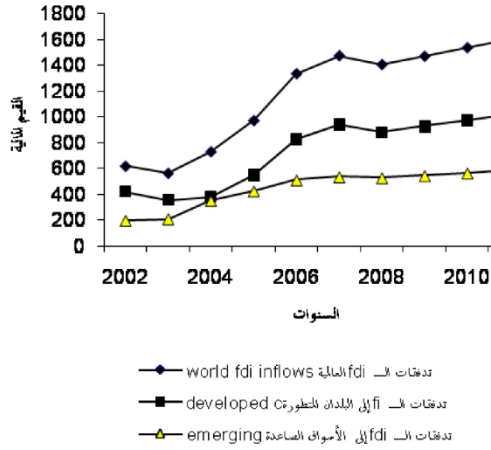
² CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement), op.cit, page 14.

ما يخص المشاريع الجديدة وتأتي بعدها الهند با 979 مشروع جديد قبل الولايات المتحدة الأمريكية ب 725 مشروع جديد، و المملكة المتحدة ب 668 مشروع جديد، و فرنسا با 582 مشروع جديد. و الجدول رقم 3 الآتي وكذلك الشكلين رقم 4 و 5 التاليين يبينان بوضوح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية الجدول رقم 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)

معدل النمو	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة		الإقليم الاقتصادي
	2008	2007	
14,5%-	1658,5	1940,9	العالم
25,3%-	1001,8	1341,8	الدول المتقدمة
7,2%	549,1	512,2	الدول النامية
34,6%	72,0	53,5	إفريقيا
9,4%	139,3	127,3	أمريكا الجنوبية و الكاريبي
1,9%	337,8	331,4	آسيا و أوقيانوسيا
14,1%-	61,4	71,5	غرب آسيا
6,4%	275,2	258,7	جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا
23,8%	107,6	86,9	الدول المتحوّلة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 68

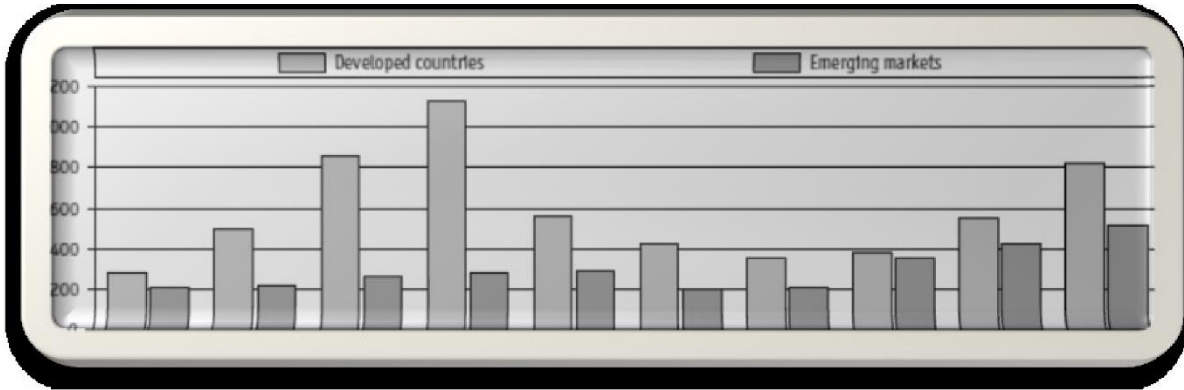
الشكلين رقم 3 و 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (تم إعدادهما من طرف الباحث)



4

الشكل رقم 3 الشكل رقم

الشكل رقم 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (Developed countries) و الاقتصاديات الصاعدة (Emerging markets).



Source :The Economist Intelligence Unit, « World Investment prospects »,2007,page 24.

إن ارتفاع التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر كان نتيجة ارتفاع أرباح الشركات العالمية، و ازدهار أسهمها في الأسواق المالية العالمية. إضافة إلى ارتفاع قدرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخالقة للقيمة المضافة في الدول النامية، وكذلك الاستغلال الجيد للقدرات المالية لهذه الشركات العالمية و ذلك يتضح من خلال حسن إعادة استثمار الأرباح المحققة حيث قد بلغت قيمة هذه الأخيرة نسبة 30 % من مجموع نسبة التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2006 و نسبة 50 % في الدول النامية

دون أن ننسى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتطورة قد ارتفعت بنسبة 45 % و ذلك بوثيرة جيدة و سريعة مقارنة بالسنوات السابقة لكي تصل إلى ما قيمته 857 مليار دولار أمريكي، أما في ما يخص تلك المتعلقة بالدول النامية فقد كانت بقيمة 379 مليار دولار أمريكي (أي بنسبة زيادة 21 % مقارنة بسنة 2005)، و في ما يخص الدول المتحولة فقد بلغت قيمة 69 مليار دولار أمريكي (أي بنسبة زيادة 65 % مقارنة بسنة 2005).¹

تبقى الصين و هونغ كونغ و سنغافورة أهم الدول المستفيدة من تدفقات قوية على مستوى الدول النامية و الأسواق الصاعدة، و روسيا في ما يخص الدول في المرحلة الانتقالية.

تبقى الشركات العالمية (STN)للدول المتطورة أهم مصادر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر و التي تمثل 84 % من مجموع مصادر التدفقات العالمية، و تبقى الشركات العالمية الأمريكية في طليعة مصادر التدفقات، حيث أنها تصل إلى قرابة نصف هذه التدفقات، تم تليها الشركات الأوروبية و على رأسها الفرنسية و الإسبانية و البريطانية

المبحث الرابع: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement), op.cit, page 14.

مبدئياً فإن هناك العديد من العوامل و المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار في الخارج بالنسبة للشركات العالمية، بعض هذه المتغيرات أو العوامل يعود إلى بالدرجة الأولى إلى البلد المضيف و المرتبطة أساساً بمناخ الاستثمار فهو ما تحيط به من مؤثرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية. أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات من حيث الحجم و توفر الموارد المادية و البشرية و التقنية . زيادة على وجود بعض العوامل الأخرى ترتبط بحكومة الأم لهذه الشركات للاستثمار في الخارج من أجل العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية و الاقتصادية...

و من تم فهناك الكثير من العوامل التي كما ذكرنا يمكن أن تؤثر على تحركات و تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر ، جمعها كل من Root و Ahmed 1978 في 44 عامل اقتصادي و اجتماعي و سياسي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي بالدول النامية، بينما جمعها Tong 1978 في 32 عامل و ذلك خلال دراسته على الولايات المتحدة الأمريكية. و عليه سنحاول التطرق إلى الدراسات التي اهتمت بالمحددات التي ترتبط بالبلد المضيف، و الأخرى التي تربطها بالشركة العالمية. 1 المحددات المرتبطة بالبلد المضيف: ذهبت العديد من الدراسات على غرار 1973 و Willis 1986 و Raulf Hyliner 1993 إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي يوفرها البلد المضيف اهتمام أكبر، و أهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية Taxincentives و غيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية في مجال القروض و الإعفاءات الجمركية. إلا أنه رغم ذلك فقد توصل كل من Cabl و Birwid 1987، كذلك كل من Root و Ahmed 1978 و Lim 1983 إلى أن الإعفاءات الجبائية و الجمركية ليسا بعاملين مؤثرين في عملية صنع القرار الاستثماري، و إن بدت أهمية الإعفاءات الجبائية بالنسبة للاستثمار الهادف للتصدير، و ليس بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، و هذا هو ما توصل إليه كل من Hyliner 1973 و Willis 1986. وعلى الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الجبائية و الجمركية يمكن أن يكون لها الأثر الفعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الجبائية تعمل بشكل ايجابي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (Raulf و آخرون 1993). كما أن في دراسة لكل من Olip و Kirimby 1997 فقد أظهرت أثر العوامل المتعلقة بالسياسة المالية العامة و غيرها كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجدت تلك الدراسة أن مستوى السيولة الدولية لكل دولة يتوقف على القدر المتوافر لديها من الاحتياطي الأجنبي، فكلما زادت نسبة المتوفر من الاحتياطي الأجنبي و خاصة بالنسبة للعملات الرئيسية كالدولار و اليورو مثلاً، كلما كانت احتمالات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر. و يعود ذلك أساساً إلى رغبة الشركات العالمية في نقل أرباحها إلى الدولة الأم و هذا لا يكون بطبيعة الحال بعملة البلد المضيف و إنما

سيكون بإحدى العملات الرئيسية في العالم. الاستقرار السياسي هو عامل آخر له أهميته، فهناك العديد من الدراسات.¹

1992 Cochline ، Jun

1995 انتهت إلى أن الخطر السياسي و عدم الاستقرار المؤسسي على قدر كبير من الأهمية في شرح تمركز و تموقع الاستشارات الأجنبية المباشرة. كذلك فإن عدم الاستقرار الداخلي ليس هو العقبة الوحيدة، فعدم الاستقرار الاقتصادي و العجز المالي و عدم استقرار أسعار الصرف و ضعف الجهاز البنكي، زيادة على ارتفاع حدة التضخم

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة مكتبة العصرية، 2007، ص 97.

وارتفاع أسعار الفائدة، ففي عوامل لا توفر المناخ الجيد لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما. دون أن نغفل محددًا في غاية الأهمية ألا وهو الموقع الجغرافي، فالعلاقة ما بين التقارب الجغرافي والاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد الافتراض القائل بأن دول أوروبا الغربية تستثمر في الدول المجاورة وذلك من أجل تدنية التكاليف، وكذلك للتقارب الثقافي بين كل من دول أوروبا الغربية والشرقية، وعلى الرغم من ذلك ليست بقاعدة بعدما أصبحت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية حيث لم تعد تعرف حدودًا جغرافية ولا ثقافية. كما أن الموقع الجغرافي المتميز للبلد المضيف له الوزن الكبير في الاستقطاب، خاصة إذا يمثل مركز جغرافي بين الأسواق الرئيسية أو موقع يمثل بوابة رئيسية للطرق والمطارات والبحار الرئيسية يمكن أن يوفر للدولة ميزة تنافسية وأحسن مثال على ذلك دولة سنغافورة. وفي بعض الأحيان حتى الظروف المناخية قد تساعد على نمو بعض السلع الرئيسية مثل البن في البرازيل والشاي في الهند والصين ومن تم خلق العديد من الصناعات الكبرى المحفزة للشركات الأجنبية العالمية. ولقد أظهر Otar 1998 بعد دراسته عن الاستثمارات اليابانية في آسيا إلى أن الدولة التي تريد أن تزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر أن تعمل جاهدة على توفير توازنات اقتصادية كلية، العمل على تحرير التجارة والاستثمار والإصلاح القانوني والمؤسسي، دون إهمال البنية التحتية التي يجب أن تكون متطورة وفعالة. 1 2 المحددات المرتبطة بالشركة العالمية: في هذا السياق يمكن الرجوع إلى ذكر دراسة Cochline 1995 حيث خرج بنتيجة ألا وهي أن الشركات العالمية تسعى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل أن يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم العالمي، ومع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالات الركود والمنافسة، فإن الشركة ستبحث عن فرص تواجد جديدة في مناطق أخرى خارج حدودها الوطنية، وذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي للنشاطات. توصل Cochline إلى إظهار محددات جديدة وهي مرتبطة بأثر العلاقة ما بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين، وقد انتهى إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالبًا ما تستمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها. ومن ثم فالتبعية¹

الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي أكثر قوة ومن الصعب منازعته من قبل البلد المضيف وإلا فقد هذا الأخير تواجد هذا المستمر. كما وجد كل من Kring و Tim 1995 تطبيقًا لنظرية Vernon التي سنعود إليها بالتفصيل في المبحث الثالث، وذلك من خلال تطبيقها على شركة Matsishita، في السنوات الأولى كانت تكلفة الإنتاج منخفضة وكان يتم التصدير للخارج، أما حاليًا فتقوم الشركة بالإنتاج في الخارج لما اعتادت إنتاجه في الدولة الأم في اليابان التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج حاليًا.

وعلى أساس تقارير الاستثمار في العالم والتي تصدرها سنويًا منظمة الأونكتاد unctad، فإن محددات التي تؤثر على نشاط الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تميز بشدة التعقيد والتراكم، وعلى رأس هذه المحددات نجد التفوق التكنولوجي والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية يبقى أمرًا حاسمًا في قرار استثمار الشركات العالمية. كما أن العامل التقليدي مثل حجم السوق والموارد الطبيعية وغير الطبيعية واليد العاملة الرخيصة تبقى محددات محورية وقوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن البلد يصبح جذابًا ومستقطبًا للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم نمو سوقه المحلي واقتربه الجغرافي من الأسواق الرئيسية في منطقة معينة.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 99، 100 و 101.

خاتمة الفصل:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً سريعاً منذ بداية الثمانينات، كما كان معدل الزيادة فيه هاماً وواضحاً مقارنة مع معدل نمو التجارة الدولية منذ بداية الثمانينات حتى أواخر التسعينات. وكنتيجة للتطورات الدولية والإقليمية والمحلية الجديدة فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر والذي قاطرتته الشركات متعددة الجنسيات من أهم آليات الاندماج الاقتصادي العالمي.

و السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين دول العالم، و زادت أهمية نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ؟ إن السر يكمن في زيادة أهمية هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يتضمن في طياته الكثير من المزايا ، فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمار يمكن للشركات المستثمرة من تعظيم منافعها من أصولها المالية و التقنية و بشكل أكثر فعالية. كما أن الدول المضيفة له فهي لا تحصل فقط على رؤوس الأموال و لكن تستفيد أيضا من نقل التكنولوجيا و المهارة الإدارية، لمن يكن بالإمكان الاستفادة منها إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى توسيع قدراتها الإنتاجية و طاقاتها التسويقية.

و عليه فكل دول العالم بما فيها النامية و الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في اقتصادياتها لها المصلحة الكبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لأن في غالب الأحيان القدرات التمويلية الداخلية للبلاد و الذي مصدرها الرئيسي الادخار المحلي لا تكون بالقدر الكافي لتمويل النشاطات الاستثمارية المحلية. إن التمويل له دور كبير في تحفيز و إنعاش القطاعات الحيوية في اقتصاد معين، و لذلك يظهر أن كل دول العالم ليس فقط الدول النامية، بل حتى الدول المتقدمة تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا و محركا لا يستهان به في مجال التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة النمو.

هناك العديد من العوامل التي من شأنها تحديد مؤشرات و تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه ما تم الاتفاق عليه انطلاقاً من نظرية Dunning 1993 و التي سنتعرض إليها بالتفصيل في الفصل اللاحق، أنه هناك ثلاثة محددات رئيسية ترتكز على توفر ميزات الملكية بالشركة متعددة الجنسيات و التي تمكنها من المنافسة، و وجود ميزات للمركز بالبلد المضيف كان يتوفر على سوق كبير أو أن لديه ثروات معدنية، إضافة إلى ميزات التدويل أي التحكم في السوق الدولي من طرف الشركة متعددة الجنسيات. و على أساس كل ما ذكرناه فإن عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست بالأمر السهل أو البسيط، بل هي أكثر تعقيد مما نتصور،

فلجذب هذا النوع من الاستثمار يجب أن تكون هناك بيئة استثمارية مواتية و ملائمة للاستقطاب. و عليه سنقوم في الفصل الثاني المقبل من الدراسة باستعراض الجانب النظري لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و معرفة أهم النظريات التي اهتمت به، بعدما عرفنا ماهيته، أشكاله و اتجاهه في هذا الفصل.

الفصل الثاني :

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

مقدمة الفصل:

يعد النمو الاقتصادي حاجة ملحة على المستوى العالمي، و لذلك فإن من أولويات التنمية في البلدان النامية نمو الدخل و رفع مستويات الاستثمارات و الصادرات و خلق فرص عمل أكثر و أفضل و محاولة الاستفادة من التقدم التكنولوجي. و ليس عيبا أن البلدان النامية قد وضعت تحت ضغط كبير لرفع نوعية و قابلية مواردها إذا أرادت تلك البلدان أن تنجز تلك الأهداف .. لقد تضررت الوضعية المالية الجزائرية بشكل واضح بعد الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول بداية من سنة 1986، و من تم انعكست هذه الوضعية بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ككل، لقد كانت أزمة الديون الخارجية خانقة و معرقله للنمو الاقتصادي الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر أن تتحرك في أسرع الأجال من أجل تخفيف عبئها و إيجاد موارد تمويلية بديلة اقل ضررا منها، وكان لزاما عليها أن تفتتح أكثر على الاقتصاد العالمي من اجل تدعيم مواردها المحلية و بعث عجلة الاستثمارات في الجزائر من جديد من خلال الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه السياسة أصبحت مقبولة إلى حد ما مقارنة بالاستدانة المباشرة و متاهات المديونية الخارجية، و من تم اندفعت الجزائر من أجل تخفيف أزمة ديونها الخارجية إلى محاولة تحقيق مساهمة الدول و الهيئات الدائنة في إطار جدولة ديونها في ملكية الأصول الإنتاجية فيها، أي استبدال الديون بما يقابلها من الاستثمارات المباشرة سواء من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. و في هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول النامية نجحت في تحقيق ذلك، إذ قامت بعض الدول مثل تركيا و الشيلي و المكسيك و البرازيل ببيع أصولها الإنتاجية للجهات الدائنة كوسيلة التخفيض حجم ديونها الخارجية.¹ إن الدين العام الجزائري لم يعد قضية رئيسية و مشكل حساس في خضم ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، حيث كان يمثل 69 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 و قد بلغ 29 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2005 ، و يلحظ من خلال هذا انخفاض معتبر في قيمة الدين العام الجزائري نتيجة الوثيرة المرتفعة لأسعار النفط في الأسواق العالمية. و في نفس السنة أي 2005 كان هناك فائض في الميزانية معتبر (14 % من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أنه إذا أهملنا مساهمة الإيرادات البترولية في الموازنة العامة للجزائر فيبقى العجز معتبر نوعا ما . هناك ارتفاع في حجم النفقات العامة الموجهة إلى ترقية البنية التحتية، إضافة إلى الإعانات المالية المرتفعة التي تقدمها الدولة؛ فما هو ملاحظ أن مساهمة الإيرادات البترولية في الجزائر جد معتبرة حيث قد بلغت في سنة 2005 نسبة 71 % من الإيرادات الإجمالية، على عكس إيرادات الجباية العادية التي تبقى جد منخفضة. ما يجب الإشارة إليه أن ارتفاع حجم النفقات العامة في الجزائر بهذه الوثيرة السريعة قد يحدث ارتفاع خطير في نسبة التضخم في البلاد نتيجة استفحال الاقتصاد الموازي و عدم القدرة على التحكم في أسعار المنتجات و الخدمات ، كما يجب العمل على إصلاح الإدارة الجبائية الجزائرية و مواجهة ظاهرة الغش و التهرب الضريبي بصرامة و أكثر جدية. في ما يتعلق بالتطورات التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عملت الجزائر على تحقيق إصلاحات تشريعية و التي من بينها تبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة؛ قوانين بعضها لها علاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر والبعض الآخر يخصه كإطار قانوني مستقل يعمل على تشجيعه و تنظيمه .

¹ محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 147. مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض الدول العربية ار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 92.

المبحث الأول: تحليل الإطار القانوني والمؤسسي:

لقد اعتمد المشرع الجزائري تعريفا نوعا ما موسعا للاستثمار، حيث ذكر المشرع أنواع مختلفة من الاستثمار نذكرها على التوالي: 1. اقتناء الأصول التي تدخل في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة هيكلة وسائل الإنتاج. 2. المساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية سواء، مساهمات نقدية أو مساهمات عينية تتمثل في جلب التكنولوجيا أو الاستفادة من الخبرات. 3. مواصلة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو حوصصة كلية. 4. الاستثمارات المنجزة من خلال منح امتيازات أو رخص أي براءات و علامات، فهي معنية بالأمر التشريعي رقم 03 / 01 الصادر بتاريخ 20 / 08 / 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات. إن ما يميز الاقتصاد الجزائري حسب ما جاء في دليل الاستثمار أنه غير محدد بالندرة على المدى الطويل في العملات الصعبة، حيث أنه لا يعتمد على تمويل الاستثمارات عموما على الالتزامات التي يمكن أن تأخذها الشركات الأجنبية متحملة مخاطر الصرف و مخاطر عدم التحويل. و قد أشار كذلك إلى أن الاستشارات في شكل نظام البناء و التشغيل و التحويل و التي يضمن فيها صاحب الامتياز تمويل الاستثمار بالمشاركة في رأس المال ليست منتشرة بالقدر الكافي. إلا أنه و في المقابل تم تسجيل عدة عمليات لتحويل الديون إلى أصول و خاصة مع فرنسا و إيطاليا و من تم فإن الجزائر تعمل على جذب و استقطاب المستثمرين الأجانب خاصة من هذه الدول المذكورة آنفا من خلال منحهم

إمكانية التراجع المباشر عن الاستثمار. 1 الاستثمار الأجنبي المباشر في المنظور القانوني الجزائري:

بعدما تم توقيع اتفاقية التثبيت Stand by من طرف الجزائر مع صندوق النقد الدولي FMI في 30 ماي 1989، كان على الجزائر أن تعيد النظر في إطارها القانوني المرتبط بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وكان على المشرع الجزائري أن يبرئ الأرضية القانونية التي تسهل من الحصول على رؤوس الأموال الخارجية و التي توفرها الاستثمارات الأجنبية و خاصة منها المباشرة. غير أنه لم يكن بالأمر السهل و لا الهين على الجزائر في تلك الفترة إصدار قانون خاص بالاستثمار الأجنبي حيث سيطرت على الساحة السياسية ثلاثة أطروحات مختلفة، و هي أطروحة السلطة التنفيذية، أطروحة السلطة التشريعية و الأطروحة العلمية أو ما تعرف بأطروحة مفسري (شرح) القانون الاقتصادي الجزائري.¹

1 - 1 أطروحة السلطة التنفيذية:

تأسس هذه الأطروحة على فكرة أن الجزائر و على الخصوص الاقتصاد الجزائري يواجه أمران متضادان، الأمر الأول يتمثل في كون الجزائر تعمل جاهدة على استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك من أجل تحصيل رؤوس الأموال الضرورية و اللازمة لإنعاش الاقتصاد الوطني الذي يعاني من أزمة خانقة، من جراء انخفاض أسعار البترول. أما الأمر الثاني فعلى الجزائر أن تبحث عن مصدر جديد لتحصيل التكنولوجيا من أجل تجديد نسيجها الصناعي و إنتاج المواد المستوردة من قبل على التراب الوطني من خلال استبدال المنتج الداخلي المقيم مكان المنتج المستورد غير المقيم.

¹ في سنة 2004 قامت الجزائر بإعادة شراء حقوقا على فرنسا مثل التي كانت على الجزائر لشركات ترغب في الاستثمار في الجزائر، مثل شركة ألتوم ALSTOM، و تتم عملية إعادة الشراء بسعر أعلى من سعر السوق بما يمكن المستثمرين من الحصول على ربح. هذا الأخير لا يتم نقدا و إنما يمثل مقابلا في قيمة المشاريع المنجزة من طرف المستثمر الأجنبي.

و ما هو واضح أن الجزائر من خلال جذبها للاستثمارات الأجنبية على تراها يمكنها أن تقلل من استفحال البطالة التي ما فتأت تزايد خاصة بعد تدهور أسعار النفط بداية من سنة 1986. إلا أن هذا البديل يبقى له تأثيرات جانبية على السيادة الوطنية، و لهذا السبب يستوجب على الجزائر اعتماد سياسة حذرة و يقظة مقابل كل تواجد للاستثمار الأجنبي المباشر. و لكي توفق الجزائر بين هذه و ذلك عمدت الحكومة أي السلطة التنفيذية إلى فتح الباب أمام الاستثمار لأجنبي فيما يتعلق بالنشاطات غير الإستراتيجية و ذلك طبقا للمواد 181 و 182 و 183 من قانون النقد و القرض، لكنها من و حمة أخرى قامت بإخراج الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات من مجال تطبيق هذا القانون و خصصت في هذا الإطار قانون خاص بقطاع المحروقات رقم 21 / 91 و المتعلق بأعمال التنقيب و البحث و الاستغلال و نقل المحروقات بالأنابيب. 21 أطروحة السلطة التشريعية:¹

إذا تخلت الدولة عن دورها الريادي في التنمية، فهذا دليل على فقدانها للسيادة الوطنية، حيث أن التجارب المقارنة لبعض الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية أثبتت أنه مع تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني تتناقص سلطة القرار لدى الدولة، بل و قد يتدخل هذا الرأس المال الأجنبي في الشؤون السياسية للدولة المضيفة، و من ذلك أن بعض هذه الشركات كانت لها اليد الخفية في قلب أنظمة الحكم في بعض دول العالم الثالث. و يستند هذا الاعتقاد إلى Dunning 1995 الذي يرى أن السمة الغالبة للاستثمار الأجنبي المحتكر من قبل الشركات متعددة الجنسيات، هي أن الشركة تشتري السلطة التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفروع الخارجية. و يرى Kindleberger 1969 أن مثل هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة لأن تطور الشركات متعددة الجنسيات ينشأ عنه احترام المنافسة و أن الشركة التي تصل إلى وضع الشركات المتعددة الجنسيات لا يمكن أن تشعر في ظل المنافسة الدولية بالولاء لأي بلد فكل البلدان في وضع متساو بالنسبة إليها، فالمهم عندها هي المصالح الاقتصادية و ليس النظم السياسية للبلدان التي تنشط بها.

إلا أن ما يلاحظ على أطروحة المجلس الشعبي الوطني أن لها بعض الصحة، كون أن التجربة أثبتت في دراسة أجراها الاقتصاديون الأرجنتينيون الشيليون، أن موارد الشركة الأم غالبا ما كانت لا تغطي كل الحاجات من الاستثمارات اللازمة لنشاط فروع الشركات المتعددة الجنسيات عندما كانت تستخدم بوصفها رأس مالا أوليا، أو حين تؤدي دور العامل المساعد. و التخوف الكبير عند الجزائر في هذا الصدد أن تنتقل هذه الآثار السلبية إلى الاقتصاد الجزائري، و هو انتقال ممكن في ظل التدهور المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أن دخول الشركات الأجنبية سيؤدي بدون شك إلى ابتلاع الشركات المحلية سواء عن طريق الشراء بأرخص الأثمان أو الاندماج مع الأغلبية لرأس المال الأجنبي. 31 الأطروحة العلمية:

إن ضرورة اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمثل البحث عن بديل و حل المشكلة مواكبة التكنولوجيا العالمية، و هي مشكلة لا تتعلق باستيراد التكنولوجيا في حد ذاتها، لأنها متوفرة نسبيا و لكن في معالجة مخلفات هذا الاستيراد المكثف للتكنولوجيا، و الذي بقي دون استخدام عقلائي، كوجود مركبات ضخمة تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية و غيرها. و ترجع هذه الأمور إلى أن هذه التكنولوجيا تم استيرادها دون تحديد نوع التكنولوجيا التي تتوافق مع المحيط الاقتصادي الجزائري و طبيعته و متطلباته. و إذا لم تراعى نوعية التكنولوجيا

¹ المزيد من المعلومات ارجع إلى الأمر التشريعي رقم 21/91 المعدل للأمر التشريعي رقم 14/86.

المطلوبة فيمكن أن تبقى الشركات المحلية في تبعية مستمرة للشركة المسوقة للتكنولوجيا، و هذا ما نلاحظه في مركب صناعة الشاحنات و الحافلات بالروبية SNVI و الذي مازال يستورد إلى وقتنا الحالي قطع الغيار من الخارج و هذا رغم مرور أكثر من خمسة و عشرون سنة على تأسيسه.¹

و حتى تتفادى الجزائر مثل هذه الأمور فإنه من الضروري و المعقول أن تفكر الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحصيل التكنولوجيا و المعرفة المطلوبة من أجل مواكبة السير السريع للتقدم التكنولوجي الذي يعرفه العالم في هذه الحقبة الزمنية. و ترى هذه الأطروحة أن نقل التكنولوجيا المراد إنجازه هو ذلك العمل الذي يسمح للجزائر بالالتحاق بالدول الصناعية طبقا لنظرية الاقتصاد روستوف، و التي تعتمد المرحلية للالتحاق، و ليس غاية هذا الالتحاق تغريب المجتمع الجزائري لأن مثل هذا العمل قد يؤدي إلى انحرافات مجتمعية و تهديم كلي أو جزئي الانسجام المجتمع الجزائري.

2 حرية الاستثمار و المساواة في المعاملة: لقد جاء هذا واضحا في نص المادة رقم 4 من الأمر رقم 01 / 03 " المتعلق بتطوير الاستثمارات، حيث أكدت على حرية الاستثمار و المساواة بين كل المتعاملين الاقتصاديون المستثمرين في الجزائر سواء المقيمين أو الأجانب. و لقد أكدت المادة أن لممارسة نشاط بصفة قانونية على التراب الجزائري، على الشركة أن تتحصل على ترخيص أو اعتماد يقدم من طرف الجهات المختصة. كما تكلمت على حماية البيئة من خلال الامتناع عن مزاوله النشاطات التي لا تتعارض و المبادئ التي حددها القانون المرتبط بالبيئة (02 / 1983 / 05 المعدل و المتم). | و ما قد اتضح جليا من قانون الاستثمارات في الجزائر أن التنمية المستدامة تمثل إحدى الانشغالات الأساسية و ذات الأولوية للسلطات الجزائرية و التي تم تأكيدها من خلال مصادقة الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي لريو دي جانيرو (البرازيل) المنعقدة بتاريخ 05 / 06 / 1992. كما شهد إنشاء مجلس أعلي للبيئة و التنمية المستدامة في 25 / 12 / 1994 على الطابع الأساسي للسلطات الجزائرية لحماية البيئة و الموارد الطبيعية و الثروة الايكولوجية. و لقد اعتنت الجزائر بتحقيق المساواة ما بين المستثمرين الوطنيين و المستثمرين الأجانب في عدة قطاعات و مجالات استشارية داخل الجزائر. و هذا ما أكدته المادة رقم 14 من الأمر 01 / 03 حيث نصت على ما يلي²: " يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار. كذلك نصت الفقرة الثانية من نفس المادة المذكورة على أن " يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية." و على أساس هذه الإجراءات القانونية التي اعتمدها الجزائر أصبح التشريع الجزائري مشجعا أكثر و محفزا للنشاطات الاستشارية الأجنبية ولم يعد مجرد تشريعا للرقابة يقوم على أساس مبدأ الحياد كما كان ذلك واضحا في القانون السابق أي الأمر التشريعي 12/93. كمثله من التشريعات المحفزة فإن قانون الاستثمار الجزائري يعمل على تحفيز و جذب المستثمرين الأجانب، لذلك كان على المشرع الجزائري أن يوفر إطارا قانونيا يضمن معاملة لائقة، و من الأكد أن هذه القطيعة في مجال المساواة في المعاملة غير معبر عنها و لكن هي حصيلة منطقية لأليتين قانونيتين و المتمثلة في الاتفاقات المبرمة بين الجزائر و الدول الأصلية للمستثمرين من جمة، و من خلال الاتفاقية مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي تعمل لصالح

¹ اعجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 411، 412، 413 - أحمد دحاني، تغريب العالم الثالث (الحقائق و الخرافات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 13. المادة رقم 4 من الأمر رقم 01 / 03: "تنجز الاستثمارات بطريقة حرة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المفضنة و حماية البيئة.

² Unctadwid, Country profile: Algeria, 2006. <http://www.unctad.org/fdistatistics>.

الدولة و المستثمر من جهة ثانية. و لقد وقعت الجزائر أكثر من 25 اتفاقية ثنائية لحماية المستثمرين تضاف إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي وقعت الجزائر في نفس السياق و يمكن ذكرها على النحو التالي:

الاتفاقيات الثنائية:

بلجيكا / لكسمبورغ 1991، إيطاليا 1991، فرنسا 1993، رومانيا 1994، اسبانيا 1995، الصين 2002، ألمانيا 2000، الأردن 1997، مالي 1998، فياتنام 1996، مصر 1998، بلغاريا 1998، الموزمبيق 2001، النيجر 2000، نيجيريا 2003، تركيا 1998، كوبا و1999، الدانمارك و1999، اليمن 2001، جمهورية التشيك 2000، اليونان 2000، ماليزيا 2001، جنوب إفريقيا 2001، الأرجنتين 2001، استراليا 2004، البحرين 2003، بلغاريا 2002، سويسرا 2005، كوريا 2001، الإمارات العربية المتحدة 2002، الولايات المتحدة الأمريكية 1990، إثيوبيا 2003، فرنسا 1994، اندونيسيا 2002، إيران 2005، الكويت 2003، ليبيا 2003، البرتغال 2005، قطر 1997، سان هيلان 2001، جمهورية التشيك 2002، الدانمارك 2003، السويد 2004، السودان 2003، عمان 2002، سوريا 1998، روسيا الفيدرالية 2006. الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بعدم الازدواج الضريبي:

المملكة المتحدة 1981، فرنسا 1982، تونس 1985، ليبيا 1988، المغرب الأقصى 1990، بلجيكا 2002، إيطاليا 1991، رومانيا 1995، تركيا 1994، سوريا 2001، بلغاريا 1998، كندا 1999، مالي 1999، فيتنام 1999، البحرين 2000، عمان 2003، بولندا 2000، إثيوبيا 2002، لبنان 2002، اسبانيا 2002، اليمن 2005، البرتغال 2005، الأردن 2000، أقرانيا 2004، روسيا الفيدرالية¹ 2006.

وفي ما يتعلق بالاتفاق الذي يوقع بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المستثمر فإن هذا الأخير يتفاوض بشأنه بكل حرية بين الطرفين بعيدا عن الانتماء إلى أي اتفاق يتم في إطار القانون العام، و تتم المصادقة السريعة عليه من طرف المجلس الوطني للاستثمار إلى جانب صدوره في الجريدة الرسمية. و يتعلق الأمر بعقد تبادل تكون فيه الخدمات المقدمة من المستثمر معوضة بالمزايا التي يتمتع بها بموجب القانون و التي تكون مسجلة في اتفاقية التأسيس 3 ضمانات الحماية و اتفاقيات موقعة من طرف الجزائر:

ما يمكن ذكره في هذا الصدد أن هناك إجراء عام يقضي بأنه إذا تم التصريح بالاستثمار الأجنبي في إطار نظام معين، فإنه لا يمكن المساس به حتى و إن تم تعديل هذا النظام. و هذا يعني أن أي مراجعة أو إلغاء يمكن إجراؤها في المستقبل لا تطبق على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة. و بما أنه يمكن أن تعترض المستثمر بعض الغموض أو المشاكل نتيجة التشريعات و التنظيمات، فإن المشرع الجزائري قد عمل على تحقيق استقرار مطلق لنظام الاستثمار في الجزائر. و عليه فإن أي ارتفاع في الضغط الجبائي أو أي إجراءات جديدة في مجال الحقوق الاجتماعية أو قانون الشركات لا يمكن تطبيقها على الاستثمارات قيد الانجاز و التنفيذ. إضافة إلى أن التسهيلات التشريعية التي يستفيد منها المستثمر يمكن أن تمتد إليه إذا طالب بذلك، و على أساس هذا فهو يوفر جو من الاستقرار الايجابي على مستوى التشريعات أي استقرار القانون، و أن فقط التدابير القانونية المستقبلية و التي تكون في فائدة المستثمر تكون قابلة للتطبيق عليه. كما أنه من غير الممكن أن تكون الاستثمارات المنجزة محل مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول له و ينتج عن المصادرة تعويض مناسب و عادل.

¹ دليل الاستثمار في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 57

كما يوجد نوع آخر من الحماية المتعلقة بنشاط المستثمر الأجنبي و طالب به المستثمرون منذ سنة 1970، و هذه الحماية ترتبط بإخضاع كل خلاف أو نزاع قائم بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية إلى التحكيم. و من الواضح و المؤكد أن المبدأ العام يقضي بإعطاء الاختصاص للمحاكم المحلية، مع العلم أن النزاع المتعلق بالاستثمار يقع في إقليم البلد المضيف، و أن القوانين القضائية الجزائرية المختصة تقوم بتعيين محام محلية بطريقة مباشرة. و مع صدور الأمر التشريعي 93 / 09 في 25 / 04 / 1993 فإنه أصبح من الممكن اللجوء إلى إدراج بنود التسوية في هذه الاتفاقيات الدولية، حيث يسمح هذا بالتحكيم بالتراضي أو من خلال مؤسسات تحكيم. و يجب الإشارة في هذا الصدد أنه قبل صدور هذا الأمر التشريعي كانت قد انضمت إلى اتفاقية نيويورك New york للاعتراف و تطبيق قرارات التحكيم الأجنبية الصادرة في 10 / 06 / 1958 وذلك بموجب قانون 88 / 18 الصادر في 07 / 1988 / 18. و بعد هذا صدر قانون جديد للتحكيم يعتبر في الأمر الواقع الأول من نوعه منذ الاستقلال في مجال التحكيم،

الدول المعتمدة أساسا على المحروقات في تصديراتها			الدول المعتمدة في تصديراتها على المواد المعدنية بالدرجة الأولى تم المحروقات بالدرجة الثانية		
الدول	1995	2006	الدول	1995	2006
الجزائر	5	36	غينيا	3	18
نيجيريا	5	19	بوتسوانا	0	9
ليبيا	2	18	سورينام	1	3
البحرين	5	34	زامبيا	2	12
الكويت	16	46	جامايكا	9	16
انغولا	0	5	النيجر	3	5
قطر	0	34	الشيبي	24	52
السعودية	2	16	الموزامبيق	1	21
تنزانيا	0	5	غينيا الجديدة و بابوسي	5	5
ازربيجان	4	27	الكونغو	5	9
إيران	8	55	غانا	8	26
فنزويلا	13	26	كوبا	12	60
تركمنستان	12	19	البيرو	23	31
سلطنة عمان	8	26	رواندا	3	34
الغابون	4	12	اوزبيكستان	16	41
السودان	4	25	جورجيا	12	27
سوريا	6	33	جنوب إفريقيا	8	36
البحرين	1	19	بوليفيا	16	22
تيرنيتي و توباغو	4	10	كازاخستان	15	35
كازاخستان	15	35	البحرين	1	19

تحويل رؤوس الأموال: لقد نصت المادة رقم 31 من الأمر رقم 01 / 03 و المتعلق بتطوير الاستثمارات على أن¹: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام و يتأكد من استيرادها قانونا ، و من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العائدات الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و إن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية." و من الملاحظ أن تطبيق هذا النص القانوني المذكور أعلاه لم يكن خاليا من المشاكل، حيث أنه في الواقع يجب التمييز و ذلك لاعتبارات تتعلق بتحديد الجزء القابل للتحويل، بين رأس المال (بمعنى آخر كل الوسائل المستعملة في الإنتاج) و الأموال الخاصة و التي تمثل قيمة رأس المال المملوكة من طرف الشركة أي الرأس المال الاجتماعي و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة. و من تم فقط الأموال التي دخلت إلى الجزائر في إطار الاستثمار يمكن استخدامها كقاعدة لحساب قمة رؤوس الأموال و العائدات القابلة للتحويل و ليس كل النفقات المستخدمة في انجاز و تنفيذ المشروع الاستثماري. و على هذا الأساس فإن استيراد السلع و المنتوجات لبيعها على حالها لا تعطي الحق في تحويل العائدات الناتجة عن ذلك. إن إشكالية تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال هي التي يتم طرحها عن طريق تحويل الأرباح و رؤوس الأموال، لقد أصبحت الوضعية أكثر وضوحا منذ اعتماد نظام بنك الجزائر الأمر 05 / 03 و الصادر بتاريخ 06 / 06 / 2005 و المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، و قد حدد هذا النص كفيات تحويل الأرباح و الفوائد و النواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو لتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر 01 / 03، في حين و على أساس الأمر 00 / 03 فإن رخصة التحويل كانت تعطى من قبل بنك الجزائر في ظرف لا يتجاوز الشهرين ابتداء من تاريخ إيداع الملف. كما ألزم الأمر 05 / 03 البنوك و المؤسسات المعتمدة بتنفيذ التحويل و بدون تأخير لكل الأرباح و الفوائد الناتجة عن التنازل عن الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى علاوات الحضور و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الأجانب. مع صدور قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد، و فرت الجزائر محيطا قانونيا مشجعا للاستثمار الأجنبي يكفل ضمانات لنقل رؤوس الأموال المستمرة و العائدات الناتجة عنها. و هذا ما أكده وزير العدل الطيب بلعيز لدى افتتاح الملتقى الدولي حول التحكيم الدولي في ظل قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد، و أن مختلف النصوص القانونية و فرت محيطا ملائما للاستثمار بشكل عام و جذاب للمستثمرين الأجانب بشكل خاص في ظل ظرف تطبعه عملة السوق. مشيرا إلى أن التنافس في ظل عملة الاقتصاد فرض على الجزائر توفير جو من الأمن القانوني الذي يأتي برؤية واضحة بخصوص التشريع و بالطمأنينة بخصوص حل النزاعات وكذلك توفير الجزائر لمثل هذه القوانين من شأنه أن يفتح آفاقا واسعة للتحكيم التجاري الدولي في الجزائر. إن القانون الجديد يتضمن تسيير و تبسيط إجراءات و طرق تنفيذ الأحكام و القرارات القضائية إلى جانب آليات فعالة و بسيطة لفض النزاعات كالصلح و الوساطة و التحكيم. و في ما يخص التحكيم فهو طريقة فعالة لفض المنازعات بما ينطوي عليه من تحقيق المصلحة العامة و الخاصة و ما يعبر عنه من التزام تلقائي بالقانون، كما أنه أمر ضروري و حيوي في مجال التجارة الدولية لقدرته على تحقيق

¹ دليل الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

التكامل الاقتصادي بين الدول التي قد تختلف أنظمتها القانونية. و يكون التحكيم بذلك انسب وسيلة لمصالح الأطراف من خلال ما يتيح لها من حق في الاتفاق على نمط الحماية الأكثر ملائمة لأغراضها. و ما هو ملاحظ أن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الصادر في أفريل 2007 و الذي خصص بابا كاملا للتحكيم تم اقتباسه من أحدث ما توصلت إليه التشريعات و التطبيقات العالمية في مجال التحكيم و من الاتفاقيات الدولية المبرمة، حيث أن القانون حدد الحالات التي يمكن فيها اللجوء إلى التحكيم سواء قبل نشوء النزاع أو بعده و ضبط إجراءات التحكيم الداخلي و الدولي.¹

قررت الجزائر إعادة النظر في سياستها الجبائية اتجاه جميع الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر، بما فيها شركات قطاع الخدمات بكل أنواعها و الشركات العقارية و الأشغال العمومية و شركات المناولة من الباطن الأجنبية، بهدف وضع حد لما وصفته بالتجاوزات المتكررة و عدم التقيد الحرفي بدفاتر الأعباء من قبل بعض الشركات الأجنبية الناشطة على التراب الجزائري.

حيث قامت الجزائر بإجراء تعديلات على مستوى قانون الضرائب، يدرج تعديلات هيكلية على الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ينص القرار على التصريح و تسليم شهادة تحويل الأموال نحو الخارج، على تحديد كيفية تطبيق المادة رقم 182 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، و المتعلق باكتتاب التصريح و بتسليم شهادة تحويل الأموال إلى الخارج. و ألزمت الحكومة جميع الشركات الأجنبية بضرورة التصريح بجميع عمليات تحويل الأموال، مما كانت طبيعتها و قيمتها، إلا أن الجزائر لا يمكنها أن تمنع الشركات الأجنبية من تحويل أرباحها نحو الخارج و ذلك بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 و المعدل سنة 2006، كذلك لأن هناك ضمانات دولية للمستثمرين الأجانب و خصوصا البنود التي تضمنها اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر:

من اجل تنمية اقتصادها و بعث عجلة التنمية عمدت الجزائر إلى إحداث قوانين و تبني إصلاحات في مختلف القطاعات، و من أهمها الاستثاء و الجباية، لما يشكلان من أهمية قصوى على الاقتصاد الوطني. و عليه فقد احتوت قوانين الاستثمار و الضرائب عدة تحفيزات و برامج تنموية تعمل على ترقية الاستثمار و من تم تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الذي هو بمثابة محرك التنمية، و إنعاش الصادرات خارج المحروقات و امتصاص البطالة. و استعمال الأداة الجبائية بفعالية و التي من شأنها أن تحفز الاستثمار أكثر فأكثر، بناء على امتيازات مختلفة. ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بقوانين الاستثمار التي سبقت قانوني 1993 و 2001 أنها لم تكن ذات فعالية في تنمية الاقتصاد الجزائري و أدت دورا ثانويا في ترقية الاستثمار، و هذا يعود إلى مجموعة النقائص نلخصها في النقطتين التاليتين:

- قلة الامتيازات الضريبية و عدم فعاليتها، و تهميش القطاع الخاص و التركيز على القطاع العمومي كمحرك للاستثمار في الجزائر.

¹ جريدة الشروق، العدد الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2008، ص 5. المزيد من التفاصيل ارجع إلى المادة رقم 182 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

- احتوائها على العديد من التعقيدات البيروقراطية، و عدم ملائمة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في تلك المرحلة.

1- الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 12

93/ : إن الهدف الرئيس من قانون الاستثمار هو تجميع مختلف الامتيازات و الضمانات الممنوحة في مختلف القوانين السابقة في قانون واحد شامل، وذلك بهدف تسهيل معاملات المستثمرين و التخفيف من حدة القيود والمعوقات التي يمكن أن تواجههم. و في ظل الإصلاحات الاقتصادية، انتهجت الجزائر سياسات مختلفة في مجملها هدفت إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، و بما أن الاستثمار هو العجلة المحركة للتنمية الاقتصادية، فقد حاز على اهتمام وافر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، و هذا ما بيناه بالتفصيل في المبحث الأول من هذا الفصل؛ حيث صدرت عدة قوانين تضمنت الكثير من التحفيزات.

أما في ما يخص أهم الامتيازات الجبائية التي تضمنها قانون الاستثمار لسنة 1993، و التي منحها للمؤسسات وفقا للنظام و النظام الخاص، إضافة إلى بعض التحفيزات للاستثمارات المنجزة في مناطق أخرى التي سنحاول أن نتطرق إليها في النقطة الموالية.¹

1 - 1 في النظام العام:

يستفيد من التحفيزات الجبائية في ظل قانون الاستثمار 12 / 93 وفق القانون العام، كل من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين العموميين أو الخواص، المقيمون و المحققون لاستثمارات في الجزائر، و في مناطق غير المناطق الخاصة و المناطق الحرة. و في إطار الاتفاقية، أو لهم استثمار في طريق الانجاز إلى غاية 05 / 10 / 1993 أو يملكون استثمارا في طور الاستغلال منذ 05 / 10 / 1993، و تمثل أنواع الاستثمار حسب هذا النظام في الاستثمار الجديد، توسيع القدرات الإنتاجية و إعادة الهيكلة و التأهيل، و يتضمن كل الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات الصناعية، الزراعية، السياحية، النقل و التجارة...

و تتمثل الشروط العامة للاستفادة من النظام العام في:- الاكتتاب عند التصريح بالاستثمار و الحصول على رد ايجابي لطلب منح المزايا خلال ستين يوما من إيداعه. - يستفيد المستمر من الإعفاءات المختلفة و التحفيزات التي تدخل في إطار القانون العام لتحفيز الاستثمار على مرحلتين، الأولى تتعلق بمرحلة انجاز المشروع التي لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، والتي تشمل التحفيزات المختلفة نذكر منها الإعفاء من حقوق نقل الملكية للحصول على العقارات، و تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بمعدل منخفض در ب 0 , 5 % في ما يخص عقود تأسيس الشركات و الزيادات في رأس المال؛ الإعفاء من الرسم العقاري و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للسلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء المستوردة أو المحلية و التي تدخل ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، زيادة على تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

¹ يتم تغيير هذه المدة إذا صدر قرار عن الوكالة تحدد أجل أطول للانجاز. : المادة رة 17 من القانون رقم 12 / 93 المتعلق بترقية الاستثمار. المادة رقم 18 و المادة رقم 19 من القانون رقم 12 / 93 المتعلق بترقية الاستثمار.

أما المرحلة الثانية فتتعلق بمرحلة الدخول في الاستغلال، و التي تتضمن حوافز سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، على رأسها الإعفاء لمدة تتراوح ما بين سنتين و خمسة سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS و الدفع الجزافي VF و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري TAIC آنذاك. تطبيق النسبة المخفضة والمقدرة ب33% على الأرباح المعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة من سنتين إلى خمسة سنوات و بصفة دائمة؛ إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري إذا كانت السلع موجهة للتصدير، و ذلك حسب رقم الأعمال المحقق. كما تستفيد المشتريات من السوق المحلية المودعة لدى الجمارك و الموجمة لتموين المنتوجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق و الرسوم، كما تستفيد من ذلك أيضا عمليات الخدمات المرتبطة بهذه المشتريات

في النظام الخاص:

حسب هذا النظام يتم تطبيق التحفيزات الجبائية على الاستثمارات التي تقام في المناطق المعدة للترقية، وكذلك الاستثمارات المقامة في المناطق الحرة. و عليه هناك تحفيزات تخص المناطق الخاصة و الأخرى تخص المناطق الحرة.¹

أما في يتعلق بالمناطق الخاصة، فتستفيد من الامتيازات الجبائية المؤسسات التي تقوم باستثماراتها المصنفة حسب المناطق الواجب تطويرها و دعمها من أجل تحقيق التوازن الجهوي و التوسع الاقتصادي، و تكون الاستفادة من الامتيازات عبر مرحلتين، مرحلة انجاز الاستثمار و مرحلة الاستغلال. ففي المرحلة الأولى، تستفيد المؤسسة من نفس التحفيزات التي تمنح للنظام العام خلال هذه المرحلة، زيادة على تحفيزات إضافية، تتمثل في تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقوما الوكالة، كما تستفيد أيضا من حق التنازل عن أراضي الدولة بسعر منخفض يمكن أن يصل إلى الدينار الرمزي. أما في مرحلة الاستغلال، فتستفيد المؤسسة المستمرة بعدة امتيازات سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، حيث تستفيد من إعفاء من الرسم العقاري بالنسبة للملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الحصول عليها (مدة الإعفاء بين خمس سنوات و عشر سنوات)؛ كما تعفي من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري لفترة تتراوح ما بين خمس سنوات و عشر سنوات كذلك. أما في حالة إعادة استثمار الأرباح بعد انتهاء مدة الإعفاء يخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% (أي 16,5%)، كما تستفيد المؤسسة من الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري حسب رقم الأعمال المحقق من الصادرات، هذا بعد انقضاء فترة الإعفاء المؤقت المحدد سابقا. أما في ما يتعلق بالمناطق الحرة، فإن المؤسسات التي تستمر فيها فتستفيد من الإعفاء التام من جميع الضرائب و الرسوم باستثناء تلك الرسوم الواجبة على السيارات السياحية و غيرها التي لا تدخل في نشاط المؤسسة؛ كما تعني من الضرائب على عائدات رؤوس الأموال الموزعة و الناتجة من نشاطات داخل المنطقة الحرة إضافة إلى تحفيزات أخرى تتعلق بخصوصية المنطقة الحرة قد ذكرت بالتفصيل في الأمر التشريعي 12

¹ تحتوي المناطق الخاصة على بعض الولايات التي لها معاملة خاصة بسبب موقعها الجنوبي، فهناك نظام الجنوب الكبير (أدرار، البزي، تمنراست، تندوف)، و نظام الطوق الثاني للجنوب (بشار، ورقلة، الوادي، البيض، النعامة، بسكرة، غرداية، الأغواط، الجلفة)، حيث تحضى هذه المناطق بامتيازات إضافية، و للاطلاع عليها ارجع إلى منشورات وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، الدليل رقم 5 الصادر في جوان 1995 و الدليل رقم 6 الصادر في أكتوبر 1995. المادة رقم 21 من القانون رقم 93/12 المتعلق بترقية الاستثمار. المادة رقم 22 من القانون رقم 93/12 المتعلق بترقية الاستثمار.

93/2 الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 03 / 01: نتيجة بعض المشاكل التي اعترضت المؤسسات الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار السابق، و من أجل محاولة تجاوزها و زيادة تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية، جاءت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI من أجل ضمان سهولة الاستفادة من الامتيازات المختلفة الممنوحة في قانون تطوير الاستثمار (الأمر 01/03)، حيث أن هذا القانون هو امتداد للقانون السابق و منح الامتيازات التالية:

1 - 2 في النظام العام:

في ما يخص مرحلة انجاز الاستثمار، و بالنسبة للنظام العام فتستفيد المؤسسة المستمرة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع، و الإعفاء من حقوق نقل الملكية مقابل كل الاقتناعات التي تمت في إطار الاستثمار المعني، كما تستفيد من تطبيق معدل مخفض لجمركة التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.¹

1 - 2 في النظام الخاص:

بالنسبة للنظام الخاص، فتستفيد الاستثمارات التي تتم في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا خاصة تمثل في ما يلي: - - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بمعدل مخفض قدره 02 % في ما يتعلق بالعقود التأسيسية و الزيادات في رؤوس الأموال. - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مشتراة من السوق المحلي. - تطبيق معدل خفض لجمركة المنتوجات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. - الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل لكل الاقتناعات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار و تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، في ما يخص الأشغال المتعلقة بالهياكل التحتية الضرورية لانجاز الاستثمار.

أما في ما يخص مرحلة الاستغلال، فتستفيد المؤسسة من جملة من الامتيازات و هي كالآتي: - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني TAP لمدة عشر سنوات كاملة. - الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار. - منح مزايا إضافية مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك التي من شأنها تحسين و تسهيل الاستثمار. وتجدر الإشارة أن الأمر 01 / 03 لم يفرق ما بين المؤسسات المستثمرة الوطنية و الأجنبية، ولا بين المستثمر العمومي و الخاص ولا بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي، حيث حظي الجميع بمعاملة عادلة و منصفة. المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته: 1 محددات المناخ المشجع للاستثمار الأجنبي المباشر:

بصفة مبدئية يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، و بمعنى آخر أن القرار المتخذ من طرف الشركة متعددة الجنسيات المتعلق بالاستثمار في بلد دون

¹ المادة رقم 10، المادة رقم 11، المادة رقم 12، الأمر رقم 01 / 03 المؤرخ في 20 / 08 / 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. منصور الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الثاني، ماي 2005، ص 138. عبد السلام أبو حف، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الأخر هو دالة بكثير من العوامل و هذه العوامل تمثل المحددات الأساسية و لعل من أهمها و التي ترتبط بموضوع دراستنا، استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، الحكم الراشد ، بنية تحتية مقبولة.

1 - 1 التوازنات الاقتصادية الكلية:

عملت السياسات و الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول النامية كالمكسيك، الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، فنزويلا، بولونيا، البرتغال، كوريا ، إلى توفير الاستقرار الاقتصادي الضروري لضمان النمو طويل الأجل. فقد شملت هذه السياسات و الإجراءات كلا من الخصخصة، و إصلاح النظام القانوني، و تحرير التجارة و إعادة هيكلة المديونية العمومية. أضف إلى ذلك البرامج المدروسة التي تنفذها هذه الدول لتخفيض التضخم، و المشجعات المتاحة للمستثمرين التي انعكست على الإقبال و التهافت الكبير للمستثمرين على الأسواق الناشئة بهذه الدول. كل ذلك من علامات نوع جديد من اقتصاديات النمو.

و تعتبر الثمانينات و التسعينات عقدي الإصلاح الاقتصادي لدول العالم الثالث، حيث تزايد عدد الدول النامية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي. و تتكون تلك البرامج من مكونين أساسيين :

- الأول سياسات التثبيت و هي التي تركز على إدارة جوانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية و نقدية انكاشية، تستهدف معالجة الاختلالات القائمة في الموازنات العامة و موازين مدفوعات الدول المعنية و يختص بتلك السياسات صندوق النقد الدولي.¹

- و الثاني سياسات الإصلاح أو التكييف الهيكلي و تستهدف تعديل هيكل الإنتاج من خلال إصلاح السياسات السعرية و تحرير التجارة الخارجية و تحرير أسواق العمل و رأس المال على نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية. زيادة عن مجموعة الإصلاحات المؤسسية الأخرى مثل ترشيد دور القطاع العام و استخدام كافة الحوافز المناسبة لدعم الاستثمار الخاص و يختص بتلك سياسات البنك الدولي للإنشاء و التعمير .

و يتأثرا لاستثمار عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بمختلف سياسات الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال سياسة سعر الفائدة تقوم بدور هام في إدارة الطلب بهدف تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي. كما أنها تؤثر في العرض و الطلب على الموارد المالية الرأسمالية و قدرات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك و الاستثمار . كما أن لها تأثير على فعالية سياسة سعر الصرف و على تحركات رؤوس الأموال مما يؤثر في معدلات الاستثمار في الأجلين القصير و الطويل.

مما لا شك فيه أن أسعار الفائدة الحقيقية العالية تخفض من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن قرارات الاستثمار تتوقف على معدل الفائدة الداخلي للاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال) و تكلفة رأس المال التي تتوقف جزئيا على عناصر التمويل (السندات و أسهم رأس المال و اقتراض من البنوك) و نظرا لأن هذا الاقتراض المصرفي يمثل مصدرا رئيسيا للتمويل لذلك فإن الزيادة في تكلفته بالنسبة للكفاية الحدية لرأس المال ستؤثر على الاستثمار.

¹ دعاء محمد سلمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص

كذلك فإن للسياسة المالية تأثير على معدلات الاستثمار فتخفيض عجز الموازنة من شأنه أن يؤدي إلى تزايد معدلات الاستثمار الخاص و بالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر . كما أن المناخ الاستثماري السائد في الدولة يتأثر بدوره بالعوامل التالية:

- درجة الثقة في استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي و بفاعلية. - درجة تكامل و اتساق المكونات المختلفة لسياسات الإصلاح الاقتصادي. - مستوى الأهلية الانتمائية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي. - درجة الاستقرار السياسي و الذي يرتبط بدرجة كبيرة بالديمقراطية.
- أثر المديونية العمومية، حيث أن الدول ذات مديونية عمومية كبيرة تفقد مصداقيتها المالية مما ينعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر .

1-2 الحكم الراشد:

مشكلة الحكم الراشد تعد من الأسس الداعمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الاقتصاديات التي كانت إلى عهد قريب مركزة و تعرف سيطرة القطاع العام، تتسم هذه الاقتصاديات بنوع من الفساد الإداري الذي عتش داخل هياكل القطاع العام و أصبح صفة واضحة له مما عرقل و أخر الإصلاحات المنتهجة من طرف الدول في هذا المجال، فإن تغيرت القوانين و التشريعات إلا أن العقلية مازالت متمسكة بالفترة السابقة و من الصعب تغييرها في وقت قصير. و هذه الحواجز البيروقراطية و الرشوة المتفاقمة و المستفحلة و كل مظاهر الفساد الإداري إذا ما ضربت بجذورها في أعماق الاقتصاد، فإنها تعمل على طرد رؤوس الأموال عوض جذبها.

1-3 البنية التحتية المساعدة:

إن الإنفاق على البنية التحتية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص عموما و الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، حيث أن ضعف البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولة عن انخفاض ربحية المشروعات و بالتالي عرقلة المشروعات عن التوسع و القيام باستثمارات جديدة. لذلك فإن تطوير الطرق و الموانئ و الاتصالات بالإضافة إلى توفير الأراضي الصالحة للأغراض الصناعية كل ذلك له تأثير و انعكاس على الاستثمار الخاص وكفاءته.

إن تحسين البنية التحتية من خدمات الطرق، المواصلات، الاتصالات، الطاقات، المياه... الخ، و اعتبارها ضمن التزامات الدولة " فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية و رفع فعالية الاستثمار و تاريخيا فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدارها نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كانت تقترن بارتفاع مقداره نصف نقطة مئوية في إنتاج القطاع الخاص "

2 جاذبية الجزائر و مناخ الاستثمار:

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فعالية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة و بين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية و التنظيمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جمود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف و الشركات العالمية المستثمرة. و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة و بقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر و تستخدمها لغرض النهوض باقتصادياتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية و الاقتصادية و لا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة و الواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من

الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال. لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغيير الذي عرفه النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و الانفتاح على الأسواق العالمية و الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.¹

إن أهم العوامل الجاذبة أو المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي وفرتها على احتياطي معتبر و هام من النفط و الغاز (مصادر الطاقة الحالية بدون منازع في العالم)، إلا أنه مازالت الأمور لم تتضح بعد بالنسبة للمستثمرين الأجانب في هذا القطاع، و ذلك لهيمنة الدولة على هذا القطاع الحساس حيث أن هذه الثروات الباطنية تعتبر بالنسبة للجزائر بمثابة ثروات سيادية للبلاد.

إن قطاع المحروقات في الجزائر أصبح أهم قطاع مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لفرص الربح المتوفرة فيه، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة في الأسواق العالمية. إضافة إلى انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية و انتعاش اقتصادها مؤخراً، كل هذه العوامل شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى خارج المحروقات مثل استغلال المناجم و المواد الأولية المعدنية الهامة و المتوفرة بشكل معتبر في البلاد، إضافة إلى أن الجزائر حالياً تقوم بمجهودات معتبرة على مستوى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات خارج المحروقات و ذلك من خلال قيامها بانجاز برنامج ضخيم يتضمن تهيئة البنية التحتية الجزائرية التي ستعمل بدون شك على إنعاش المناخ الاقتصادي و الاستثماري في الجزائر.²

إن الإيرادات البترولية التي تتوفر عليها الجزائر تعتبر دعماً هاماً لميزانيتها و تعطى تنافسية معتبرة مقارنة مع الدول النامية الأخرى المنافسة لها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فبإمكان الجزائر أن تستعملها لتخفيض ضغط جبايتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تكون أكثر تنافسية في استقطاب الرأس المال الأجنبي. لقد خفضت الجزائر من معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% سنة 1992 إلى 30% سنة 2000، لكن هذا يبقى غير كاف لأن هذا الإجراء لم يفت دول أخرى، حيث أن المعدل الأقصى المتوسط المطبق على أرباح الشركات بالنسبة للدول التي أنظمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي قد انخفض من 30

6% في 1995 إلى 5, 21% في سنة 2004، انخفاضات ب 21 نقطة سجلت في بولونيا و سلوفاكيا خلال هذه الفترة. و لقد خفضت تركيا الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 20% سنة 2006. " وفي هذا الإطار خفضت الجزائر من معدل الضريبة على أرباح الشركات حيث حالياً يعتبر من أدنى المعدلات في المغرب العربي (25%، 19% و 125% على الأرباح المعاد استثمارها). 3 جهود الجزائر من أجل تحسين جاذبيتها:

شهدت الاستثمارات في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بفضل الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها السلطات العمومية قصد تحسين البيئة الاستثمارية و ترقية و حمة الجزائر، وقد تجلّى هذا التطور من خلال

¹ الستر ثارو، الصراع على القمة، مركز الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي 1995، ص 192 و 193.

² Rapport du FMI no 06/101 mars 2006 page 39.

المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات التي سجلت خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى نهاية 2008 مجموع 51456 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 5799 مليار دينار.

ويساهم مستثمرون محليون في 50766 مشروعا من هذه المشاريع التي من المنتظر أن توفر أكثر من 843000 منصب شغل حيث بلغت استثماراتهم 4153 مليار دينار أي ما يمثل 71,6 % من حجم الاستثمارات الإجمالي. وبخصوص الاستثمارات في شكل عقود شراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية فقد شملت 291 مشروعا استثمر فيهم 7225 مليار دينار أي ما يعادل 12,5 % من إجمالي الاستثمارات، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لدى الوكالة فهناك 400 مشروعا بما قيمته 924393 مليون دج من 2002 إلى 2009 أي ما يعادل 13,7 % من المجموع العام للاستثمارات. وقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعة و تحلية مياه البحر وإنتاج الأسمدة و الأمونياك ومصانع الإسمنت والصناعة الغذائية والسياحة، وقد سجلت الوكالة خلال السنوات الثلاث الأخيرة 35397 مشروعا يرافقهم خلق 477000 منصب شغل مقابل 16000 مشروع فقط في الفترة الممتدة بين 2002 و 2005.

و الجدول رقم 7 يوضح موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الجدول رقم 7: موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2009

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	70491	99,03	5017890	74,82	909465	91,04
الشراكة	294	0,41	764593	11,40	31030	3,31
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	400	0,56	924393	13,78	58450	5,85
مجموع الاستثمارات الأجنبية	694	0,97	1688985	25,18	89480	8,96
المجموع العام	71185	100	6706875	100	998945	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات www.andi.dz

و يعود تحسين البيئة الاستثمارية إلى عوامل تنظيمية من خلال الفصل بين المستثمرين الصغار وأصحاب المشاريع الضخمة أو المدرة لقيمة مضافة هامة بالإضافة إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص من خلال اعتماد هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، كما تشمل الإجراءات التسهيلية للتنفيذ العملي لتدابير الإصلاح المعتمد بموجب الأمر الصادر سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات.

كما تم منذ بداية سنة 2007 إعادة تقويم قانون الاستثمار حتى يتسنى له إلى جانب جلبه للاستثمار الشروع في عملية انتقائية تأخذ بعين الاعتبار الهدف الإستراتيجي لدفع عجلة الإنتاج و ترقية التنافسية، و يجري حاليا تطبيق تدابير تكميلية بهدف تعزيز الاستثمار لصالح النشاطات المنتجة بحيث تم لهذا الغرض تحديد المشاريع ذات المنفعة

الوطنية، كما تم اتخاذ تدابير تحفيزية أخرى لتوجيه الاستثمار نحو المناطق التي هي بحاجة للاستثمارات في إطار التوازن الجهوي بعد تحديد المناطق التي تحتاج إلى مساهمة الدولة. ويتعلق الأمر بإلغاء التراخيص المسبقة التي لم تكن مطلوبة في القوانين السارية وتقليص تدخل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في مجال وصول الملفات لصالح المراقبة التغييرية والاحترام التام للأجال القانونية لمنح القرارات، كما يضاف إلى هذا دخول مؤخرا التعليمات الوزارية حيز التنفيذ المحددة لإجراءات الاستفادة من مزايا الاستغلال التي من شأنها تعزيز الإجراءات التحفيزية، وتمت الإجراءات التشريعية والتنظيمية بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نصب مؤخرا ممثلا على مستوى الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالجزائر بهدف تسهيل تمكين المستثمرين من الخدمات.

و لكون العقار الاقتصادي عاملا بالغ الأهمية في تطوير الاستثمار فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار التي تساهم في بروز سوق عقارية تقوم على نظام تنازل منتظم و شفاف و مضبوط، كما تم إدخال قانون التنازل عن العقار لصالح مشاريع استثمار لمدة تقدر ب 33 سنة قابلة للتجديد من أجل الحفاظ على العقار الصناعي من المضاربة على حساب الاستثمار. و من أجل تقريب المستثمرين تواصل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات حضورها في مجال الهياكل من خلال زيادة عدد شبابيكها التي تغطي حاليا أكثر من 16 ولاية كما تم مع نهاية 2009 إنشاء 10 شبابيك أخرى بولايات الهضاب العليا و الجنوب. و في سنة 2008 قامت الجزائر بإجراء جبائي جديد يتمثل في تخفيض الضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب غير المحولة إلى الخارج من 15% إلى 10% وذلك من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم في الجزائر بدل تحويلها إلى الخارج.

المبحث الثاني: حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهميته:

أما في ما يخص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فإننا سنحاول أن نعتد على تحديد المؤشر المركب المكون السياسات الاقتصادية المناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بداية من سنة 1996. و يظهر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز موازنة كبير و مستفحل يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، و معدلات متدنية للتضخم، سعر صرف غير مغالى فيه، و بنية سياسية و مؤسساتية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري.¹

الجدول رقم 8 : المؤشر المركب المكونات السياسات الاقتصادية المناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2008.

درجة المؤشر	التغير في المؤشر	2008	2007	
3	-23,20	(23,20)	(22,60)	مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز الموازنة العامة % gdp)
3	-24,67	(11,40)	13,27	مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري % gdp)
0	0,89	4,40	3,51	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 207، 205، 208، 209 .

دليل المؤشر:

- أقل من 1 : عدم تحسن في الاستثمار.
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

و عليه و من خلال الجدول رقم 8 المبين أعلاه، فإن المؤشر المركب المكون السياسات الاقتصادية في الجزائر، يساوي متوسط المؤشرات السابقة أي 2. من خلال دليل المؤشر يظهر أن هناك تحسن كبير في مناخ الاستثمار في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة و أثره في تخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات النمو الحقيقية¹.

إن نسبة الاستثمار الثابت في الجزائر قد ازدادت بصورة معتبرة بداية من سنة 1996 إلا أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فيه كانت ضئيلة و بسيطة إلى حد ما حيث بلغت نسبة 13%-14% في السنوات الأخيرة، و التي كانت قد بلغت نسبة 2, 3 % فقط سنة 1996، و هذا يمكن تفسيره نوعا ما بانخفاض الادخار المحلي و انخفاض الاستثمار الخاص المحلي في الجزائر، و كما سبق و أن ذكرنا أن هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار في الجزائر وكذا التدفقات و حتى الآفاق هي جد واعدة في هذا المجال. و هذا ما يؤكد ذلك الجدول رقم: 9 و أذناه (خلاصة مناخ الأعمال معطيات تقديرية تنبؤية Marketsummary). 44 / 43 ، صيف -

الجدول رقم 9: خلاصة مناخ الأعمال (الجدول تم إعادة صياغته إلى العربية من طرف الباحث).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات	المعطيات
35,9	35,4	34,9	34,4	33,9	33,4	32,8	32,4	عدد السكان (مليون)	population
144,6	139,9	131,3	124,1	120,0	111,9	102,3	85,0	الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار)
306,5	281,9	259,4	238,6	220,1	205,3	194,0	178,5	GDP at PPP	الناتج الداخلي الإجمالي
6,2	6,0	5,9	5,7	4,8	2,8	5,5	5,2	الناتج الداخلي الإجمالي (% تغير حقيقي)	الناتج الداخلي الإجمالي (% تغير حقيقي)
5,3	5,1	4,8	4,5	4,0	3,2	3,8	2,5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	fdi
3,7	3,6	3,7	3,6	3,3	2,9	3,7	2,9	fdi % من الناتج الداخلي الإجمالي	fdi % من الناتج الداخلي الإجمالي
12,1	12,8	13,4	14,1	14,1	12,8	16,6	12,2	fdi % من إجمالي الاستثمار الثابت % fdi	fdi % من إجمالي الاستثمار الثابت % fdi
35,2	29,9	24,8	20,0	15,5	11,5	8,3	7,2	مخزون fdi % Stock of fdi	مخزون fdi % Stock of fdi
24,3	21,4	18,9	16,1	12,9	10,2	8,1	8,5	مخزون fdi % من الناتج الداخلي الإجمالي	مخزون fdi % من الناتج الداخلي الإجمالي
0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,3	الخرج fdi (مليار دولار)	الخرج fdi (مليار دولار)
1,7	1,4	1,2	1,1	0,9	0,8	0,7	0,6	مخزون fdi الخارج (مليار دولار)	مخزون fdi الخارج (مليار دولار)
1,2	1,0	0,9	0,9	0,8	0,7	0,6	0,7	مخزون fdi الخارج % الناتج الداخلي الإجمالي	مخزون fdi الخارج % الناتج الداخلي الإجمالي

مباشرة و ذلك لسد الثغرة في إمكانيات البلاد المحدودة في الاستثمار و خاصة منه الاستثمار الخاص على المدى المتوسط. و من الملاحظ أن الجزائر تقوم حاليا بإنجاز مشاريع استثمارية داخلية ضخمة تخص شق الطرقات السريعة (الطريق السريع شرق- غرب) و بناء السدود و انجاز السكنات الاجتماعية، و هذه الاستثمارات

¹ ، صالح، بن سميحة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر - مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان خريف 2008، ص 122.

العمومية من شأنها أن تخلق نوعا ما مناصب شغل جديدة و تقلل من حدة البطالة خاصة في أوساط الشباب إلا أن هذه الحلول تبقى على المدى القصير، فلا بد من خلق جو ملائم للاستثمارات الخاصة و على رأسها الاستشارات الأجنبية المباشرة و ذلك لامتنع القدر الأكبر من البطالة في الجزائر، هذا من جهة و الاستفادة من المهارات و الخبرات التكنولوجية المتطورة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات و قطاع الاتصالات من جهة أخرى.

إلا أنه لا يزال نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متواضعا إذا لم نقل ضئيلا، إذا ما قورن بدول أخرى منافسة و بالخصوص دول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الجزائر حققت نسبة تقل عن 10% من الوعود الاستثمارية التي سجلت، و ذلك راجع إلى المعوقات الكبيرة التي يواجهها أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى البحث و التوجه نحو دول مضيضة أخرى منافسة للجزائر في هذا المجال. إلى حد الآن يمكن القول أن الجزائر لم تنجح بالقدر الكاف من استقطاب سوى اقل من ملياري دولار أمريكي فعليا خلال سنة 2007، بينما حققت دول منافسة مثل مصر و المغرب الأقصى تقدما ملحوظا و هاما¹ و في ظل تقديرات مؤثر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الأونكتاد فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنويا تبقى تدفقات جد محتشمة، في حين أبتت الهيئات الدولية في مقدمتها البنك العالمي على نفس المآخذ المتعلقة بمناخ الأعمال و الاستثمار. إذ أن الإدارة الجزائرية تبقى إلى حد بعيد غير فعالة و تتميز بكثير من البطء و البيروقراطية مما يجعلها من أهم معوقات الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في الجزائر. خلال المدة الممتدة ما بين سنة 2005 و 2008 تم تسجيل الآلاف من الوعود الاستثمارية الأجنبية، إلا أن هذه الأخيرة و التي يتم تحصيلها على أساس أنها مشاريع استثمارية لم تنجز أبدا و لم تعرف تجسيدا في الميدان، إضافة إلى العدد الكبير و الهام من المشاريع المعتمدة رسميا عرفت تأخرا كبيرا، منها على سبيل المثال الاستثمارات العربية التي عانت من التأخر و البطء في التنفيذ. في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2007 و هي مرحلة تميزت الجزائر فيها براحة مالية و بوضع مريح نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لم تتجاوز قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر ملياري دولار، فقد كانت في حدود 9.1 مليار دولار سنة 2007 و 1,795 مليار دولار سنة 2006 و 1,081 مليار دولار سنة 2005. و خلافا للتقديرات الرسمية التي تركز على وعود الاستثمار و تضخم بذلك الأرقام و الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع إهمال مدى فعالية تنفيذها على أرض الواقع، و الذي في الغالب لا يتعدى إذا ما قورن مع ما كان من وعود ال 10% إذا لا تزال قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقية (خاصة خارج المحروقات) بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة مع المستوى الذي حققته بعض الدول المنافسة على غرار المغرب الأقصى الذي حقق ما قيمته 4 إلى 4,5 مليار دولار سنة 2007 مقابل 2,9 مليار دولار سنة 2006، دون أن ننسى مصر التي سجلت 10,2 مليار دولار سنة 2007 و عشرة مليارات سنة 2006.

إن مناخ الاستثمار في الجزائر يتحسن تدريجيا و لكن بوثيرة بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكما هو معلوم أن الجزائر في السنوات الأخيرة تعمل على زيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع المحروقات (النفط و الغاز) و تزيد كذلك من قدراتها التوزيعية (تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي

¹ CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement), op.cit.

فسوف تكون بحاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، و سيكون من الواجب عليها أن تقوم بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا للاستثمارات الأجنبية. إن الجزائر تملك طاقات و قدرات هائلة في مجال الاستثمارات إلا أن الاستغلال لهذه الطاقات يبقى بعيدا عن المطلوب مقارنة بدول أخرى، فعلى سبيل المقارنة فإن السودان قد استقطب تدفقات بقيمة 3

541 مليار دولار أمريكي سنة 2006 و ليبيا حققت 1, 734 مليار دولار أمريكي في حين بلغت قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في سنة 2006 قيمة 1, 795 مليار دولار أمريكي.

كما أن الجزائر ستكون مطالبة أكثر بإيضاح الصورة أكثر في ما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية و خاصة في الآونة الأخيرة و مع الاستقرار السياسي الذي تعرفه البلاد و تمديد عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثالثة فهذا من شأنه أن يحرر أكثر قطاع الاستثمار في الجزائر و خاصة منه الأجنبي المباشر و ستكون هناك خطط أخرى تخص خوصصة البنوك العمومية في الجزائر. هناك إجراءات بيروقراطية ثقيلة و معقدة تمنع تحقيق الاستثمارات الكبيرة في الجزائر. و رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص، و رغم التحسن الملحوظ و الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى كل ما تتوفر عليه الجزائر من طاقات و قدرات و فرص استثمارية معتبرة، إلا أنها لا تعتبر من بين الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن المتتبع للتدفقات الواردة في السنوات الأخيرة يلاحظ استمرارية في التزايد فقد كانت التدفقات لسنة 2007 في حدود 1, 662 مليار دولار بنسبة 8,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي، و عرفت سنة 2008 تزايدا رغم الأزمة الاقتصادية العالمية حيث كانت قيمة التدفقات في حدود 2, 646 مليار دولار بنسبة 8, 5 % من الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر)، أما في سنة 2009 فقد واصلت التدفقات تزايدها كذلك وكانت في حدود 2, 847 مليار دولار بنسبة 12,3 % من الناتج المحلي الإجمالي. فإذا ما قارنا هذه النتائج مع المغرب الأقصى فإن الجزائر تعرف انتعاشا ملحوظا من حيث قيمة التدفقات، لكن من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بقي جد محتشمة مقارنة بالمغرب الأقصى الذي كانت مساهمته في سنة 2009 تقدر بـ 46% رغم انخفاض تدفقاته نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، و هذا ما يظهر جليا في

الجدول رقم 10 المبين أدناه. الجدول رقم 10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و المغرب الأقصى (مليون دولار)

البلد	السنوات		2007		2008		2009	
	التدفقات	gdp %	التدفقات	gdp %	التدفقات	gdp %	التدفقات	gdp %
الجزائر	1662	8,8	2646	8,5	2847	12,3		
المغرب الأقصى	2803	51,3	2487	45,5	1331	46		

Source: unctad, world investment report 2010.

www.unctad.org/fdistatistics

لقد تحسن ترتيب الجزائر من بين دول العالم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية و التي أثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وكما هو معلوم أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنشط في حقل المحروقات فقد كانت هذه الاستثمارات في منأى عن الأزمة الازدهار هذا القطاع مؤخرا. و الجدول رقم 11 يبين مدى تحسن ترتيب الجزائر في السنوات الأخيرة. الجدول رقم 11 : ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم في ما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

2009	2008	2007	البلد السنوات
72	111	67	بوركينافاسو
73	78	51	بريطانيا
74	96	94	أوزباكستان
75	76	43	السلفادور
76	94	102	الصين
77	113	127	الجزائر
78	68	80	بوتسوانا
79	80	113	جنوب إفريقيا
80	54	63	إسرائيل
81	121	19	سويسرا
82	91	35	استراليا

Source: unctad, world investment report 2010.

www.unctad.org/fdistatistics

التدفقات الواردة و المخزونات:

بصفة عامة تبقى الجزائر بعيدة نسبيا عن موقعها الذي يجب أن تكون عليه، حتى تكون أكثر و أحسن جاذبية التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و المستثمرين الأجانب، خاصة في قطاعات خارج المحروقات، هذا القطاع المريح حاليا و الذي يسيل لعاب إن صح التعبير الكثير من الشركات العالمية نتيجة ارتفاع أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة. إن عمليات الخوصصة في القطاعات العمومية الأساسية في الجزائر تبقى محدودة جدا. و من الأمور المثيرة للتساؤل و الاستفهام في الجزائر هو اعتمادها على نظام مصرفي جزائري عمومي مئة بالمئة، خاضع للدولة كلية دون وجود البنوك جزائرية خاصة، فعلى الجزائر أن تنعش أكثر فأكثر جمازها المصرفي من خلال إحداث روح المنافسة بين البنوك و ذلك من خلال خوصصتها و التشجيع على إقامة بنوك خاصة، فعلى النظام المصرفي الجزائري أن يتماشى مع المستجدات و التغيرات العالمية في ميدان الأعمال و الاستثمار و خاصة منه الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الجزائر تواصل إصلاحاتها في ميدان الإنعاش الاقتصادي و هي تحاول جاهدة التقليل من حدة البطالة و المستفحلة بشكل واضح في أوساط فئة الشباب، و منه فإن قضية البطالة في الجزائر تبقى قضية اجتماعية و

اقتصادية في غاية الأهمية لا بد من أخذها بعين الاعتبار وهذا لن يكون ممكنا إلا إذا اعتمدت الجزائر على سياسة للإنعاش الاقتصادي وبعث مجلة النمو في البلاد.

الجزائر تواصل تشجيعها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات التي من شأنها تحسين و تطوير البنية التحتية و الهياكل القاعدية الجزائرية، و التي سوف تؤدي إلى تسهيل التنقلات في المناطق الجغرافية الجزائرية الواسعة، كما أنها ستسهل لا محالة في إنعاش المناخ الاقتصادي بين المناطق المختلفة في البلاد، و لكن الملاحظ في الجزائر أن قطاع المحروقات يبقى القطاع المستقطب بنسبة عالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما أن قطاع المحروقات في البلاد يبقى المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فالالاقتصاد الجزائري يبقى عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.¹

من خلال المعلومات الإحصائية التي تخص التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تظهر التدفقات ضعيفة إلى حد ما، و هذا إلى غاية سنة 1996 و هذا بالرغم من تبني الجزائر لقانوني 90/10 و 93/12 المذكورين سابقا، و يرجع ذلك إلى سياسة الجزائر المنغلقة نوعا ما على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في ما يتعلق بفترة ما بعد 1996 تتعلق بدخول الجزائر فترة الإصلاحات و التغيرات الهيكلية و انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر و تبنيها للإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي ال FMI من خلال برامج التثبيت و التعديل الهيكلي المعالجة للاختلالات المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه المرحلة يمكن اعتبارها مرحلة عدم استقرار اقتصادي و لا سياسي و لا أممي لم تشجع كثيرا استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر زادت سرعة و تيرتها في أواخر التسعينات، نتيجة لبداية هدوء الأوضاع الداخلية للبلاد و بالأخص الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في خضم العشرية السوداء من الإرهاب و التخريب و عدم الاستقرار السياسي. إذن بعد الهدوء الذي عرفته الجزائر و تفتحها على العالم و فتحها لأبواب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قفزة نوعية و ارتفاعا هاما و معتبرا الذي تزامن مع اعتماد الجزائر لبرنامج موسع للتنمية و خاصة على مستوى البنية التحتية و الهياكل القاعدية للبلاد. لقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في سنة 2005 قرابة 1081 مليون

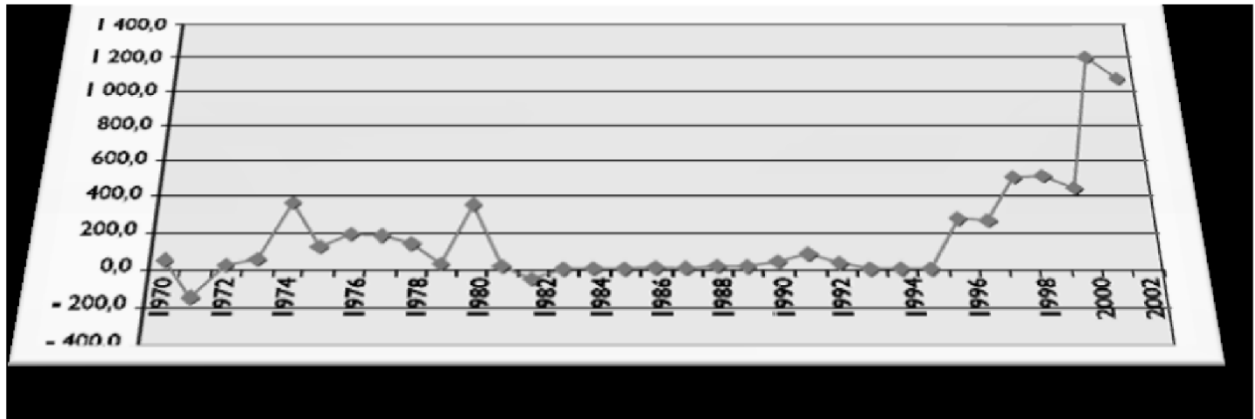
دولار أمريكي، وكانت تقارب 1795 مليون دولار أمريكي في سنة 2006 و 1665 مليون دولار أمريكي سنة 2007 و تتوقع دراسات Economist Intelligence Unit أن تكون التدفقات الداخلة إلى الجزائر بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي في السنوات المقبلة

¹ Unctad, World investment report, <http://www.unctad.org/fdistatistics>. "The economist intelligence unit (world investment, country profiles- Algeria-), op.cit, page180

الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (مليون دولار)

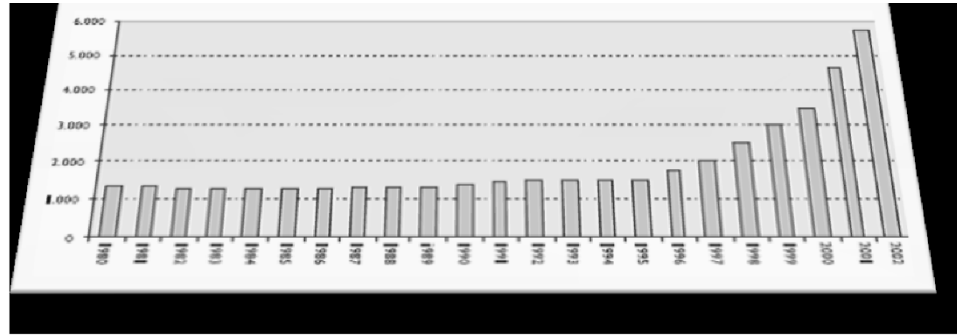
المخزونات	التدفقات (مليون دولار)	السنة	المخزونات	التدفقات (مليون دولار)	السنة
1630,9	---	1995	1525,2	348,7	1980
1900,9	270,0	1996	1538,4	13,2	1981
2160,9	260,0	1997	1484,8	-53,6	1982
2767,5	606,6	1998	1486,0	0,4	1983
3059,2	291,7	1999	1486,4	0,8	1984
3497,2	438,0	2000	1491,8	0,4	1985
4610,3	1113,1	2001	1495,5	5,3	1986
5675,3	1065,0	2002	1508,5	3,7	1987
6309,1	633,8	2003	1520,6	13,0	1988
7191,0	881,9	2004	1520,9	12,1	1989
8272,3	1081,3	2005	1600,9	0,3	1990
10067,7	1795,4	2006	1630,9	80,0	1991
11732,7	1665,0	2007	1630,9	30,0	1992
14498	2646,0	2008	1630,9	---	1993
17344	2847,0	2009	1630,9	---	1994

المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من: <http://www.unctad.org/fdistatistics>



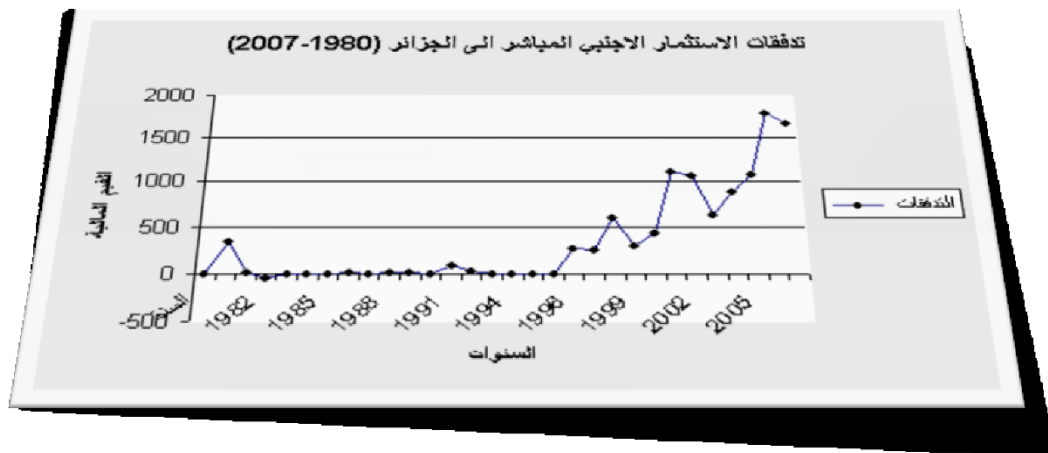
source :cnuced, Examen de la politique d'investissement en Algérie ,Nations unies ,Genève, Décembre, 2003.

الشكل رقم 9: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليون دولار أمريكي)



source : cnuced, Examen de la politique d'investissement en Algérie ,Nations unies ,Genève, Décembre, 2003.

الشكل رقم 10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

مصادر التدفقات الواردة:

ما هو ملاحظ في حالة الجزائر أنه لا تتوفر معلومات رسمية في ما يخص مصدر التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر و توزيع هذه التدفقات حسب القطاعات. و ما هو ملاحظ كذلك أن الشركات الأمريكية و الأوروبية لا تزال محيمنة على قطاع المحروقات في الجزائر، و من أهم الشركات العالمية المتواجدة (الشركات متعددة الجنسيات TNC 's) حاليا في الجزائر و التي تستثمر في قطاع المحروقات نجد كل من: شركة BP من المملكة المتحدة UK.

شركة STATOIL النرويجية.

شركة BHP Billiton الأسترالية. شركة ANADARKO الأمريكية USA.

إضافة إلى شركات عربية و على رأسها شركات مصرية و خليجية، التي تنشط في قطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات و البناء (خصوصا في إنتاج مادة الاسمنت).

إذن من الملاحظ أن أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نجد بالدرجة الأولى قطاع المحروقات كما أن في السنوات الأخيرة هناك قطاعات أخرى مستهدفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل قطاع الاتصالات و قطاع صناعة مواد البناء وكذلك في ميدان الكهرباء و الماء. و إذا كانت مصر و تونس و المغرب و السودان قد نجحت نوعا ما في استقطاب تدفقات معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر و في قطاعات متنوعة، في

الجزائر رغم تسجيل استثمارات في قطاع المحروقات و الاتصالات تبقى في القطاعات الأخرى شبه غائبة و الإحصائيات المتعلقة بها لا تكاد توفرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI. كما أن الجزائر تستضيف ما يقارب 65 شركة متعددة الجنسيات تنشط في مختلف القطاعات على رأسها قطاع المحروقات. انظر إلى الجدول رقم 13 (الجدول "" و الجدول "ب" و الجدول "ج").

الجدول رقم 13: الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر (الجدول تم صياغته إلى العربية من طرف الباحث).
الجدول 13 "أ": القطاع الصناعي (رقم الأعمال بمليون دولار):

المستخدمون	رقم الأعمال	نوع النشاط	البلد الأصلي	الشركة متعددة الجنسيات
a 1500	39	الكيمياء و المنتجات الكيماوية	ألمانيا	Henkel Enead Algérie
35000 b	الآلات و التجهيزات	ألمانيا	ZF Algérie
580 b	المواد الغذائية	فرنسا	Danone Djurdjura Algérie
500 b	مشتقات البترول	فرنسا	Michelin Algérie
26 b	مشتقات البترول	فرنسا	Total Fina Elf E&P Algérie
25 b	المواد الغذائية	اسبانيا	Dragados industrial Algérie
11 b	المواد الغذائية	فرنسا	Bel Algérie
.....	التعدين و الحفر	سويسرا	Qualitest Algérie
.....	التعدين و الحفر	USA	BJSP
.....	النفط Petroleum	باربادوس	Nabors international
.....	النفط Petroleum	USA	Halliburton
.....	النفط Petroleum	USA	Mi-Algeria
.....	النفط Petroleum	ألمانيا	Helison Production
.....	النسيج و الملابس	ساحل العاج	FTG
.....	الكيمياء و المنتجات الكيماوية	هولندا	Ceva Laval
110	الكيمياء و المنتجات الكيماوية	انجلترا	Glaxo Smith Kline Algérie Spa
50	المواد الغذائية	فرنسا	Fromagerie Bel Algérie Spa

Sources :The banker's Almanac,2003(London,Reed information services,2003) ;Thomson Analytics(<http://analytics.thomsonib.com/>);Who Owns whom database(<http://solutions.dnb.com/wow>) ;L'intelligent jeune Afrique."The Africa Report:Top 500 companies"january2008
a 2001.b Estimate.c 2002.d 2003

الجدول 13 "ب": القطاعات الأخرى (رة الأعمال بمليون دولار).

المستخدمون	رقم الأعمال	نوع النشاط	البلد الأصلي	الشركة متعددة الجنسيات
1253	756	الاتصالات	مصر	Orascom Telecom
10000	335	تجارة الجملة	فرنسا	Peugeot Algérie PSA
c70	32	تجارة الجملة	العربية السعودية	Jalco Jameel Algérie
d30	10	تجارة الجملة	فرنسا	Algerian Business Machines
a55	2	تجارة الجملة	فرنسا	Bergerat Monnoyeur
d17	1	تجارة الجملة	فرنسا	Jab company
c130	تجارة الجملة	فرنسا	Soprema
b30	تجارة الجملة	روسيا الفدرالية	Mitsubishi Falcon Motors
b30	نشاطات تجارية أخرى	هولندا	NV Organon
b22	البحث و التطوير	سويسرا	ABB international marketing
b20	النقل	الدانمارك	Maersk Algérie
b15	البناء	سويسرا	Sika outré Mer
a7	التجارة و التصليح الآلي	كوريا	Ets Sahli Mohamed
255	219	تجارة الجملة	فرنسا	Renault Algérie Spa
340	4	التجارة التوزيعية		Société Algérienne d'hôtellerie
21	تجارة الجملة	فرنسا	Rhodia Algérie Spa
20	تجارة الجملة	ألمانيا	Basf Spa

Sources :The banker's Almanac,2003(London,Reed information services,2003) ;Thomson

Analytics(<http://analytics.thomsonib.com/>);Who Owns whom database(<http://solutions.dnb.com/wow>) ;L'intelligent jeune Afrique."The Africa Report:Top 500 companies"january2008

المستخدمون	رقم الأعمال	نوع النشاط	البلد الأصلي	الشركة متعددة الجنسيات
a273	249	المالية	العربية السعودية	Banque Al Baraka Algérie
c170	المالية	فرنسا	Société générale Algérie
c38	المالية	فرنسا	Natexis Algérie
d40	المالية	المالية	Paribas El Djazair

Sources :The banker's Almanac,2003(London,Reed information services,2003) ;Thomson

Analytics(<http://analytics.thomsonib.com/>);Who Owns whom database(<http://solutions.dnb.com/wow>) ;L'intelligent jeune Afrique."The Africa Report:Top 500 companies"january2008

a 2001.b Estimate.c 2002.d 2003.

الجدول رقم 14: المشاريع التي تشرك الأجانب خلال الفترة 2002-2009

المبلغ (مليون دج)	عدد المشاريع	الإقليم
301997	324	أوروبا
271118	272	فرنسا
513688	48	آسيا
27490	16	أمريكا
4510	1	إفريقيا
2954	1	استراليا
2600	14	متعدد الجنسيات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات <http://www.andi.dz>

والاستشارات الأجنبية المباشرة العربية:

فمن خلال مختلف الإحصائيات المقدمة من قبل الهيئات العربية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وهيئات الجامعة العربية و مختلف البنوك، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية لم تتجاوز عام 2004 قيمة 9.3 مليار دولار مقابل 7, 3 مليار دولار عام 2003 و 9.2 مليار دولار عام 2002، بينما تقدر الهيئات المالية الدولية حجم الاستثمارات العربية في الخارج بأكثر من 130 مليار دولار، أي أن الاستثمارات التي تبقى في المنطقة العربية لا تمثل إجمالاً سوى 33% من قيمة التدفقات المالية العربية، دون أن ننسى الودائع العربية المتواجدة في البنوك الأوروبية

و الأمريكية و الآسيوية وتقدر حسب الإحصائيات للهيئات الدولية المالية ما بين 800 إلى 1300 مليار دولار و تبقى التنمية العربية محرومة من هذه المصادر و الطاقات المالية الهائلة¹ كذلك و حسب المعطيات التي توفرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتان الصادرات، وكذلك من إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، فإن الدول العربية استقطبت حوالي 80 , 7 مليار دولار في سنة 2009 بالمقارنة مع 95 مليار دولار تم استقطابها سنة 2008، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية قد انخفضت بحوالي 14 , 3 مليار دولار أي بنسبة 15 , 1% و يعود هذا الانخفاض إلى استمرار

¹ علماً بأن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية عرفت معدلات انخفاض سنة 2009، في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 82.

تأثير الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ويرجع هذا الأداء الجيد للدول العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم إلى عوامل استقطاب داخلية تمثلت في التحسن الواضح في مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية و لاسيا السياسات ذات الصلة بالاستثمار و تتضمن التشريعات و خاصة تلك المتعلقة بتخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية و زيادة الحوافز و المزايا، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية و الجماعية و متعددة الأطراف، تواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية و اختصار عددها و تكلفتها و الوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية و زيادة مراكز الخدمة الشاملة.

وعلى الرغم من تغير المعطيات الدولية مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، و انتقال الرأس مال العربي إلى وجهات أخرى بفعل الضغوط الأمريكية ، إلا أن الجزائر لا تزال وجملة غير مستقطبة لهذا الرأس مال باستثناء عدد من القطاعات ، على الرغم من الأرقام الرسمية التي تدرج التزامات و نوايا الاستثمارات، فضلا عن المشاريع المحققة، إذ أنه حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI فقد سجلت بين 1999 و 2004 حجم استثمارات إجمالية تعادل 309 مليار دولار، أي أن متوسط الاستثمارات العربية في ظرف 5 سنوات يقدر نظريا ب 780 مليون دولار.

أوضح تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2009 أن السعودية جاءت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 2,38 مليار دولار و بحصة 39 ، 6 % من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في الرتبة الثانية بقيمة 13,7 مليار دولار و بحصة 14 ، 2 % ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5,9 مليار

دولار و بحصة 9 ، 8 % من الإجمالي العربي، أما الجزائر فقد حلت في المرتبة الثامنة بقيمة تدفقات 2 64 مليار دولار و حصة 2 ، 74 %، أما في يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من الدول العربية فتبقى إلى حد ما لا تفي بالعرض المطلوب و تبقى في مجملها جد محتشمة، و الجدول رقم 15 يوضح ذلك جيدا.

الجدول رقم 15: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

البلدان العربية	2005	التدفقات التراكمية حتى سنة 2008	البلدان العربية	2005	التدفقات التراكمية حتى سنة 2008
الكويت	105,01	315,5	تونس	3,26	98,5
مصر	104,88	3254,8	ليبيا	3,06	36,1
السعودية	12,86	119,3	لبنان	2,88	31,5
الأردن	12,03	47,7	البحرين	2,79	36,0
قطر	7,82	60,6	سوريا	0,27	24,7
الإمارات	5,69	139,7	الإجمالي	260,6	6779,1

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 ، 2008.2009

كما أن الجزائر عملت على تحسين علاقاتها مع مختلف الدول العربية من أجل تحسين الاستثمارات البيئية و تحفيزها، انطلاقا من إبرام اتفاقيات ثنائية و تخص الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي، و الجدول رقم يوضح ذلك.16 التالي

الجدول رقم 16: اتفاقيات ثنائية تخص الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي بين الجزائر و بعض الدول العربية

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	الدولة
1997/09/16	1996/08/01	الأردن
2001/04/24	2001/04/24	الإمارات
2000/06/11	2000/06/11	البحرين
-----	2006/02/16	تونس
-----	2001/10/24	السودان
1997/09/14	1997/09/14	سوريا
2000/04/09	2000/04/09	سلطنة عمان
-----	1996/10/24	قطر
-----	2001/09/03	الكويت
2002/03/26	-----	لبنان
-----	2001/08/06	ليبيا
2001/02/17	1997/03/29	مصر
2002/01/29	1999/11/25	اليمن

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، 2008، 2009.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالسياسة المالية:

إن السياسة المالية تتمثل في دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة و برنامج عمل تخطيطه و تنفذه باستعمال إيراداتها العامة، و نفقاتها العامة و ذلك من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف البرنامج المسطر في ما يخص كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي. و من خلال هذا يظهر واضحا أن السياسة المالية تستعمل الإيرادات العامة و النفقات العامة كوسيلتين لتحقيق أهدافها. و على هذا الأساس يمكن القول أن للسياسة المالية أدوات تمثل أهمها في الإنفاق العام و الجباية و القروض. إذا يمكن الكلام على سياسة اتفافية (مجالات الإنفاق العام المختلفة و المسطرة في ميزانية الدولة المختلف القطاعات) و سياسة جبائية¹ (الضرائب و الرسوم بمختلف أنواعها و أشكالها) و سياسة الدين العام (القروض العامة بكافة أنواعها و إدارة خدمة الدين العام و تسديد أصل القرض و فوائده، و منح القروض من طرف الدولة لفئات المجتمع المختلفة).²

ومن تم فما هي العوامل المالية و غير المالية التي لها الأثر الواضح على زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما ؟ هناك عدد معتبر من الدراسات النظرية و النماذج القياسية التي أوضحت نتائجها وجود عدد لا يستهان به من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر في درجة الاستقطاب و الجاذبية، سواء كان ذلك على مستوى الدول المتطورة أو الدول النامية. و على أساس ذلك سنحاول شرح المتغيرات التي لها علاقة بدراستنا و التي ستركز على محددات

¹ Arrous J, Les theories de la croissance "La pensée économique contemporaine", edition du Seuil, 1999, page 9.

² جمينة سلطان العيسى، خضر زكريا، كلثم علي غانم، علم اجتماع التنمية الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1999، ص 37.

الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة المالية (السياسة المالية و التي ستكون محور الدراسة التحليلية و القياسية. حجم طلب السوق Marketsize¹:

إن حجم طلب السوق مرتبط بالنمو الاقتصادي للبلد، و على العموم يعرف هذا الأخير بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين. كما تم تعريفه أيضا بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. * متوسط الدخل الفردي هو الدخل الكلي موزع على العدد الإجمالي للسكان، بمعنى آخر فهو مؤشر لقياس نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للبلد، و يعرفه Schumpeter بأن النمو الاقتصادي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة. و يعرفه Rivoire بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة. وعليه فإن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية و عملية مستمرة و طويلة الأجل بما أنها تركز فقط على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن نهتم بالتنوع. التعاريف المذكورة تصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، و من ثم فزيادة دخل الأفراد سيحفز الطلب على الأسواق و من ثم سيتوسع حجم السوق في بلد معين، الأمر الذي سيكون عاملا في غاية الأهمية في زيادة الاستثمار و تحفيزه.²

إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى كمية النقود التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار، أي بمعنى آخر هو كمية السلع و الخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخلة النقدي خلال فترة

زمنية محددة. فإذا زاد الدخل النقدي بنفس زيادة المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي يبقى ثابتا و من ثم لا يحدث أي تحسن في المستوى المعيشي و القدرة الشرائية للأفراد، و الأسوأ من ذلك إذا زاد الدخل النقدي بمستوى أقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار فستحدث حالة تضخمية و ينخفض الدخل الحقيقي للفرد و من ثم تتدهور قدرته الشرائية مما سينعكس سلبا على طلب السوق في البلد.³

وعليه فإن حجم طلب السوق متغير في غاية الأهمية و هو يحدد على أساس ال gdp (الناتج المحلي الإجمالي) لكل بلد، و يعتبر من أهم المحددات و المتغيرات المستقلة التي تؤثر على زيادة درجة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد معين، وقد تم اعتاد هذا المتغير في مختلف الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد أبرزته بأنه

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003، ص 11.

² Rivoire j, L'Économie de marché, Que sais-je?, édition Dahleb, Alger 1994, page 79.

³ Tsai, P, Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, Journal of economic development, 1994, pages 137-163.

Aristotelous, K, &Fountas, S, An empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis, Journal of common market studies, 1996, pages 571-583.

Dess,S, Foreign direct investment in China : Determinants and effects Economics of planning, 1998, pages 175-185. * Kuemmerle, W, The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation, Journal of international business studies, 1999, pages 1-24.

Love,J,H, &Lage-Hidalgo,F, Analysing the determinants of US direct investment in Mexico, Applied economics, 2000, pages 1259-1267. °Gonzalez-Vigil, F, Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's, Integration and trade, 2001, pages 29-69.

أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يؤثر بصورة واضحة على اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات، وفي هذا الصدد يمكن ذكر دراسة Tsai - 1994 و دراسة Aristotelous و 1996 * Fountas ، Love ، * Kuemmerle ، 1999 ، Dees ، 1998 و °Gonzalez - Vigil ، Hidalgo - Lage ، 2000 5 Akcay ، 2001

2001 إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها كلها¹. Singh و Jun 1995 " لاحظنا أن حجم السوق هو متغير غير مؤثر بدرجة كبيرة في حالة البلدان التي تميز بتدفقات واردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، كما أن Akhtar

2001 أظهر أن نمو حجم السوق لم يكن متغيراً أو محدداً مؤثراً على زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الكثير من الدراسات أثبتت كما ذكرنا أن نمو حجم السوق متغير ذو الوزن الكبير في زيادة الجاذبية على غرار أعمال كل من Davies ، Bardesi و Ozawa 1997 ، Mold 2001 ، و قد أكدوا كل من Dupuch و Milan 2003 من خلال دراستها على أن حجم السوق متغير في غاية الأهمية في زيادة جاذبية منطقة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . إن النمو الاقتصادي و هيكل السوق وجهان العملة واحدة يؤثران على قرار الشركات الأجنبية لاستثمار في منطقة معينة (DeMello 1997). في الإنفاق العام:

إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الأوروبية خلال السنوات الأخيرة أعاد طرح إشكالية تدخل الدولة في الاقتصاد، فبعد النمو المتزايد لتدخل الدولة خلال الثلاثينيات المجيدة (1945-1973)، أصبح مستوى تدخل الدولة يشكل واحداً من بين اهتمامات الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بمدى تأثير تدخل الدولة في النمو الاقتصادي. وهذا ما أدى إلى ظهور الحديث عن المستوى الأمثل للإنفاق العام الذي يحقق أعلى مستوى للنمو. لكن قبل تحديد المستوى الأمثل للإنفاق العام لابد من دراسة أثر الإنفاق العام (كمحدد لمستوى تدخل الدولة على الإنتاج الكلي أو النمو الاقتصادي، وذلك بتحديد مجالي الأثر الإيجابي والأثر السلبي كي نتحدد بعد ذلك القيمة المثلى التي تحقق أعلى مستوى للنمو، وهذا ما يتجسد في نموذج Barro 1990 و منحى Armeij 1995. هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاخمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. و بين هذا و ذلك، قامت بعض الدراسات الأخرى بتحديد حجم أمثل للإنفاق العام يضمن أقصى حد للنمو.²

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة إلى مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين ، حسب نظرية الموافقة الريكارديّة (Ricardienne Equivalence) التي أعاد طرحه Barro 1974 فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظراً لوجود

¹ Singh H, Jun K W, Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries, Policy research working paper, n° 1531, World Bank, November 1995, pages 213-240.

² Barro, R.J, Are government bonds net wealth, Journal of political economy, Vol.82, No.6, 1974, pages 1095-1117. * Aschauer, D.A, Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol.75, No.1, 1985, pages 117-127. Mannell, A.H, Infrastructure investment and economic growth, Journal of economic perspective, Vol.6, No.4 1992, pages 189-198.

ظاهرة¹ المزاحمة للإنفاق الخاص. من جملة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل. و بعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية، قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج، حيث بين كل من Aschauer و Mannelle 1989 و 21992 الدور الايجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج² بالنسبة لرأس المال العام 0.39 و 0.34 على التوالي، وير الاقتصاديان انخفاض الإنتاجية بالولايات المتحدة الأمريكية USA في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأس المال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب Holtz 1988. و مع ظهور نظرية النمو الداخلي (Croissance endogene)، ظهرت رؤية جديدة الدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الايجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال خاص، حيث أدى ارتفاع الإنتاجية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة لاستمرارية الأسواق و في الدفاع عن حقوق الملكية، وفي نفس الوقت وسيلة هامة³ لتطوير البنية التحتية القاعدية. من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجمة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. لحد الآن لازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول إلى النمو المثالي، لكن من خلال تصفح الدراسات الاقتصادية تظهر رؤية أخرى تتعلق باعتبار مستوى الإنفاق العام و تدخل الدولة كمتغير داخلي، أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام و هو بالتالي مضمون قانون Wagner. عدة دراسات قامت بتجريب هذه الرؤية باستخدام⁴ اختبار السببية ل Granger كأبحاث 1998 Ghali و Loizides و 2005 Vamvoukas التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الإنفاق العام ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن، وخلصت إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. من جملة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية. | هذه الفرضية كانت محل دراسة قام بها كل من Avila و 2003 حيث يبين أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخدما في تقدير التكامل المتزامن طريقة Fullymodified (FM) (Strauch) فقط.

وهذا ما يعيب هذه الدراسة، فما أن نمو الإنتاج هو متغير مستقر ، وحجم الدولة هو متغير بجذور وحيدة فإنه يجب دراسة العلاقة ما بين الإنتاج الكلي وحجم الدولة باستخدام طرق قياسية غير مستقرة . إن معظم الدراسات السابقة الذكر أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة

¹ Holtz, E.D, Private output, government capital, and the infrastructure crisis, Workingpaper N 394, Colombiadepartment of economics 1988.

² شبيبي عبد الرحيم، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2006 / 2007 ، ص 51.

³ Ghali, K.H. Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied Economics, Vol.31, 1998, pages 975-987.

* Loizides, J., Vamvoukas, G, Government expenditure and economic growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics. Vol.8 No.1, 2005, pages 125-152.

⁴ Avila, D.R., Strauch, R, Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper No: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.

القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد حاول Llau و¹ Renversez 1988 نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته من خلال النماذج العملية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع. إن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من Barro 1990 و Armey 1995 في صياغة الحجم المثالي للدولة. و على أساس كل ما ذكرناه فإن الإنفاق العام من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية المعتمدة في البلد المضيف لأن الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي و الذي بدوره يساهم في زيادة حجم السوق (3 . Size of market الضرائب و التحفيزات الجبائية Tax² :

إن الحديث عن الضرائب و التحفيزات الجبائية يعني الغوص في أعماق السياسة الجبائية، و لهذه الأخيرة أهدافا يمكن أن نحددها في أهداف أساسية و أهداف أدواتية *objectifs fondamentaux et objectifs instrumentaux* وهذا من خلال ما إقترحه Jhonson³. "فالأهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو و الذي يتجسد على أرض الواقع من خلال تحفيز الادخار والاستثمار، كما يتعلق كذلك بهدف الرفاهية و الذي يبرز من خلال توزيع الدخل بطريقة مثلى و عادلة ما بين مختلف أفراد المجتمع. أما الأهداف الأدواتية فإنها تتعلق عادة بهدف التوازن الاقتصادي و المالي و الذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار، توازن الموازنة العامة للبلاد و توازن ميزان المدفوعات... الخ. و بما أن السياسة الجبائية تعتبر من أهم مقتضيات السياسة العمومية الاقتصادية، فإنه من الضروري أن توجه بشكل فعال نحو عملية البحث عن المصلحة العامة و التي تبقى من الأمور المعقدة و صعبة التحقيق، صعبة و لكن ضرورية في ظل النظام الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسود حرية مبادرة الأفراد و على الدولة أن تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال الأداة المالية و المرتبطة بالضريبة. وما هو ملحوظ في ما يخص الأنظمة الجبائية الحديثة، أنها تدرج ضمن مخطط عملها أهداف مالية، اقتصادية، و اجتماعية سواء كانت أساسية أو أدواتية لكن الإشكال يبقى مرتبط بمعرفة حصة كل شريحة اجتماعية من الأهداف و كيفية تحقيق التوازن فيما بينها في إطار السياسة الجبائية، خاصة و أن هدف المردودية المالية، و هدف الفعالية الاقتصادية و كذا هدف العدالة الاجتماعية هي أهداف متناقضة و من الصعب التوفيق بينها في آن واحد³.

يبقى الهدف التقليدي و الأساسي يتمثل في التمويل من اجل تغطية النفقات العامة أو العمومية، سواء كان ذلك على مستوى الموازنة العامة أو على مستوى موازنة الجماعات المحلية حيث تعتمد هذه الأخيرة على تحصيل الجباية المحلية في تمويلها جزئيا، إضافة إلى الإعانات التي تحصل عليها من الملح وازنة العامة. إن هذا التحليل يستوجب أن تكون الضريبة منتجة ذات مردودية، هذا يعني أن دفع الضريبة يجب أن يخص أكبر عدد ممكن من عناصر الوعاء الضريبي و أن تمس الضريبة المادة الخاضعة في أوسع مجالاتها، بحيث يتم حصر نطاق الإعفاءات و التحقيقات الجبائية أو ما يسمى اصطلاحا بالنفقات الجبائية، بالإضافة إلى ضرورة استقرار الاقتطاع الجبائي.

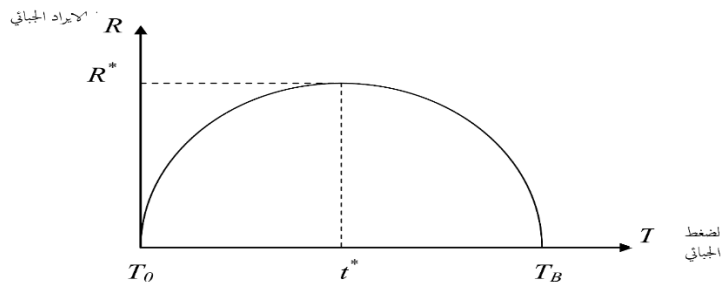
¹ Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C, croissance le Rôle de la consommation publique dans la lecas des pays de union européenne, Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal 2005, Page 15. ? Llau, P., et Renversez, F, Stratégies de financement des solde budgétaire, Economica, Paris. 1988, Page 303.

² Jhonson, H.9C, The effects of income redistribution on agregate consumption with interdependence of consumer's preferences „Econometrica, London, 1952, Page157.

³ Percebois, J, Economie des finances publiques, edition Armand Colin, Paris 1991 page 119.

بحيث لا تكون القواعد التي تحكم الضرائب موضوع تغير مستمر ، كذلك ضرورة المرونة في الاقتطاع الجبائي بحيث يجب أن يتم التصرف في النسب أو المعدلات دون إحداث انعكاسات غير مرغوب فيها أي عدائية إن صح التعبير. و بصيغة أخرى فإن المردودية لا تستوجب بالضرورة تطبيق نسب اقتطاع عالية لأن التجربة أثبتت أنه عند مستوى معين من ارتفاع النسب فإن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى انخفاض مردودية الضرائب و منه فإن ارتفاع نسب الاقتطاع الجبائي تقضي على مبالغ هذا الاقتطاع (منحنى Laffer). ومن أجل تحديد مستوى الضغط الضريبي الأمثل، حاول Laffer إبراز العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها وهذا ضمن نموذج Canto (Joines , Laffer)، وقد أبرز هذه العلاقة من خلال المنحنى المسمى باسمه والذي مفاده أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة

الشكل رقم 7: منحنى Laffer



المصدر: ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومه، 2003، ص142.

يمكن تقسيم منحنى Laffer إلى مرحلتين : المرحلة الأولى (Tot) أين تكون العلاقة طردية بين الضغط الضريبي والإيراد الضريبي وذلك إلى غاية الوصول إلى المستوى الأمثل من الضغط ، أين تكون الإيرادات الضريبية عند أقصاها، أما المرحلة الثانية (TB1) فتصبح فيها العلاقة عكسية، بحيث أن أي زيادة في معدل الضغط الضريبي ستؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، مما يقلل من الأوعية الضريبية فتتخفف بذلك حصيلة الإيرادات الضريبية. نستنتج مما سبق أنه كلما كانت الإيرادات الضريبية في تزايد بالموازاة مع زيادة العبء الضريبي فإن مستوى الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، أما في حالة انخفاض الإيرادات الضريبية فإن هذا يدل على تجاوز مستوى الضغط الضريبي الأمثل.

كما أن المردودية الجبائية يمكن تقديرها أيضا من حيث سياسة الإنفاق العمومي المنتهجة وما يلاحظ في هذا السياق هو تزايد حجم النفقات العامة نظرا لتوسع وظائف و دور الدولة حول عاملين أساسيين من حالة الإنتاج وهما، رأس المال المادي (الهياكل القاعدية) و رأس المال البشري (التعليم، الصحة، الحماية.. الخ) وتشرح هذه الظاهرة من خلال عناصر النظرية الاقتصادية التي تفسرها؛ فقانون Wagner المقترح سنة 1883 يشرك حركة النفقات العمومية مباشرة بالتنمية الاقتصادية للبلد المعترف، والمؤشر المرجعي هو دخل الفرد بحيث تزايد مع تزايد حركية النمو يؤدي إلى الارتفاع المستمر والمتواصل لحجم النفقات العامة¹.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق دار هومه، 2003، ص 142.

فقانون Wagner يظهر متناسقا لأنه يشرك التدخل العمومي بوظائف السياسة المرافقة حسب درجة التنمية في البلد، فعملية البحث عن التنمية المستدامة تتطلب التزامات إنفاقية عمومية معتبرة و سياسة تحويلات هامة لمرافقة تطور المداخيل، مما ينتج عنه بالضرورة ارتفاع النفقات العامة وهذا ما نجده في فترات الأزمات السياسية والإقليمية (الحروب) و الأزمات الاقتصادية، لكن قانون Wagner لا يتحقق إلا على المدى الطويل لأن التنمية الاقتصادية لا يمكن تقييمها إلا على أساس مدة زمنية طويلة مما يجعله قانونا قائما على التجربة و لا يكفي لاستنتاج قانون نهائي، لهذا السبب ظهرت تفاسير أخرى كمنظريه الطلب العمومي المتزايد، التي تسمح باستعمال القياس الإقتصادي في تحديد دور المتغيرات التي تؤثر مباشرة على الطلب العمومي حيث تبين أن تأثير ارتفاع الدخل الوطني على النفقات العامة ليس بالحجم الذي تصوره Wagner حيث تم اختيار نموذج الطلب على النفقات العمومية لبعض دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية للفترة ما بين سنة 1953 و سنة 1972' و أظهرت النتائج أن معدل المرونة بين الدخل و النفقة العمومية هو أقل من الواحد وعلى سبيل المثال، في فرنسا 489,0، إيطاليا 828,0 و في إنجلترا فهو 371,0 وهو ما لا يحقق قانون Wagner في حين كان معدل المرونة بألمانيا 275,1 وهو ما يطابق قانون Wagner. إن تزايد الدخل يفسر جزءا من تزايد النفقات العمومية باستعمال القياس الاقتصادي و الذي لا يكفي للاحتفاظ بنتائجه فبعض المحللين الاقتصاديين اتجهوا نحو مفهوم التمويل الجبائي لاستخراج بعض التفاسير المكملة، فطريقة تمويل

النفقات العمومية تحدد تزايدها. حيث أن تكلفتها ترتفع بغض النظر عن طريقة توزيع العبء الجبائي، وحسب Baumol فإن هذا الارتفاع ينتج عن الإنتاجية الضئيلة للاقتصاد العام مقارنة مع الاقتصاد الخاص . حيث ينتج القطاع العام عرضا هاما للعمل ويسترجع من ذلك جزءا يسيرا من القيمة المضافة مقارنة بالقطاع الخاص المختص في الإنتاج، و بذلك فإن ازدياد تكلفة النفقات تؤدي ازدياد العبء الجبائي ومنه فإن طرح Baumol ينضم إلى قانون Wagner².

فالعبء الجبائي الأقصى الذي يمكن أن تتحمله العناصر الجبائية يحدد ارتفاع النفقات العمومية غير أن هناك حالات مثل الأزمات والحروب يتم تجاوز هذه الحدود و هو ما يترجم أثر التحول "Effet de déplacement"، أما الارتفاع القوي للنفقات العامة فإنه يخضع لأثر التوقيف Effet de cliquet ثم استعمال أثر التحول، و هذا يعني الحفاظ

على مستوى الإنفاق الاستثنائي أثناء الحروب و الأزمات و تحويله إلى أهداف أخرى، و على سبيل المثال، تحويل النفقات العسكرية إلى نفقات تحويلية لتلبية الطلب الجماعي. و مما سبق فإن هدف تغطية النفقات العامة يرتبط ارتباطا أساسيا بمفهوم التوازن المالي و الذي من دعائمه توازن الميزانية العامة، التحكم و تسيير التضخم و التخفيف من حدة | المديونية، و هو ما يشكل الأهداف المالية لأدوات السياسة الجبائية. فالإجراءات الجبائية المتخذة لها ردود فعل سريعة على مختلف الأعوان الاقتصادية حيث أن تغيير نسب الاقتطاع الجبائي تؤثر على سلوك العائلات و بذلك على الاستهلاك و تؤثر على سلوك المدخرين و بذلك على مستوى الادخار، وكذلك تؤثر على قرارات الاستثمار و من خلالها على مستوى الاستثمار، لهذا أمكن اعتبار التقنية الجبائية تقنية حرة أكثر منه

¹ Bernard, J, Economie publique, Edition Economica, Paris 1985 ,Pages 13-16. Bernard,J ,op,cit , page17. 'Pondaven,C, Economie des décisions publiques(Décentralisations,déréglementation, fiscalité), Librairie Vuibert, Paris 1994 , page188

² Ardant,G ,Théorie sociologique de l'impôt, édition E.V.P.E.N, Paris 1965, Page48.

تقنية تدخلية ، بحيث أن الاقتطاع الجبائي يعطي حرية اختيار أكبر من تلك التي تمنحها وسائل التدخل الأخرى كالإجراءات التنظيمية (تجميد الأسعار) و إجراءات المنع (تقييد المعاملات)، لأنه يستعمل كوسيلة تحفيزية لا تتطلب الكثير من طرق المراقبة، فالعون الاقتصادي يبقى حرا على الإقبال أم لا على التوجه المقترح عليه، فإذا أقبل على التوجه المطابق للمصلحة العامة أو المصلحة الاقتصادية فإنه يستفيد من الامتيازات الجبائية ولكنه يبقى دائما حرا في اتخاذ قراراته. إن استعمال أدوات السياسة الجبائية اقتصاديا يمكن أن يكون في إطار سياسة كلية أو في إطار سياسة قطاعية كما أن التأثير الكلي يمكن أن يكون على المدى القصير أو على المدى المتوسط.¹

تعمل الكثير من دول العالم إلى زيادة حجم الاستثمارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية، و من ثم فإن السياسة الجبائية مطالبة من خلال ما تقدمه من تحفيزات جبائية مختلفة بالعمل على جذب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية من مصادرها المختلفة. و يجب على السياسة الجبائية الاهتمام باختيار الشكل المناسب للتحفيز المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك عند إعداد أو صياغة أو تعديل القوانين الجبائية.

كما ينبغي على السياسة الجبائية عند اختيار التحفيزات الجبائية التي يتضمنها التشريع الضريبي ألا يكون لها آثار سلبية، كما أن الترشيد في استخدام تلك التحفيزات يعد نوعا من ترشيد الإنفاق العام لأن هذه التحفيزات الجبائية في حقيقتها نفقات عامة تتنازل عنها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية.²

و يتضح من خلال ما تقدم أن منح التحفيزات الجبائية يجب أن لا يتم دون ضوابط معنوية حتى لا تحدث آثار سلبية تضر بالاقتصاد الوطني. و عليه أن تراعي السياسة الجبائية شروط يجب أن تحقها التحفيزات الجبائية المقدمة حتى تكون فعالة و نافعة أكثر مما تكون مضرّة و يمكن أن نلخصها في الأمور التالية: تكون هذه التحفيزات أكثر مناسبة للمشروعات الاستثمارية .

• المفاضلة بين التحفيزات الجبائية و غير الجبائية في ضوء تكلفتها.

• المفاضلة بين العائد الوطني للتحفيزات.

تصميم التحفيز الذي يتم اختياره لتحقيق أكبر فائض وطني و اقتصادي و بين استخدامه ليصل إلى تحقق الربحية الاجتماعية. : إعادة ترتيب التحفيزات الجبائية في ضوء ربحيتها، و بالتالي إخضاع التحفيزات للدراسة المعمقة و للقياس، و بالتالي استبعاد النظرة إليها على أساس أنها تكلفة مالية أو تضحية مقابل عائد منظر.³

و على أساس كل ما ذكرناه فإن من أهم أدوات السياسة المالية نجد الأدوات الجبائية، فالضرائب يمكن أن تكون محفزا كما يمكن أن تكون معرقلا، و من تم فمعدل الضريبة يلعب دورا هاما و حاسما في جاذبية دولة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

و هناك عدد مهم من الدراسات التي أظهرت فعالية هذه الأداة في هذا المجال، و اعتبرتها من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على رأسها دراسة Hines و Hartman ، 1984 ، Hines و Rice 1994 ، Akcay 2001 . فالمؤسسات الأجنبية تهتم بتعظيم أرباحها و تعمل على التقليل من مصاريفها إلى أقصى حد ممكن، و من تم فهي

¹ سمير سعد مرقص، الإعفاءات و الحوافز الضريبية و دور جديد في التنمية- مصحلة التجارة و الاستثمار العدد 99 ، أول مارس 1995، ص 142.

² Hartman, D, Tax policy and foreign direct investment in the united states, National tax journal (December), 1984, pages 475-487 . Rice,E.& Hines, J.R, Fiscal paradise: foreign tax havens and American business, Quarterly journal of economics, 1994, pages 149182.

³ Hines, J.R, Altered states Taxes and the location of foreign direct investment in America, American economic review, 1996, pages 1076-1094.

⁴ Akcay, S, Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries? A cross-country evidence, Yapikredieconomicreview, 2001, pages 27-34.

تحاول أن تستثمر في المناطق التي تتميز بمعدلات ضريبية منخفضة (جنات ضريبية) خاصة تلك المتعلقة بالأرباح (Boskin و Gale 1986). وقد أظهرت دراسة كل من Morisset و Pirnia* و19 مدى فعالية التحفيزات الجبائية على زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون أن ننسى أعمال كل من Benassy Fontagne، Quere و 3Revil -Lahrech 2006 حيث أظهرت أهمية التحفيزات الجبائية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى منطقة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي.¹

إلا أنه في دراسة Hubert و Pain* 2002 ظهرت التحفيزات الجبائية و المبنية على أساس تعاون جبائي أوروبي بوزن أقل وأثر متواضع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المنطقة مقارنة مع بعض المحددات الأخرى مثل نوعية البنية التحتية.

و فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تكوين رأس المال فإن هناك مجموعة من العناصر يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار مكونة بذلك مناخ الاستثمار كاستقرار الوضع السياسي و المؤسسي، وجود منظومة بنكية فعالة، سهولة الإجراءات الإدارية و العقارية بالإضافة إلى العامل الجبائي ذو الأهمية البالغة بسبب قدرته على المساس بعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.²

و في هذا الإطار تطرح إشكاليتين و هما:

1. إلى أي حد يمكن منح التحفيزات الجبائية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟³

2. ما هي السياسة الجبائية الواجب تطبيقها في حالة عدم استفادتها من التحفيزات الجبائية

إن ظاهرة الإغراق الجبائي Dumping Fiscal أصبحت ترتبط كثيرا بالاستثمار الأجنبي لكونه عاملا ضروريا لتوسيع الأساس الإنتاجي في البلدان النامية من خلال إمكانية استيراد التجهيزات و المعدات، بالإضافة إلى التكنولوجيا الضرورية لتطوير الصناعة الوطنية و تحسين أدائها، و بالنسبة للعديد من البلدان فإن الصناعات الاستخراجية و صادراتها تمثل أحسن وسيلة لتحقيق الفائض الاقتصادي الضروري لعملية التنمية، و لعل غالبية الدول النامية تعترف بضرورة تحفيز النشاط الاستخراجي من جانب الإنتاج و التحويل أيضا، كما تعترف بأن الموارد المالية و التجربة المهنية تأتي حتما من الشركات الأجنبية، غير أنه بالنسبة لعدد معتبر من الموارد الباطنية فإن حجم الاستثمارات الأجنبية يتوقف على اعتبارات ترتبط باحتياجات السوق العالمية، و عليه فإن المنافسة الجبائية بين البلدان بمنح الامتيازات لا جدوى منها و ليس من شأنها رفع حجم الاستثمارات الأجنبية بالضرورة.

فإذا أقدم بلد ما على منح تحفيزات جبائية خاصة من أجل الحصول على تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد تكون النتائج مرضية و بمجرد قيام الدول الأخرى المنافسة بتطبيق نفس التحفيزات، فإن من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى إبطال متبادل لفعاليتها، و بذلك عدم استفادة البلدان المعنية، و هنا نشير إلى أن نفس الظاهرة تنطبق على قطاعات أخرى غير قطاع الصناعات الاستخراجية. لكن هذا الطرح لا ينطبق بالنسبة للتحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الأجنبية في إطار تنمية الصناعة الوطنية التي تغذي السوق الداخلية،

¹ Boskin, M.J. & Gale, W.G, New results on the effects of tax policy on the international location of investment, National bureau of economic research, Working paper 1862, 1986.

² Morisset, J & Pirnia, N, How tax policy and incentives affect foreign direct investment : A review World bank policy research working paper N° 2509, 1999. *Benassy-Quéré, A & Fontagné, L & Lahrière-Revil, A, Foreign direct investment and the prospects for tax co-ordination in Europe, CEII document de travail N°2000-06, 2006, pages 1-45.

³ Hubert, F & Pain, N, Fiscal incentives, European integration and the location of foreign direct investment, Manchester school, 2002, Pages 336-363.

بحيث أن التنازلات الجبائية تسمح في هذه الحالة بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إذا كانت السوق الوطنية مزدهرة و ذات أهمية معتبرة.

إن اختيار أحسن طريقة للإخضاع الجبائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مسألة في غاية التعقيد، فالإقتطاع الجبائي على عملية التصدير هو شكل فعال للإقتطاع، لكنه قد يؤدي إلى إعاقة التنمية إذا تجاوز حدودا معينة. كذلك فإن هناك وسيلة أقل تثبيطا بالنسبة للمستثمر الأجنبي و تتمثل في الإقتطاع الجبائي على الأرباح، نظرا لأن الإخضاع لهذا الأخير يتوقف على مدى نجاح عمليات الاستثمار، لكن الصعوبة بالنسبة لبلد التحصيل تتمثل في كيفية تحديد الأرباح الحقيقية للشركة الأجنبية.

فالمعروف أن الشركة الأجنبية التي تعتمد في نشاطها على سلسلة من الفروع تتواجد في بلدان مختلفة، تستطيع تحويل أرباحها بكل سهولة من مكان لآخر بمجرد تغيير الأسعار المتعامل بها بين الفروع، و هو ما يعتبر شكلا من أشكال التهرب الجبائي. غير أن عملية تحويل الأرباح لا تحبذ إذا كانت الأرباح المحققة خاضعة للإقتطاع الجبائي و كانت نسب الإقتطاع هي نفسها تقريبا في مختلف البلدان المعنية، في حين انتعشت العملية مع ظهور الجنات الجبائية Les paradis fiscaux حيث يمكن للشركات الأجنبية تجاوز الإقتطاعات الجبائية بالبلدان التي تمارس فيها نشاطها و حتى في البلد أين يوجد مقرها.

و لعل أحسن طريقة لمعالجة هذا المشكل المرتبط بالإقتطاع الجبائي من أرباح المؤسسات الأجنبية وكذا المشكل المرتبط بالامتيازات الجبائية هو التعاون الجبائي الدولي فيما بين البلدان المتخلفة اقتصاديا من جهة و بينها و بين الدول المتطورة من جهة أخرى و هو ما يتجسد عن طريق الاتفاقيات الجبائية الثنائية أو الاتفاقيات الجبائية المتعددة¹ الأطراف، بحيث يتم توحيد الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تحديد الإطار القانوني للإخضاع الأرباح في نفس الوقت، و ذلك بإلزام المؤسسات الأجنبية التي تنشط على مستوى إقليمها في المساهمة بصفة ملائمة و منظمة في مداخل الدولة المعنية.

4 رصيد الموازنة العامة و المديونية العمومية Debt :

توازن الموازنة هو تحقيق المساواة بين حجم الإيرادات و حجم النفقات ضمن الموازنة العامة للدولة أو موازنات الجماعات المحلية أو موازنات الإدارات العمومية ، و قد سيطر هذا المبدأ لمدة طويلة على أسس المالية العامة و اعتبر قاعدة ذهبية لا غنا عنها، فالفكر الكلاسيكي يعطي تعريفا دقيقا لهذا المفهوم، بحيث أن كل تكاليف الدولة يتم تغطيتها بواسطة الإيرادات الضريبية بغض النظر عن ما توفره الأملاك العمومية من أموال، و على أساس أن الاقتراض و الإصدار النقدي بصفة أكبر كانتا تعتبر أدوات غير محبذة و تقنيات مضرة. و بالتالي فهي تعتبران استثنائية لا يمكن التركيز عليها و اعتبارها وسيلتين عاديتين لتحقيق توازن الملح وازنة. و في هذا الصدد فإن رجال المالية العامة يلحون على ضرورة تمويل النفقات الجارية عن طريق الإيرادات الجبائية، بحيث لا يتم اللجوء إلى طرق الخزينة إلا في حالات ظرفية أو استثنائية تكون لها آثار إنتاجية على المدى الطويل.²

و بذلك فإن عملية تغطية النفقات العامة بوسائل أخرى دون الإقتطاع الجبائي تخرج عن مفهوم توازن الموازنة ، و يمكن القول كذلك أن تمويل جزء من النفقات الجارية عن طريق القرض أو الإصدار النقدي تعتبر مظاهر عدم

¹ Paulet,J.P, Dictionnaire d'économie, édition Eyrolles, Paris 1992, Page 83.

² إبراهيم الوالي، علم المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987، ص 92

توازن الموازنة نتيجة ضعف المردودية الجبائية، كما أن عدم التوازن يمكن أن ينتج عن الفوائض الجبائية، عندما تأخذ هذه الأخيرة أهمية معتبرة تتجاوز خطأ التوقع البسيط، حيث البحث عن هذه الفوائض يشكل خطرا في حالة مبادرة الحكومة والبرلمان على توسيع نطاق الإنفاق العام إلى الحدود التي يصلها ناتج الاقتطاعات الجبائية. ومنه فإنه عند القيام بإعداد الموازنة يجب أن تكون تقديرات النفقات مبنية على أسس عقلانية ورشيدة بحيث تتماشى مع ناتج الاقتطاع الجبائي الذي يتم تقديره كذلك. و عليه نستنتج أن الفوائض الجبائية تخرج كذلك عن نطاق توازن الموازنة و الذي يعتبر من أهم قواعد النظرية المالية.

لكن ما يمكن ملاحظته في الواقع هو أنه في فترة الركود الاقتصادي فمن الصعب المحافظة على استقرار المردودية الجبائية نتيجة انخفاض الوعاء الضريبي بفعل انكماش المداخيل و نقص المعاملات و بذلك فإن سنوات الركود الاقتصادي غالبا ما تكون سنوات عجز الموازنة و عكس هذا فإن سنوات الازدهار الاقتصادي تكون مصدر فوائض جبائية معتبرة نتيجة ارتفاع المادة الضريبية هذا من جهة. و من جهة أخرى فإن التوازن المحكم بين الإيرادات و النفقات يمكن أن يتأثر بظروف تنفيذ الموازنة مستقلة عن الظرف الاقتصادي حيث أن التوقعات تكون موضوع تغيير نتيجة الخطأ في إعدادها هو ما يعرف بعدم التوازن المحاسبي. فالنظرية المحاسبية لمفهوم توازن الموازنة تمثل في كون كل الحسابات العمومية تجسد توازنا بين الاستخدامات و الموارد، مما يتطلب حسن التسيير، حيث تقوم الدولة بضمان تسييرها المالي و ذلك باحترام القواعد المحاسبية، و في هذا الاتجاه فإن الإيرادات العادية هي بدون منازع الإيرادات الجبائية و تحصيلها المنتظم سيضمن بدون شك تغطية النفقات الجارية و بذلك المساهمة في تحقيق التوازن المحاسبي. و يأخذ عدم توازن الموازنة في ظروف نادرة شكل الفائض Excedent و هو في أغلب الحالات يكون عبارة عن مجز Deficit و يرتبط العجز بصورة عدم التوازن حيث جرت العادة على اعتبار عدم التوازن بأنه عجز عند العامة نظرا لأنه يطرح مشاكل عديدة. لكن الحالة | الغالبة على موازنات الدول هو وجود العجز ولا بد من اعتماد وسيلة معينة لتغطيته، و هذا يجرنا للكلام عن المديونية و الدين العام، إن الدين العام سواء كان في صيغة تدفقات ديون جديدة أو مخزون ديون سابقة هو في طبيعته وسيلة تأثير تتبناها السياسات الاقتصادية العامة في إطار الوظائف الثلاثة لتحليل تدخل الدولة التي قدمها Musgrave 1959، و عليه فإن أهداف و آثار الدين العام يجب أن تتماشى مع هذه الوظائف.

من الممكن أن نتعرض إلى هذا الدور الوظيفي من خلال أهداف الدين العام في أربعة نقاط رئيسية كبرى و هي:

1. الأهداف المتعلقة بالأدبيات الأصلية للدين العام باعتباره وسيلة إقفال قيد الموازنة العامة، و وسيلة من وسائل تمويل عجز الموازنة أو فائض الإنفاق العام. إذ تعتمد المالية العامة الكلاسيكية الدين العام في تمويل نفقات الاستثمار العام، بينما توجه الضرائب لتمويل نفقات الاستهلاك والتحويلات العمومية. أما المالية الوظيفية أو الكينزية، فقد بينت عدم القدرة على تحديد النفقات العامة الزائدة التي تحدث العجز، وركزت بذلك على وظيفة استقرار الدين العام. هذه الأخيرة،¹

ارتقت إلى درجة وسيلة لتنظيم الطلب الإجمالي، يمكنها المساهمة بفعالية عن طريق المضاعف أو المعجل في تمويل مختلف أنواع الإنفاق العام، التأثير المباشر على الاستهلاك أو الاستثمار العام. يمكنها أيضا أن تكون وسيلة فعالة في مكافحة² التضخم. من جهة أخرى، كان لتطويع نماذج النمو المتوازن سواء النيوكلاسيكية أو النيوكينزية دور

¹ Barro, R.J, On the Determination of the public debt, Journal of political economy, Vol.87, N.5, Part.1, 1079, pages 940-971.

² * Gehrels, F, Government debt as a generator of economic growth , Reviews of economics and statistics, Vol.39, N.2, 1957, pages 183-192.

أساسي في تجديد هذا الهدف الأصلي للدين العام، وذلك بالاهتمام بوظيفة تخصيص موارده و بما أن الدين العام ليس حيادي، فإنه في الواقع بإمكانه السياح ببلوغ المظهر الظرفي الذاتي للنمو الذي يحقق القاعدة الذهبية للنمو المثالي أي النمو الذي يؤدي إلى تعظيم الاستهلاك بالنسبة لكل فرد خلال الزمن، وهي نفسها العناصر التي تتضمنها النقاشات المتعلقة بالديناميكية الكلية للدين العام.¹ الهدف الثاني للدين العام نادى به رواد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في مقدمته Barro 1980 - 1979 " . ورغم أن هؤلاء لا يأخذون بتأثير الدين العام في تقسيم الاستهلاك والادخار، إلا أنهم يعتبرونه عنصر مهم تلجأ إليه الدولة في تغيرات حجم الضرائب، إذ ينتج عن هذه الأخيرة تكلفة إضافية مضاعفة إذا ما رجعنا إلى التخصيص الأمثل للموارد.²

3. الهدف الثالث للدين العام يندرج ضمن وظيفة إعادة توزيع الموارد و الذم المالية، وهذا باعتباره وسيلة لتحويل التكاليف ما بين الأجيال، إذ يرى الكلاسيك أن الجيل المستقبلي هو الذي سيتحمل عبء الدين، بينما يرى الكينزيون أن الجيل الذي يفترض هو من يتحمل كليا عبء الدين.

4. الهدف الرابع و الأخير للدين العام يظهر ضمن بحث البعد المالي للدين العام، حيث يركز تسيير الدين العام الكلاسيكي على الاتصال الضروري ما بين الدين العام والسياسة النقدية. | أما في ما يخص آثار الدين العام على الاقتصاد، يمكن إبرازه في كل من أثر الجذب *effet d entrainement* و أثر الإقصاء *effet d éviction* . ارتبط أثر الجذب بدراسة ديناميكية الظروف الاقتصادية وكذا ديناميكية النمو، ففي إطار دراسة الديناميكية الظرفية انصب الاهتمام على آثار الدين العام على كل من الاستهلاك والاستثمار، وهذا ما كان مجالاً لعدة دراسات حتى نهاية الخمسينات كأعمال Domar 1944 و Gehrels 1957، حيث بينت هذه الدراسات الآثار الايجابية لمضاعف الدين العام على الطلب الإجمالي، وهذا باعتبار سندات الدين العام كوسيلة لتخزين الأصول المالية يتم إدماجها ضمن حالة الاستهلاك ضمن آثار الثروة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه السندات يظهر ضروريا لبلوغ التشغيل الكامل في الظروف الكينزية. أما في إطار دراسة ديناميكية النمو، فقد انصب الاهتمام على آثار الدين العام على التراكم المثالي لرأس المال في نماذج النمو المتوازن، حيث قام Diamond 1965' باقتراح نموذج نيوكلاسيكي للنمو المتوازن في المدى الطويل من منظور حقيقي أين يتزايد الدين العام بمعدل طبيعي ثابت، و يتم تمويل تكلفة الدين العام عن طريق قروض جديدة و كذلك فرض ضرائب جزافية على الجيل العامل في الفترة ذاتها. في هذه الحالة يتسبب الدين العام في نتيجتين، انخفاض عرض رأسال بانخفاض الدخل المتاح للجيل العامل نتيجة دفعه للضرائب الممولة لتكلفة الدين، ارتفاع الطلب على رأس المال نتيجة القروض الإضافية التي تولد إحلالاً للسندات العامة بالسندات الخاصة في المحفظة المالية للأفراد. و من ثم فإن التوازن في سوق رأس المال يتطلب الرفع من معدلات الفائدة، وهذا ما ينتج عنه تغير استهلاك العائلات وفق العلاقة ما بين معدل الفائدة ومعدل النمو. ففي حالة ما يكون معدل الفائدة أصغر من معدل النمو الطبيعي، يمكن للدين العام أن ينتج أثر تحريك يسمح بالعودة إلى التوازن مع تحسن وضعية الأعوان الاقتصادية. أما Tobin 1965 فقام بتحليل العلاقة ما بين الدين العام و النمو المتوازن من منظور أدمج فيه الأبعاد الحقيقية والنقدية بمقارنة اقتصاد نيوكلاسيكي واقتصاد كينزي، إذ أنه من الصعب بلوغ اتساع توازن رأس المال من أجل معدل ادخار معلوم في نموذج نيوكلاسيكي، وهذا في نطاق لا يحصل فيه المدخر ولا

¹ Domar, E.D, The Burden debt and the national income, American economic review, Vol.34, N.4,1944, pages 798-827

² Llau, P, et Herschtel, M.L, Dette publique et économie. Dans : Hertzog, R, La dette publique en France, Economica, Paris,1990,Page 416.

المستثمر على مردود مقنع، أما في نموذج كينزي جديد، أين نجد أخطار عدم استقرار النمو، يكون الادخار والاستثمار متباعيين نتيجة عدم تساوي الكفاية الحدية الرأس المال ومعدل الفائدة¹. أما أثر الإقصاء فيمكن إبرازه من منظور حقيقي متعلق أيضا بديناميكية الظروف الاقتصادية و كذا ديناميكية النمو، وقد ظهرت الدراسات المهمة بموضوع أثر الإقصاء ابتداء من السبعينات، خاصة المقاربات التوسعية لمفهوم الإقصاء التي سمحت حاليا بإعادة تجميع هذا الأثر في نوعين، إقصاء حقيقي مطلق و إقصاء حقيقي تفاضلي².

كما بين Cohen 1995 - 1993 ' أيضا أن ارتفاع معدلات المديونية الخارجية من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار الخاص ومن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية نتيجة أثر غياب الدافع و يفسر Krugman 1988 هذا الأثر بأن تراكم المديونية يدفع بالأعوان الخاصة إلى توقع ارتفاع الضغط الجبائي ما يقودهم إلى خفض إنفاقهم الخاص، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ككل. وقد أثبتت الدراسات القياسية لكل من Ojo و Oshikoya 1995 أن خفض معدلات المديونية بالنسبة ل PNB ب 10% من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو ب 03% وارتفاع في معدل الاستثمار بنسبة 4,0%.³ إن السياسة المالية لدولة ما غالبا ما تظهر ملامحها موازنتها العامة، و من خلال رصيد الموازنة العامة يمكن أن نلاحظ توجه سياسة الدولة المالية هل هي سياسة اتفافية توسعية، أم هي سياسة تقشفية انكماشية؟ وهل هناك عقلنة و ترشيد للإنفاق العام أم لا؟ (Schoeman * 2000). فكلما كان العجز مستفحلا و هيكليا كلما أثر ذلك على توازنات الموازنة للدولة من ناحية الإنفاق و الإيرادات و الذي سينعكس لا محالة على التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد، فاستفحال العجز من الممكن أن يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية Debt لتغطيته، أو إلى أكثر من ذلك الرفع من معدلات الضرائب، و هذان العاملان من شأنها أن يؤثر سلبا على قرار الاستثمار لشركة أجنبية و بشكل واضح، كما يمكن أن يكونا عاملان فران للشركات الأجنبية المتواجدة في البلاد.⁵

خاتمة الفصل:

إن التحول الكبير و العميق الذي أحدثته التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، من أبرزها و أهم سماتها ارتفاع عوامل الابتكار العلمي و التكنولوجي، كذلك الريادية و التنظيم و التدبير و الكفاءة المهنية و المقدرة على استقطاب الرأس المال الأجنبي، جعلها تنصدر المرتبة الأولى على مستوى قائمة المدخلات الإنتاجية المعاصرة. بمعنى

¹ Diamond, P.A, National debt in a neoclassical growth , American economic review, Vol.55, N.5, 1965, pages 1126-1150.

² Tobin, J, Money and economic growth, Econometrica. Vol.33, N.4, 1965, pages 671-684.

³ Krugman, P, Financing versus forgiving a debt overhage , Journal of development Economics, Vol.28, N.3, 1988, pages 253-268. 3 Ojo, O., and Oshikoya, T, Determinant of long-term growth: Some African results, Journal of african economics, Vol.4, N.2, 1995, pages 163-191.

⁴ Cohen, D , Low investment and large LDC debt in the 1980's, American economic review, Vol.83, N.3, 1993, pages 437-449. Cohen, D, Large external debt and slow domestic growth: a Theoretical analysis, Journal of Economic dynamics and control, Vol.19, N.57, 1995, pages 1141-1163.

⁵ * Schoeman, N.J, Clausen, Robinson Z and de Wet, T.J, Foreign direct investment flows and fiscal discipline in South Africa, South African journal of economic & management sciences, 2000, pages 235-244

آخر أنه لم يعد للخدمات الطبيعية ولا المواد الوسيطة ولا الطاقة ولا للمكننة ولا للعمالة البسيطة و النمطية الرخيصة ولا حتى الموارد المالية الذاتية الدور و الأهمية اللذان تحظى بها في إنتاج الخيرات التقليدية. و عليه كان لزاما على الجزائر و هي جزء لا يتجزأ من هذا العالم، و الذي دخل مرحلة العولمة الاقتصادية و المالية و هيمنت على مجرياته أن تندمج فيه و تتأقلم معه، خاصة في ما يرتبط بحرية التجارة العالمية و حركة رؤوس الأموال، و أن تعمل جاهدة بكل حزم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من ايجابيات هذه الظاهرة العالمية¹.

و فعلا قد فتحت الجزائر الباب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و رحبت به و عملت على تشجيعه بكل سلكتها و المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة الأرضية القانونية و المؤسسية له، و منحه التحفيزات الواسعة و الضرورية. إلا أن التقارير العالمية المختصة قد أظهرت تدفقات محتشمة رغم أنها متزايدة، لكن أكثر ما يمكن القول فيها أنها لا تتأشيو الرهانات و التطلعات التي كانت مبنية عليها سياسة الاستثمار في الجزائر.

إن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تبقى ضعيفة خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يدفعنا إلى محاولة تحليل و دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تتبع مسيرته منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، حيث ستركز على العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة تحليلية و تطبيقية قياسية، و ذلك من أجل تشخيص نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الظاهرة العالمية في الجزائر، و عليه سيكون هذا التحليل موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة.

¹ الشادلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية أثرها في العالم العربي، هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان أكتوبر 2001، ص 210.

الفصل الثالث

تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

إن أهم ما يميز العلاقة ما بين مناخ و بيئة الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر هو تغير معالمها و محتواها في الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا، حيث عرفت تحولات على ثلاثة مراحل بارزة، كل مرحلة اتسمت بمعالم مميزة، سواء من الناحية الاقتصادية و السياسية و القانونية. فكانت المرحلة الأولى و التي بدأت مباشرة بعد تخلص الجزائر من قيود الاستعمار الفرنسي، حيث انتهجت سياسة تنمية مبنية على قواعد الاقتصاد المخطط أو الموجه، وهذا النوع من الأنظمة الاقتصادية قد أثر جليا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث ساد نوع من التخوف و التحفظ من هذا النوع من الاستثمارات، ومما لاشك فيه قد أثر ذلك سلبا. وكانت السياسة الجزائرية آنذاك واضحة باعتبار هذا النوع من الاستثمارات يخلق التبعية و التدخل السياسي، إضافة إلى إمكانية إضعاف الشركات المحلية و التي كانت أغلبيتها إذا لم نقل كلها كانت عمومية. و كتحصيل حاصل لذلك، اتخذت الجزائر إجراءات مثبطة للاستثمار الأجنبي المباشر ولم تعتمد في إستراتيجيتها التنموية التي ارتكزت أساسا على موارد المحروقات و التوجه إلى الاستدانة الخارجية. و في إطار هذه الظروف لم تكن للسياسة المالية الأثر البارز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدم المراهنة عليه أصلا في السياسة العامة للبلاد.

أما في ما يخص المرحلة الثانية فبدأت من أوائل التسعينات، كنتيجة لانخفاض أسعار البترول و زيادة حدة و عبء المديونية الخارجية. * أدى ذلك الوضع إلى حالة من الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و بدأت تدخل مرحلة من عدم الاستقرار الاقتصادي، فكانت الجزائر مجبرة على التوجه إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية (نادي باريس و نادي لندن) و دخلت الجزائر مرحلة تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، و من آثار ذلك هو إقرار الجزائر بضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق و التخلي تدريجيا على النظام الاقتصادي السابق، مما فتح الباب واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و التعامل معه بصورة مغايرة.

وتأتي المرحلة الثالثة مع بداية الألفية الثالثة، و قد تميزت بخروج الجزائر من عزلتها بفضل الاستقرار السياسي و الأمني، و قد تزامن ذلك مع التحسن الذي ميز معظم المؤشرات الاقتصادية من معدل تضخم منخفض و معدلات نمو حقيقية موجبة، مما انعكس بصورة ايجابية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية و التأكيد على أهمية هذا النوع من الاستثمارات في ذلك، وكان ذلك واضحا من خلال توفير كل الإجراءات الممكنة لاجتذابه.

و عليه ارتبط تطور معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا بعاملين اثنين ، الأول يتمثل في تطور الظروف التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها انعكاس واضح على تطور أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدولي؛ أما العامل الثاني فيتمثل في التوجهات التي تبنتها الجزائر على المستوى السياسي و المستوى الاقتصادي، و من تم سنحاول تسليط الضوء على خصوصيات كل مرحلة و آثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مرتكزين أساسا في التحليل على علاقة السياسة المالية للجزائر و الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها.

المبحث الاول : محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي):

1 مناخ الاستثمار:

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج و خلق فرص العمل و توسيع نطاق أعمالها، و يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور الملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية. و بشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين و الثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة و العائد و يرتبط بفكرة المخاطر.¹

و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي:

✓ تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

✓ حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج : استقرار سعر العملة الوطنية. • سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة . إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار : الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية. - وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها.

✓ توفر شريك محلي من البلد المضيف.

✓ حرية التنقل، حرية التصدير، و توفر فرص استثمارية و حماية مصالحه، يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أي بلد. وكما هو معلوم أن الجزائر قد اتخذت قرارا يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، و من تم سنحاول أن نحلل هذا القرار من خلال إبراز العلاقة ما بين التواجد الأجنبي و المجدد من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنويا و ما بين بعض المتغيرات الاقتصادية و التي لها العلاقة المباشرة مع تواجد الشركات الأجنبية في الجزائر و التي ترتبط أساسا بالمناخ الاستثماري، على ضوء توفر البيانات، على غرار النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل الفائدة و سعر الصرف و الانفتاح التجاري... أما المتغيرات الأخرى فيصعب تقديرها كميا و إن كان ذلك ممكنا فلم تتوفر لدينا البيانات المتعلقة بها.²

توجد علاقة قوية تربط ما بين تغيرات معدلات التضخم و استقرار البيئة الاقتصادية، و قد عرفت معظم الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق تقلبات كبيرة و هامة على مستوى معدلات التضخم و التي عادت أساسا إلى تحرير الأسعار بعدما كانت تحدد إداريا، و أيضا قيام الدول بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية. فبالنسبة للجزائر و بعد تخفيض سعر الصرف سنة 1990 و 1991، شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوز عتبة

¹ بن حسين، ن، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، ص 2.

² المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية الكويت 2003، ص 5-11.

28% سنويا، كما أنه وصل سنة 1994 إلى 39% الأمر الذي انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية و ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك و كلها تعتبر عوامل معيقة للاستثمار، و لكن نتيجة اعتاد الجزائر السياسة مالية ونقدية صارمة ما بين 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% عام 1996 و إلى 6% عام 1997. أما في السنوات الأخيرة فقد عرف نوعا استقرارا ما بين 6% و 2, 5% و هو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مقارنة مع جيراننا، و هو عامل ضروري للتأثير على قرار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

بعد ارتفاع أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية منذ سنة 1996 و عرفت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا، الأمر الذي أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي فبعد أن كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 38 شهرا في نهاية سنة 2006 بأكثر من 78 مليار دولار أمريكي، كما تجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية قد تراجعت بصورة معتبرة و إلى مستويات تبعث على التفاؤل، بعدما كانت تشكل عقبة حيث كانت تفوق على سبيل المثال سنة 1994 الـ 32 مليار دولار أمريكي. أما في السنوات الأخيرة فقد عرفت المديونية الخارجية مستويات متدنية حيث كانت في السنوات 2007 و 2008 و 2009 نسبة من الناتج المحلي الإجمالي و 2008 و 2009 على التوالي 34، 30، 9، 31¹،

2 تحديد وضبط المحددات:

وعلى أساس ما ذكرناه من دراسات سابقة سنحاول أن نحدد مجموعة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري. تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI و الأونكتاد unctad و البنك الدولي WDI

حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من: | fdi : الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. gdp : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. tax : الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. debt : المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. int : معدل الفائدة. exc و excd : سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي. inf : معدل التضخم السنوي. pi : نسبة الاستثمار العمري من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي².

xm : نسبة إجمالي الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. g : الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي³ الدراسة القياسية:

إن التحليل القياسي مستمد من استعمال تقنيات الاقتصاد القياسي و الذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية و الرياضيات و الأساليب الإحصائية و الفروض و التقدير و التنبؤ بالظواهر الاقتصادية. و قد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار و قياس العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية. و من ثم فإن الاقتصاد القياسي هو القياس في الاقتصاد، و بصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي

¹ بن حسين، ن، مرجع سبق ذكره، ص 8. منظمة كوفاس، خطر البلد و الدراسات الاقتصادية بلد الجزائر، كوفاس 2010.

² دومينيكسالفاتور (ترجمة سعدية حافظ منتصر و مراجعة عبد العظيم أنيس)، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1993، ص 7.

يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.¹ سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، بغية تتبع سلوك هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات؛ وحتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمها التوازنية فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرارية السلاسل الزمنية المعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي أي متغيرات اقتصادية كلية وفي حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً انحداراً زائفاً وهو ما بينته دراسة كل من Granger و Newbold 1974. إن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستعملة، ولكنهما في هذه الحالة من الممكن جداً أن تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجاً إذا ما كان الاهتمام محصوراً بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الوضعية يستعمل اختبار التكامل المتزامن cointegration test الذي ادخل من طرف Granger 1981 الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي قد يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.¹

وعليه فإن نموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستكون على الصيغة التالية:

$$fdi = f(gdp, tax, debt, int, exc, inf, pi, xm, g) \quad fdi = 0 + \alpha gdp + \beta tax + \gamma debt + \delta int + \epsilon exc + \zeta inf + \eta pi + \theta xm + \rho g + \dots \quad 1$$

قد اقترح كل من Granger و Engle

1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، الأولى تعمل على تقدير علاقة الانحدار التالية

باستخدام طريقة المربعات الصغرى.²

$$X = a + BY, + e \dots \dots \dots 2$$

U لمعادلة الانحدار السابقة رقم 1. في حين تركز المرحلة الثانية على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي (0) فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى الدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن ل Johansen 1988 يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. و يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$AY = A + \alpha AY + \beta AY + \dots \dots \dots + \alpha AY - P + Y - + \dots \dots \dots 3$$

=

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق الدار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 4.

² Bourbonnais R, Econométrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002, pages 278,279. ? Engle, R F, Granger, CWJ, Cointegration and error correction, Representation, Estimation and Testing, Econometrica, 55:251-76 1987.

حيث أن المصفوفة 7 تكتب على الشكل الت¹

$$i=1$$

P: عدد فترات الإبطاء في النموذج

، و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن $r = RT p$ رتبة المصفوفة (

و في هذا الصدد، أثبت كل من Engle و Granger

1987 إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال

تمثيلها بنموذج لتصحيح الخطأ ECM. و يمكن تمثيل نموذج التصحيح الأخطاء بين متغيرين مثلاً بالمعادلة التالية:

$$m_A - * 4AX, = a + (6 * SAX + 1=i:1:61$$

حيث يمثل 1- حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة رقم 2، و الذي يشير إلى سرعة التكيف من الأجل القصير

إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير

عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

وكما جرت عليه العادة عند استعمال السلاسل الزمنية و بالأخص عند تحليل المعطيات المرتبطة بمعطيات

البلد الماكرواقتصادية، سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتغيرات الدراسة على أساس الاختبار المعزز

لديكي - فولر للجذور الوحيدة ADF ، اختبار PP phillips

- ، و اختبار perron

Kwiatowski , Phillips , Schmidt and KPSS Shin ، و من أجل القيام بهذا الاختبار سنستعمل طريقة

المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي بالنسبة لكل متغيرات النموذج.

$$|AX = a + B3, +25AX + U.....$$

1 - 3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة

متغيرات اقتصادية كلية الدولة معينة مثلاً)، سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتغيرات التحليل

الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال كل الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الوحيدة (ADF)، اختبار phillips

(PP) perron ، و اختبار

Kwiatowski , Phillips , Schmidt and Shin (KPSS) في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على

أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akaike و Schwarz، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية

5 %، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول

رقم 24 التالي:²

الجدول رقم 24: اختبار الاستقرارية

¹ * Johansen, S, Statistical analysis of cointegration vectors, Journal of economic dynamics and control, 12, 231-54, 1988.

² Bourbonnais R, op.cit, pages 279,280,281.

KPSS		PP		ADF		عدد التأخرات	المتغيرات
الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level		
0,159	0,491	-22,394	-1,406	-6,081	-1,735	1	fdi
0,352	2,032	-4,328	-0,714	-2,308	-1,089	1	gdp
0,179	1,858	-6,726	-0,474	-6,071	-0,610	1	g
0,370	0,712	-7,002	-1,370	-5,143	-1,360	1	tax
0,389	0,618	-18,662	0,010	-2,338	-0,883	1	debt
0,323	1,913	-5,245	0,899	-4,655	1,665	1	exc
0,413	0,573	-4,415	1,565	-3,757	1,388	1	inf
0,110	0, 516	-4,563	-0,310	-5,404	-0,295	1	pi
0,316	0,827	-4,408	-0,768	-2,474	-0,603	1	int
0,111	0,614	-5,404	0,102	-4,621	0,100	1	xm

Critical value 5% :ADF:-1,950394 ,PP: -1,950394 , KPSS:0,463000

مخرجات برنامج eviews

و بمقارنة قيم 0 الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF و PP ، و العكس بالنسبة لاختبار KPSS. 23 اختبار التكامل المتزامن بما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الأولى لكل المتغيرات)، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن ل Johansen من أجل اختبار إذا ما كانت هناك علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل. و هذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول رقم 25

الجدول رقم 25 : اختبار التكامل المتزامن ل Johansen

Hypothesized	Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value
None *	0.912995	322.7049	197.3709
At most 1 *	0.889336	237.2423	159.5297
At most 2 *	0.759184	160.1982	125.6154
At most 3 *	0.583436	110.3679	95.75366
At most 4 *	0.470587	79.71785	69.81889
At most 5 *	0.442465	57.45830	47.85613
At most 6 *	0.407229	37.01023	29.79707
At most 7 *	0.319779	18.70708	15.49471
At most 8 *	0.138560	5.220258	3.841466

Trace test indicates 9 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

مخرجات برنامج eviews

من الجدول رقم 25 أعلاه يتضح أن Armance أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية H، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=9$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر fdi متكامل تكاملاً متزامناً مع بقية محدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

و من أجل القيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger فسيكون ذلك من خلال تقدير علاقة الانحدار الممثلة في المعادلة رقم 1 و الجدول رقم 26 يظهر نتائجها

الجدول رقم 26 : اختبار التكامل المتزامن لEngle وGranger

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	12.08359	8.645016	1.397752**	0.0316
الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.611025	0.236870	-2.579585**	0.0157
الاستثمار العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.395276	0.213727	1.849440***	0.0754
معدل التضخم السنوي.	0.132427	0.097089	1.363976	0.1838
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.057201	0.043796	1.306075	0.2025
الصادرات و الواردات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.117691	0.068074	1.728870***	0.0953
المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.015153	0.043565	-0.347837	0.7307
معدل الفائدة	-0.172061	0.343464	-0.500959	0.6205
سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي	-0.047236	0.041236	-1.145497	0.2621
الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.050084	0.071666	0.698841	0.4906
معامل التحديد	0.615288		اختبار دارين واتسن	2.095117

مخرجات برنامج eviews

** معنوي تحت مستوى معنوية 5% *** معنوي تحت مستوى معنوية 10%

المحلي الإجمالي، و الإنفاق العمومي و هناك متغيرات ترتبط معه بعلاقة سلبية مثل الجباية العادية، نسبة الصادرات و الواردات، المديونية الخارجية، معدل الفائدة، وسعر الصرف. إلا أنه هناك من له تفسير معنوي و هناك من لا يحقق ذلك، فمن خلال اختبار معنوية المعلمات المقدره فسيؤدي إلى قبول معنوية معاملات كل من الثابت، الجباية العادية، الاستثمار العمومي و هي متغيرات السياسة المالية، الصادرات و الواردات. و من تم فهي المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النموذج المقدم .

33 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها إلى حد الآن، فإن ذلك يدفعنا إلى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. في هذه الحالة سيأخذ

هذا النموذج الصيغة التالية: $An = a + Be + ZAX + 72 + \dots$ حيث تمثل x المتغيرات المفردة، وقد تم اعتماد فقط المتغيرات التي لها تفسير معنوي، أما المتغيرات التي لها تأثير غير معنوي فسنقوم بتجاهلها واستبعادها من النموذج. و النتائج هي مبينة في الجدول رقم 27.

الجدول رقم 27: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ¹

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	3.019528	2.239760	1.348148	0.1884
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.759542	0,298932	-1,271245**	0,0483
تفاضل الجباية العادية	-0.210423	0.115570	-1.820745***	0.0793
تفاضل الاستثمار العمومي	0.468291	0.128365	3.648108*	0.0011
تفاضل الصادرات و الواردات	0.049227	0.030347	1.622155	0.1160
تفاضل الجباية العادية بإبطاء سنة	-0.059809	0.149294	-0.400615	0.6917
تفاضل الاستثمار العمومي بإبطاء سنة	-0.705118	0.212017	-3.325762*	0.0025
تفاضل الصادرات و الواردات بإبطاء سنة	0.062079	0.054941	1.129912	0.2681
تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة	0.412908	0.087607	4.713166*	0.0001
معامل التحديد	0.711633		اختبار دارين واتسن	1.233613

* معنوي تحت مستوى معنوية 1% ** معنوي تحت مستوى معنوية 5% *** معنوي تحت مستوى معنوية 10% مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول رقم 27 تظهر قيمة معامل التحديد 0,7116 وهو ما يدل على أن جودة توفيق النموذج و قدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يزيد عن 71% من التقلبات التي تحدث على مستوى التدفقات الواردة كما أن إحصائية DW تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. و عليه، فتظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى معنوية 5% و ذات إشارة سالبة (0, -759542) و هو ما يثبت أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سبع سنوات و نصف حتى يصل إلى وضعية التوازن على الأجل الطويل. و إذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنة) من خلال المعطيات تعديل ما يزيد على 75% من اختلال توازن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، و هذا ما يشرح فرضية التكامل المتزامن، كما تظهر هذه النتيجة أيضا أن معلمة معدل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى معنوية 1% و بإشارة موجبة مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الدراسة في مجملها كانت تتجه نحو الزيادة. به النتائج و التحليل:

¹ Bourbonnais R, op.cit, pages 281,282.

و بناء على النتائج المبينة في الدراسة القياسية قد اتضح لنا أن هناك تأثيرا لكل من الجباية العادية و الاستثمار العمومي و هي متغيرات السياسة المالية على المدى القصير و الطويل، في حين أن تأثير الصادرات و الواردات أو ما يعرف بدرجة الانفتاح التجاري فكان فقط على المدى الطويل. و يمكن تلخيص تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية في النقاط التالية:¹

في ما يرتبط بالجباية العادية فهناك علاقة معنوية ولكن سلبية بينها و بين الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير و الطويل عند مستوى معنوية 5% وهذا يتناسق كثيرا مع دراسة 2005. فهذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر و إن كان ضعيفا وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبي و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة Blonigen كتونس و المغرب الأقصى على سبيل المثال لا الحصر. : أما في ما يخص الاستثمار العمومي و علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج أبرزت علاقة معنوية ايجابية على المدى القصير و المتوسط عند مستوى معنوية 10 %، و هذه النتيجة تؤكد نتائج الدراسات السابقة على رأسها دراسة كل من Mody * 1992 و Wheeler في السنين الأخيرة زيادة معتبرة في الاستثمارات العمومية و التي كانت في أغلبيتها في تحسين البنية التحتية للجزائر من خلال شق الطرقات و على رأسها الطريق السيار شرق غرب، وهذا من شأنه أن يسهل الحركة ما بين أطراف القطر الجزائري الشاسعة و المترامية و من تم يسهل عمل الشركات الأجنبية و يحفز على استقطاب العدد الأكبر منها. : أما في ما يتعلق بالانفتاح التجاري و حجم المبادلات التجارية، فقد كانت العلاقة فيما بينها ايجابية و معنوية عند مستوى معنوية 10 % و لكن في المدى الطويل فقط. و هذا يؤكد ضرورة الانفتاح أكثر فأكثر على العالم من أجل زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر. أما في ما يرتبط بسعر الصرف فكانت علاقة سلبية و لكن غير معنوية، فتخفيض الجزائر لعمليتها الوطنية قد أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار الأمر الذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد و إنفاقهم، و بالتالي سيؤثر لا محالة على حجم طلب السوق الجزائري (market size) و هذا قد تنافي مع دراسة Blonigen 2005. ' أما في ما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ايجابية العلاقة. و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي (مداخل المحروقات من البترول و الغاز)، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين. : أما في ما يتعلق بدرجة اللائقين و المعبر عنها بمعدلات التضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة ايجابية فيما بينها، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمارات

¹ Wheeler D, Mody A, op.cit , pages 57-76.

الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات، و هذا لأن غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر هي شركات تنشط في حقل المحروقات و مشتقاتها، ونعلم مدى ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة حيث أن سعر البرميل يقيم بالدولار لا بالدينار.

أما في ما يرتبط بكل من متغيري المديونية العمومية و الإنفاق العمومي، فتظهر النتائج أن العلاقة ما بينها و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير معنوية، و هذا يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق العمومي و الذي يظهر علاقة ايجابية و لكن غير معنوية كما ذكرنا، في حين أن المديونية العمومية في الجزائر لا تؤثر كثيرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل أخرى تعيق الاستثمار. أما إذا عدنا إلى العلاقة التي تجمع معدل الفائدة فالنتائج أظهرت علاقة سلبية و لكن غير معنوية، و هذا يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر إلى المبحث الرابع: العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي): بناء على النتائج التي تحصلنا عليها من خلال نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ظهرا تفسيرين معنويين لمنغيري السياسة المالية و هي الجباية العادية و التي تشرح لنا نوعا ما الاتجاه العام للسياسة الجبائية في الجزائر و الاستثمار العمومي و الذي يعطينا نظرة حول سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر. و لكي تظهر العلاقة جيدا بين متغيرات السياسة المالية للجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، سنحاول أن نفصل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و التي هي محددات ترتبط بالسياسة المالية عن بقية المحددات من خلال دراسة الاستجابات الدفعية و العلاقة السببية بينها و بين الاستثمار الأجنبي المباشر. 1 الدراسة القياسية للعلاقة:

إن النمذجة الاقتصادية الكلاسيكية تتكون من عدة معادلات هيكلية، وقد عرفت عدة انتقادات Granger 1969 و Sim 1980 للاختلالات التي تضمنها محتواها و الذي عجز على تفسير محيط اقتصادي جد متقلب. إن نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR (Vector Auto Regressive هي عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي (AR (Auto Regressive عند حالات متغيرة بكثرة، حيث استطاعت أن تجيب إحصائيا على معظم الانتقادات التي وجمت إلى النماذج الكلاسيكية.

2 للنموذج VAR حيث تحدد ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات في النموذج و ذلك من أجل معرفة درجة عدد التأخرات على أساس معايير Akaike (AICP) و Schwarz (SCp) و يتم حساب قيم كل من (AIC) p و SC (p) على النحو التالي:

$$AIC = L[\det S + 2kp SC_0] = L[nder] k l e$$

k عدد متغيرات النموذج

n عدد الملاحظات [عدد التأخرات، يجب أن يكون م الذي يدني قيمة المعاملين AIC و SC. و مصفوفة ال var و cov و البواقي في النموذج.

21 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة من ناحية السياسة المالية:

تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI و الأونكتاد UNCTAD و البنك الدولي world developed indicators WDI، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات

سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

gdp: نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. g: الإنفاق العام نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. tax: الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

: رصيد الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. debt: المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما هو معروف عند استخدام نماذج VAR يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة متغيرات اقتصادية كلية الدولة معينة مثلاً)، سنبداً باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي فولر للجذور الوحيدة (ADF)، اختبار phillips - perron (PP)، واختبار Kwiatowski, Phillips, Shin (Schmidt and KPSS)، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Schwarz و Akcaike، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل

لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5%، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 28 التالي:

الجدول رقم 28: اختبار الاستقرارية 2

KPSS		PP		ADF		عدد التأخرات	المتغيرات
الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level		
0,159	0,491	-22,394	-1,406	-6,081	-1,735	1	fdi
0,352	2,032	-4,328	-0,714	-2,308	-1,089	1	gdp
0,179	1,858	-6,726	-0,474	-6,071	-0,610	1	g
0,370	0,712	-7,002	-1,370	-5,143	-1,360	1	tax
0,067	0,506	-4,731	-1,174	-3,172	-1,104	1	s
0,389	0,618	-18,662	0,010	-2,338	-0,883	1	debt

Critical value 5% :ADF:-1,950394 ,PP: -1,950394 , KPSS:0,463000

مخرجات برنامج eviews

ومقارنة قيم Z الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.848411	175.7299	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.718204	111.5861	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.553951	68.52263	47.85613	0.0002
At most 3 *	0.467139	41.07350	29.79707	0.0017
At most 4 *	0.317579	19.67069	15.49471	0.0111
At most 5 *	0.178351	6.679012	3.841466	0.0098

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

مخرجات برنامج eviews

هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 30 التالي:

الجدول رقم 30: تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-501.6157	NA	374216.2	29.85975	30.12911*	29.95161
1	-445.4825	89.15284*	118657.9*	28.67544*	30.56094	29.31845*
2	-414.9545	37.71099	201910.2	28.99733	32.49898	30.19149

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

مخرجات برنامج eviews

41 الاستجابات الدفعية للاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات الهيكلية للمتغيرات المحددة:

على هذا النحو، سيمكننا النموذج VAR من تحديد صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصادياً، هذا من خلال استخدام تقسيم (Cholesky decomposition) أو ما نسميه بعملية التثليث (trigonalisation) (processus) للتباين (variance). من وجهة نظر اقتصادية، نحن نبحت عن تقدير أثر صدمة هيكلية في مختلف متغيرات النموذج على المتغير التابع والذي يمثل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر و لن يتسنى لنا ذلك إحصائياً إلا

بتقييم دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions). بعد ذلك ستسمح لنا ديناميكية النموذج VAR بالحصول على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل لحظة تلي الصدمة الأولية، و نتيجة هذا التحول نكون قد حصلنا على جميع الاستجابات الديناميكية للاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن إحداث صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة على مستوى كل متغيرات النموذج المستقلة، كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للاستثمار الأجنبي المباشر.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه ، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق العام g مقدرة ب1% سيكون لها أثر معنوي سلبي على ال fdi على المدى القصير حتى السنة الثانية التي تلي الصدمة (0, 2342 %)، أما في المدى المتوسط فسيتولد تأثير معنوي ايجابي وهذا ابتداء من السنة الثالثة و كحد أقصى السنة الرابعة التي تلي الصدمة (0, 1149 %) (سرعان ما ينقلب إلى أثر معنوي سلبي و أكثر أهمية مقارنة مع الأثر السلبي على المدى القصير (0, 03213 %). تم بعد ذلك يظهر أثر ايجابي إلا أنه ضعيف جدا (0, 0051 %) إلى غاية السنة السابعة التي تلي الصدمة، أما على المدى الطويل فيكون أثر سلبي إلا أنه كذلك ضعيف (0, 0439 %) مقارنة مع المدى القصير و المتوسط. ومن ثم فإن الإنفاق العام في الجزائر يبقى أثره منتخبا ما بين السلب و الإيجاب على تدفقات ال fdi ، إلا أن الأثر الايجابي يبقى ضعيفا مقارنة مع الأثر السلبي، و هذا يؤكد أن الإنفاق العام في الجزائر يبقى دوره محدودا إذا لم نقل غائبا في زيادة استقطاب ال fdi.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه ، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الجباية العادية tax مقدرة ب 1 % سيكون لها أثر معنوي سلبي على المدى القصير يقدر ب 0, 5238 % و هو يبقى في غاية الأهمية و التأثير، ثم يليه أثر معنوي ايجابي هام يقدر ب 1, 0482 %.

أما على المدى المتوسط فهو ينقيب ما بين السلبي و الايجابي، أما في ما يخص المدى الطويل هناك تأثير سلبي ابتداء من السنة الثامنة التي تلي الصدمة، إلا أنه يبقى ضعيف نوعا ما (0, 0092 %) و هذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على ال fdi و إن كان ضعيفا وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من ال fdi إلى الجزائر من جهة و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج الحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبي و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية | و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات من جمة أخرى إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس و المغرب الأقصى.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه ، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي gdp (حجم السوق) مقدرة ب 1 % سيكون لها أثر معنوي ايجابي (0, 2706 %) إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة (أغلبية الشركات الأجنبية المتواجدة شركات نفطية)، إلا أنه ينخفض ليتحول بعد ذلك إلى أثر سلبي (0

, 4894 %) و هو أكثر أهمية مقارنة مع الأثر الايجابي. أما على المدى المتوسط و الطويل فهناك أثر ايجابي إلا أنه ضعيف (0, 00839 %)، أما السنة السابعة التي تلي الصدمة فتعرف أثر سلبي (0, 0120 %) (سرعان ما يتحول إلى أثر ايجابي بداية من السنة الثامنة التي تلي الصدمة إلا أنه ضعيف جدا (0, 0012 %). | و هذه النتائج

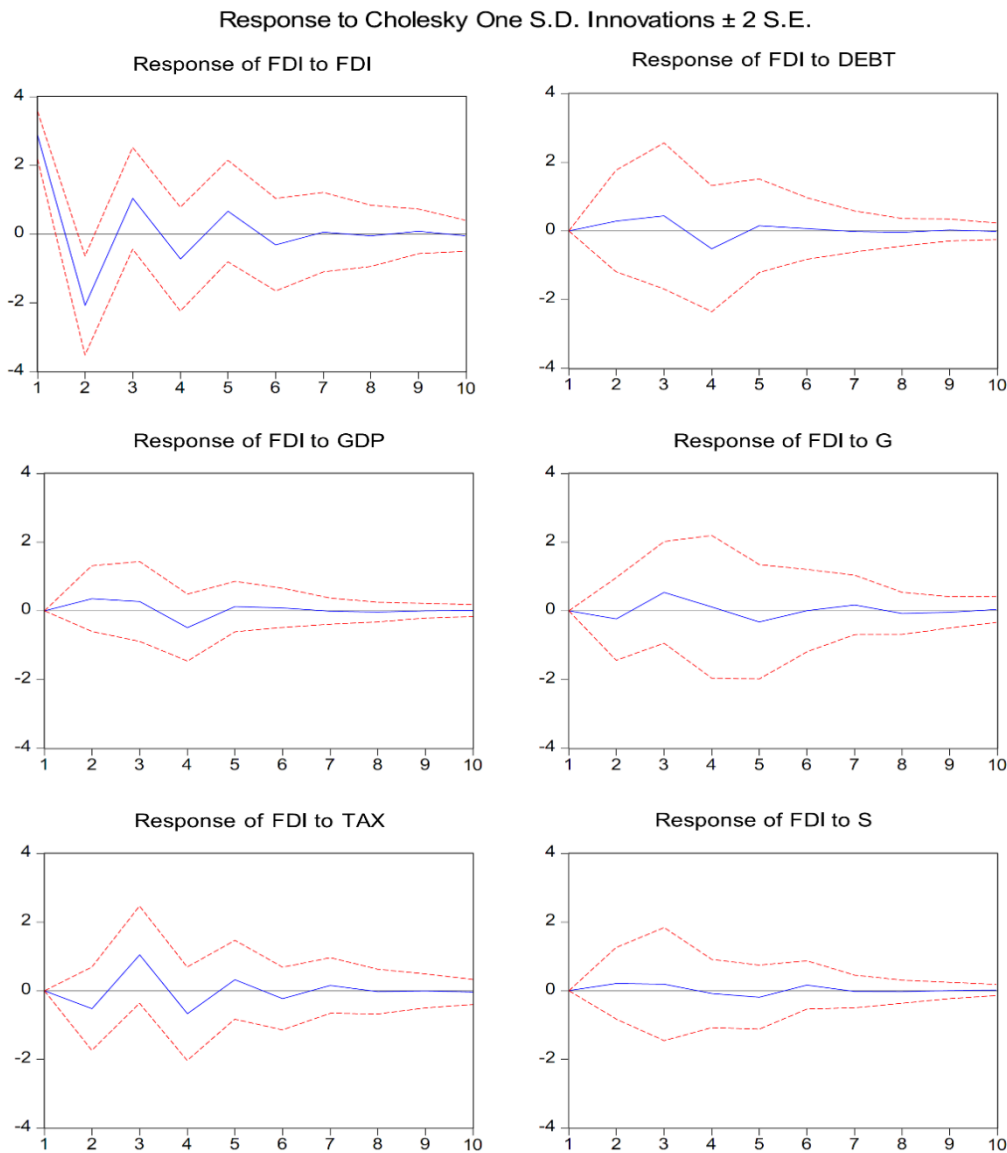
تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي (مداخل المحروقات من البترول والغاز)، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه ، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في المديونية الخارجية debt مقدرة ب 1 % سيكون لها أثر ايجابي لكن غير معنوي (0 , 2890 %) على المدى القصير، ثم على المدى المتوسط يكون هناك أثر معنوي سلبي هام (0 , 5202 %) متبوع بأثر معنوي ايجابي بداية من السنة الخامسة التي تلي الصدمة حتى السنة السادسة (0 , 0677 %). أما على المدى المتوسط فهو ينقيب ما بين السلبي و الايجابي، أما في ما يخص المدى الطويل هناك تأثير سلبي ابتداء من السنة الثامنة التي تلي الصدمة، إلا أنه يبقى ضعيف نوعا ما (0 , 0092 %) و هذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على ال fdi و إن كان ضعيفا وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من ال fdi إلى الجزائر من جهة و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبي و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية | و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات من جملة أخرى إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس والمغرب الأقصى.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه ، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي gdp (حجم السوق) مقدرة ب 1 % سيكون لها أثر معنوي ايجابي (0 , 2706 %) إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة (أغلبية الشركات الأجنبية المتواجدة شركات نفطية)، إلا أنه ينخفض ليتحول بعد ذلك إلى أثر سلبي (0 , 4894 %) و هو أكثر أهمية مقارنة مع الأثر الايجابي. أما على المدى المتوسط و الطويل فهناك أثر ايجابي إلا أنه ضعيف (0 , 0839 %)، أما السنة السابعة التي تلي الصدمة فتعرف أثر سلبي (0 , 0120 %) سرعان ما يتحول إلى أثر ايجابي بداية من السنة الثامنة التي تلي الصدمة إلا أنه ضعيف جدا (0 , 0012 %). | و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي (مداخل المحروقات من البترول والغاز)، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه ، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في المديونية الخارجية debt مقدرة ب 1 % سيكون لها أثر ايجابي لكن غير معنوي (0 , 2890 %) على المدى القصير، ثم على المدى المتوسط يكون هناك أثر معنوي سلبي هام (0 , 5202 %) متبوع بأثر معنوي ايجابي بداية من السنة الخامسة التي تلي الصدمة حتى السنة السادسة (0 , 0677 %). أما على ننتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات على المتغير التابع، أي تفسير توقع خطأ كل متغير. و حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الجدول رقم 31 أدناه، يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير تساهم بنسبة ضعيفة في تقلبات الاستثمار الأجنبي

المباشر fdi حيث في مجملها لم تتجاوز 3% باستثناء الجباية العادية tax التي ساهمت بحوالي 62,8% ، كما أن التقلبات على المدى القصير فتتعلق بصدمات في المتغير نفسه أي ال fdi و بنسبة هامة تصل إلى حدها الأقصى 9556% وهذا يتواصل على المدى المتوسط و الطويل بانخفاض ملحوظ ليصل إلى حد الأدنى 93,79% . أما إذا رجعنا إلى باقي المتغيرات الأخرى على المدى المتوسط و الطويل فتبقى الأمور على حالها في مجملها، و ما هو ملاحظ أن المساهمة الأكبر هي من جانب الجباية العادية (10 , 88%)، و المساهمة الأقل هي من جانب رصيد الموازنة S (0, 83%).



مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 31 : تحليل التباين الأخطاء

Period	S.E.	fdi	Debt	gdp	g	tax	s
1	2.873273	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.626003	95.56836	0.635409	0.948294	0.417474	2.086868	0.343594
3	3.990229	85.73493	1.723110	1.243296	2.165847	8.624287	0.508527
4	4.174276	81.33472	3.127913	2.510718	2.054885	10.46766	0.504101
5	4.260470	80.54137	3.127334	2.497016	2.541543	10.61066	0.682082
6	4.282682	80.23435	3.119988	2.509561	2.515392	10.79457	0.826138
7	4.289416	80.00071	3.112170	2.502480	2.669941	10.88750	0.827199
8	4.290976	79.95691	3.119321	2.508245	2.699401	10.88428	0.831836
9	4.292081	79.95212	3.121779	2.506961	2.708480	10.87914	0.831524
10	4.292812	79.93886	3.122046	2.506646	2.716667	10.88309	0.832688

مخرجات برنامج eviews

تجاوز هذه الحالة و استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر و اعتماد الإطار التنظيمي و التشريعي المحفز؟ و تتطلب الإجابة على هذا التساؤل التعرض إلى مختلف المعوقات و في مختلف المجالات، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التنظيمية و التي كانت حجر عثرة في طريق زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

1 محدودية الأداء الاقتصادي والاجتماعي للإصلاحات:

على الرغم من النجاح النسبي للإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازنات المالية و النقدية، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، و زيادة قدرته على التكيف و الانسجام و ذلك بسبب استمرار جمود بيئة النمو الاقتصادي، مما يتطلب خلق بدائل جديدة وإعداد استراتيجيات فعالة لتأهيل الاقتصاد الجزائري حتى يندمج فعليا و بصورة ايجابية في الاقتصاد العالمي على أسس التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة في مختلف المجالات و القطاعات.

1 - 1 الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:

إن الاعتماد المفرط و المتزايد لسياسات التنمية على موارد المحروقات من بترول و غاز في ظل الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى أزمة خانقة، أزمة موارد مالية بداية من سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، و بالرغم من تبني الإصلاحات و التحول الذي عرفته الجزائر في النهج الاقتصادي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق إلا أن هذه الصفة ما زالت الميزة الأساسية للاقتصاد الجزائري.

و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على جمود بنية النمو الاقتصادي الجزائري، فب الرغم من أن هناك تحسن في مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن هيكل النمو الاقتصادي لا يزال يطرح الكثير من الانشغالات و التي تبعث على عدم التفاؤل، ونحن نعلم أن أسعار البترول هي رهينة تقلبات الأسواق و المضاربات، و الأدهى والأمر أن مآلها إلى الزوال. فسعر برميل البترول يتحكم في نسبة كبيرة من النمو و يجعله غير مؤكد و تابع إلى عوامل خارجية. إن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بداية

من سنة 2005 إلى أكثر من 50% في حين نجد أن قطاعي الزراعة و الصناعة فكانت مساهمتها ضعيفة و انخفضت إلى أقل من 15% سنة 2007. انظر الجدول رقم 37.

2007	206	2005	2004	2003	98	94	90	القطاعات السنوات
8.8	8.7	9	11	11.8	14.6	12.6	14.6	الزراعة %
52.3	53.9	53.2	46.4	44.5	30.4	29.8	30.2	المحروقات %
5.9	5.9	6.4	7.3	8	11.6	14	15.6	الصناعة %
9.1	8.3	7.9	10	9.3	12	13.1	13.3	بناء و أشغال عمومية %
23.9	23.2	23.5	25.3	26.3	31.5	30.4	26.2	التجارة و الخدمات %

Source : La banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire, Rapport 2001 et 2008.

و تؤكد هذه الحالة استمرار و تعزيز إمكانية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر البرميل من البترول، و بالتالي إمكانية العودة إلى حالة نهاية الثمانينات من انهيار كل مؤشرات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، كما تعكس عدم تامين إيرادات الثروة النابضة و استخدامها لإضفاء ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة و الصناعة في التنمية الاقتصادية للبلاد، لضمان النمو في الأجل الطويل و من تم تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و زيادة تدفقاته.

و يعني الانخفاض المستمر في حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خاصة مع زيادة النمو الديمغرافي و ارتفاع الحاجيات الخاصة التي نتجت عن انفتاح الجزائريون على أنماط استهلاكية جديدة. كما أن انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة و الخوصصة لأغلب المؤسسات الصناعية العمومية و التي لا تزال تعاني من مشاكل التسيير و التسويق.¹ أما في ما يتعلق بقطاع الخدمات و التجارة فقد شغل مكانة أكثر أهمية على حساب قطاعي الزراعة و الصناعة، و هذه الظاهرة ايجابية في المجتمعات ما بعد الصناعية، لكن في ما يخص وضعية الجزائر لا يمكن التكلم عن مجتمع ما بعد صناعي، و أدت هذه الحالة إلى تهديد نشاط الاستثمار المنتج بسبب الاستيراد المفرط، خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى منافسة غير متكافئة بين المنتجات المستوردة و المحلية

المزيد من التفاصيل ارجع إلى: 2007.

21 حساسية و هشاشة القاعدة المالية للدولة:

مازالت الموازنة العامة للجزائر تمول أساسا من عائدات الجباية البترولية و التي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة، بالرغم من تبني الإصلاحات الجبائية، و إن كان ذلك يمكن تفسير جزء منه بسبب إغلاق العديد من المؤسسات العمومية وكثرة الإعفاءات الجبائية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار و التصدير، فإن الأهم من ذلك هو التركيبة القطاعية للنشاطات الاقتصادية التي تميز بها الجزائر و التي تم ذكرها في ما سبق، زيادة على تواصل التهرب و الغش الجبائيين و استفحالهما نتيجة القطاع الموازي و ضعف إجراءات التحصيل على مستوى مصالح الإدارة الجبائية.

¹ La banque d'Algerie , Evolution économique et monetaire de l'Algerie , Rapport de

إن تحسن مؤشر التوازن الداخلي (رصيد الملح وازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يعود إلى ارتفاع الأسعار البترول، وهذا ما يؤكد استمرار هيمنة سعر البترول على الموازنة العامة للجزائر، وهذا من شأنه تهديد الاستقرار المالي، ومن ثم يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹ وتؤكد الخصائص السابقة للاقتصاد الجزائري على أنه مريض بما يعرف بالعدوى الهولندية Dutch disease حيث أن بعض الدراسات أكدت أن الانتعاش الناجم عن امتلاك الثروات الطبيعية يمارس تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة الشلل الذي يصيب الهيكل الإنتاجي في القطاعات الأخرى، وارتباط الأداء الاقتصادي على مجمله بإيرادات صادرات الثروات الطبيعية وبالتالي اكتساب صفة قابلية استيراد الصدمات الخارجية و من ثم يتحول امتلاك الثروات الطبيعية من نعمة إلى نقمة. 2 البنية التحتية المتواضعة:

للبنية التحتية الدور والأهمية القصوى في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه في هذا الصدد، كيف تساهم البنية التحتية الأساسية للجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ هل هي عامل جاذب أم معيق؟ ولكي يمكن الإجابة على هذا التساؤل سنحاول تقييمها من خلال تحليل العناصر التالية:- النقل و المواصلات، فلتشبكة المواصلات بمختلف أنواعها الدور الكبير في إنعاش حركة الاستثمار سواء كان المحلي أم الأجنبي، ولقد أحست الجزائر بأهميته، فركزت مخططات التنمية على هذا القطاع الحساس و أعطته الأهمية اللازمة، حيث هناك 41 مطار في الجزائر (11 دولي، 30 محلي)، فقط 13 منها يستجيب للمعايير الدولية يأتي على رأسها مطار هواري بومدين الدولي بالجزائر العاصمة. كما تتوفر على 13 ميناء بحري، أهمها ميناء الجزائر العاصمة الذي يستقبل حوالي 30% من واردات الجزائر. كما تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 4500 كلم، زيادة إلى شبكة طرقات طولها 104000 كلم، كما تدعمت هذه الشبكة مؤخرا بالطريق السيار شرق غرب الذي يمتد على مسافة تقدر ب 2000 كلم. إلا أن هذا يبقى غير كاف لتحسين الحركة ما بين أطراف الجزائر الشاسعة.²

الاتصالات و المعلومات، يعتمد تقدم الدول حاليا و في عصر المعلومات على مدى تواصلها و ارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة و شبكة المعلومات، و لتقييمها في الجزائر نستعمل المؤشرات التالية، حيث يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر ب 8 , 63 / 100 شخص، و على سبيل المقارنة فيصل في بعض الدول العربية مثلا في سوريا 1732 و في مصر 14 , 87 و ليبيا 14 , 56 و تونس 12 . 33 و يقدر المتوسط العربي بحوالي 9 , 96 أما العالمي فيقدر بحوالي 19 , 31 و من يتضح أن الجزائر في هذا المجال هي أقل من المتوسط العربي و بعيدة كثيرا عن المتوسط العالمي. كما يقدر عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية في الجزائر بحوالي 10 , 34 / 100 شخص، بينما تصل في المغرب و تونس إلى 2338 و 16 , 68 على الترتيب، و يقدر المتوسط العربي و العالمي ب 11 , 59 و 22 , 04 على الترتيب. و من ثم يتضح لنا كذلك أن الجزائر لا تواكب حتى جيرانها حيث تظهر متأخرة في هذا المجال. أما في ما يتعلق بعدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر فيقدر ب 21 , 445 مليون شخص، ليصل عدد مشتركي الهاتف

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 204.

² دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مرجع سبق ذكره، ص 22. - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص 115، ص 116، و ص 117، و ص 118.

النقال لكل شخص 100 شخص ب 6334 وفي هذا المجال يظهر هذا المؤشر أعلى من المتوسط العربي (50, 84) و حتى العالمي (49, 30). و الجدول رقم 38 يبين ترتيب الجزائر في ما يتعلق بجاهزية البنية الرقمية. الجدول رقم 38: ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية لسنة 2009

المؤشر		البلد
جاهزية البنية الرقمية		
2009-2010	2008-2009	
133 دولة	134 دولة	
23	27	الإمارات
39	38	تونس
113	108	الجزائر
38	40	السعودية
30	29	قطر
88	86	المغرب الأقصى

Sources: doingbusiness.org, www.weforum.org, www.atkerney.com, www.unpan.org

و يبدو مشكل ضعف البنى التحتية واضحا على مستوى المناطق الصناعية، و التي تقدر ب 66 منطقة تشغل مساحة 12800 هكتار، كما أن هذه المناطق الصناعية بقاني في بعض الأحيان من مشكل الطرقات المؤدية إليها، أو إيصال الكهرباء و الاتصالات الضرورية، نتيجة عدم توفر السلطات المحلية على الاعتمادات المالية المخصصة لذلك في م وازناتها العامة. كما أن مشكل العقار الصناعي في الجزائر يبقى حاضرا و بقوة، فمن الصعوبة بمكان الحصول على عقار صناعي، و إن وجد فصعب جدا تهيئته؛ و هو ما لا يشجع كثيرا المستثمرين للتمركز في تلك المناطق، هذا بالنسبة للمستثمرين المحليين، فما بالك بالأجانب؛ و من تم فعامل العقار الصناعي في الجزائر يشكل عائقا في غاية الأهمية في وجه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

إضافة إلى كل ما ذكرناه، فإن السياسة التعليمية في الجزائر لا تعتمد في أولوياتها على عنصر التدريب لتطوير القدرات التقنية لطلاب الجامعات و المعاهد العلمية للوصول إلى يد عاملة مؤهلة و مدربة و ماهرة تلبي احتياجات سوق العمل¹،

خصوصا متطلبات شركات القطاع الخاص المحلية و الأجنبية، و من تم تساهم بفعالية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة و استيعابها و توظيفها في الجزائر.

¹ " عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ص 141 و 142. الاقتصاد الجزائري نموذجا رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009،

3 المعوقات الإدارية والتشريعية:

على الرغم من القوانين المتعلقة بالاستثمار وتشجيعه في الجزائر، و محاولة الجزائر لتعديلها و ضبطها مع رغبات و متطلبات الحقل الاستثماري المحلي و الأجنبي على حد سواء، و تقديم المزايا و التحفيزات و التسهيلات من خلال توفير إطار تشريعي و مؤسسي مناسب، إلا أن الإدارة الجزائرية لم تواكب هذه المسيرة الإصلاحية، حيث أن هذه الأخيرة تجسد ببطيء هذه القوانين، و من تم فهي تعيق و تعرقل مسار الاستثمار و تقف أمام تحسين مناخه في الجزائر، و هنا الإشكال يبقى مطروحا. فقد أصبحت الإدارة الجزائرية تتميز بنوع من البيروقراطية و الروتين و التعقيد في الإجراءات و انجاز المعاملات، و انعدام الحيوية و غياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل ساهمت كلها في زيادة تكلفة الاستثمار، و إضاعة الوقت و فشل العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية و خصوصا الأجنبية، نتيجة تعود المستثمر الأجنبي على الشفافية و السرعة في المعاملات؛ حيث يقدر عدد الإجراءات اللازمة التأسيس مشروع استثماري في الجزائر ب 14 إجراء و هو ما يعني 24 يوم عمل، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية (السعودية، قطر و الإمارات) خمسة إجراءات أي ما يعادل ستة أيام عمل، و ذلك على سبيل المثال، كما أن ترتيبها صار أسوء من سنة 2008 إلى سنة 2009 و الجدول رقم 39 يوضح وضعية الجزائر مقارنة بعض الدول العربية.

الجدول رقم 39: ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2009

المؤشر		البلد
سهولة أداء الأعمال		
2009	2008	
181 دولة	178 دولة	
33	46	الإمارات
69	73	تونس
136	132	الجزائر
13	16	السعودية
39	37	قطر
128	128	المغرب الأقصى

Sources: doingbusiness.org, www.weforum.org, www.atkerney.com, www.unpan.org

كما أن المتمعن في قانون تشجيع الاستثمار في الجزائر يلاحظ جملة من الملاحظات و التي هي بمتابعة مع وقات للاستثمار نلخصها في النقاط التالية: الا يحتوي نصوصا صريحة و واضحة ترتبط بخضوع الاستثمار للدستور و

القوانين السارية التي لا تتعارض مع أحكامه، و عدم التصريح قانونا بتمتع الاستثمار و المستثمر بأسمي قواعد الحماية التشريعية المتمثلة في القواعد الدستورية.¹

اتجه قانون الاستثمار في الجزائر نحو تشجيع الاستثمار في مجالات محددة مما يعني أنها تحصر الاستثمار في تلك المجالات دون غيرها، و في بعض الحالات تضيف عبارات تحيز للسلطات المختصة ؛ إضافة إلى احتوائها على قائمة سلبية بالمجالات المرخصة فقط للمستثمر المحلي أو السلطات المختصة و هذا يتنافى مع مبدأ المعاملة العادلة و مبدأ حرية الاستثمار.

الم يربط الإعفاءات الجبائية بحجم الصادرات و التي من المفترض أن تتحقق من طرف المشروع الاستثماري الذي ينشئه المستثمر الأجنبي، و المتبع لذلك يرى أنها ثابتة في جميع الحالات. الا وجود لمعاملة الخسائر و تسويتها في حالات طارئة مثل الحروب و الزلازل، و عدم ظهور تفاصيل واضحة و دقيقة تعالج تلك الأمور. و من تم هناك عدم وضوح للنصوص التشريعية المتعلقة بالاستثمار، و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية له و التي توضح مضامينها، أضف إلى ذلك عدم مساهمتها للتطورات الحاصلة في التشريعات الاستشارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، خاصة مجموعة من القطاعات التي مازالت تعاني من شبه جمود في الإصلاحات مثل القطاع البنكي.

4 معوقات أخرى:

إضافة إلى كل ما ذكرناه من معوقات، هناك معوقات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها بالتفصيل و الغوص في أعماقها، و يمكن لوحدنا أن تشكل موضوع هام للدراسة و التحليل، حاولنا أن نلخصها في النقاط التالية:
ما هو بارز في الجزائر أن البنوك العمومية ما زلت تسيطر على المنظومة البنكية، على الرغم من وجود عدد من البنوك الخاصة، و هذا ما يجعل المنظومة البنكية تفتقر إلى جو المنافسة، و عزوف الكثير منها على المخاطرة في تمويل المشروعات، أو مطالبة المؤسسات بوابل من الشروط و الضمانات تنقل كاهلها و تجعلها تلغي طلب القرض في كثير من الأحيان.²

أما في ما يتعلق بالسوق المالية في الجزائر، فهي مازالت شبه غائبة في مجال الوساطة المالية اللازمة و الضرورية لتمويل الاستثمار و بالتالي الاقتصاد و التنمية. |

إن عدم إمكانية السيطرة على معالم الفساد و تفشي الرشوة و البيروقراطية، و غياب سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي ، كلها تشكل معوقات في غاية الأهمية في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ فارس فضيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته في الجزائر لرحلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول، ص 225205.

² مفتاح صالح، بن سميحة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 125.

خاتمة عامة

خاتمة :

لا يزال كل من مناخ الاستثمار في الجزائر و السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر غير مؤهلان بصورة جيدة الاستقطاب الاستشارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر و بعد ذلك التركيز على المحددات المرتبطة بالسياسة المالية. و لعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، ستكون ملخصة في النقاط لتالية:

- استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول، و بالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية.

- عدم فعالية النظام المالي و البنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من تقل الإجراءات البنكية و المصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.

- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل و انتشار حالة الشك الارتفاع مستويات الفساد و ضعف سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي).

- تقل الجهاز الإداري و ضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات على مستوى أغلبية المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

- ضعف كفاءة البنية التحتية و الهياكل القاعدية رغم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من اجل تطوير بنيتها التحتية، لأن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من اجل تسهيل حركة و نشاط الاستثمارات المحلية و الأجنبية على حد سواء. - ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، و من ثم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، ولم يكن لها الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي كما أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة.

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي و تباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، و يقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، و هي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، و تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. و لذا كان اهتمام معظم البلدان النامية بحل هذه المشكلة من خلال تشجيع الادخار المحلي و تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي و ذلك من خلال تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار، و يعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع و الاتجاهات الاقتصادية و السياسية و التشريعية و الإدارية التي تؤثر في جذب و تنشيط الاستثمارات و لا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها.

يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية و ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، و مجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. و التي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف مستقر و بيئة سياسية و مؤسسية ثابتة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري بواسطة الأفراد و المؤسسات و الهيئات.

هناك اشتداد في المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و زيادة مخزونه و تدفقاته خاصة منها الواردة، و ارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال الثابت، و زيادة دوره الفعال كمصدر أساسي للتمويل الدولي، و قد ساهم في زيادة درجة الارتباط و الاندماج العالمي، لارتكاز جهود استقطابه على الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير حركة التجارة و رؤوس الأموال، و إقرار الخصوصية.

ليس من أولويات الشركات الأجنبية العالمية و المستثمرة خارج حدودها في مناطق مختلفة من العالم، خدمة الأهداف التنموية للبلد المضيف، لذلك لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عام " لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية في البلد المضيف له، ما لم يرتق هذا الأخير بسياسات تحسن مناخ استناره إلى المستوى الذي يزيد من قدراته التفاوضية الإشارك العمالة المحلية و استيراد التكنولوجيا و إعادة استثمار الأرباح. و هناك من الدول النامية التي هي في حاجة إلى التكنولوجيا و نوعيتها أكثر مما تحتاجه من رؤوس أموال.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة، و بين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانوني و التنظيمي و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. لذلك من الخطأ أن تقتصر جمود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف و الشركات العالمية المستثمرة. و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة و بقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، و تستخدمها لغرض النهوض باقتصادياتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية و الاقتصادية و لا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة و الواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة و التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغير الذي عرفه النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و الانفتاح على الأسواق العالمية و الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة. و في هذا الإطار حاولت الجزائر أن توجه سياستها المالية نحو التنمية الاقتصادية، من خلال اعتمادها على خطة الإنفاق العمومي متجسدة في برامج الإنعاش الاقتصادي و التي ترصدت لها أغلفة مالية معتبرة، شطرت لها أهداف رئيسية، تأتي على رأسها مشاريع البنى التحتية. و الجزائر لا تزال تتبنى نفس الخيارات الاقتصادية، أي الاعتماد على رفع وثيرة الإنفاق العام و تمويل المشاريع الكبرى لبناء الهياكل القاعدية مستغلة الوفرة المالية التي تعرفها في السنوات الأخيرة. و إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2014 ليعكس ذلك جيدا، حيث رصد له غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دينار جزائري و هو ما يعادل 286 مليار دولار. و يشمل هذا البرنامج الضخم استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دينار (130 مليار دولار) زيادة على إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل حوالي 156 مليار دولار. دون أن ننسى البرنامج السابق و الذي رصد له ما قيمته 80 مليار دولار. هذا إن دل عن شيء فإنما يدل على زيادة الإنفاق العمومي و رغبة الجزائر في اعتماد هذه الأداة من السياسة المالية في تنمية

الاقتصاد الوطني. و من جملة أخرى هناك أداة أخرى من أدوات السياسة المالية ألا وهي السياسة الجبائية، فالجزائر عملت بكل ما في وسعها في هذا المجال، من خلال كل التحفيزات الجبائية والإصلاحات الضريبية التي من شأنها أن تشجع التنمية الاقتصادية و على رأسها الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي على حد سواء.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة و التي حاولنا فيها أن نحلل العلاقة التي تجمع ما بين أدوات السياسة المالية و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مركزين على مدى فعالية هذه الأدوات كمحددات مستقطبة و جذابة في الجزائر؛ حيث كنا قد ابتدأنا الدراسة بطرح إشكالية تمحورت حول طبيعة هذه العلاقة و افتراض فرضيات ثلاثة، كانت الأولى تدور حول دور الإعفاءات الجبائية و السياسة الجبائية بصفة عامة في الاستقطاب، فنرى أن هذه الدراسة أظهرت الشق السلبي لهذه الفرضية، حيث أنها بينت أن الجبائية في الجزائر لم ترقى فعلا إلى الدور الذي كان منتظرا منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم كل التحفيزات الجبائية و الإصلاحات الضريبية التي اعتمدها الجزائر خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار 93/12 و ما تبعه من قوانين أخرى. أما في ما يخص الفرضية الثانية و التي كانت تركز على دور الإنفاق العمومي في زيادة فعالية البنية التحتية الجزائرية كعامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أبرزت النتائج أن أثرها كان ضعيفا و محدودا. أما في ما يرتبط بالفرضية الثالثة و التي كانت مبنية على حجم سوق الجزائر، فلم تتحقق هذه الفرضية رغم أهمية السوق الجزائرية.

و عليه لا يزال تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر غير مؤهل بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية في الجزائر. و لعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، نجد أن استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل

البترو، و بالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرأ تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية. إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي و البنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من تقل الإجراءات البنكية و المصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.

دون أن ننسى ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتساح ظروف العمل و انتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد و ضعف سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) هذه الظاهرة تؤثر و بشدة على حجم طلب السوق في الجزائر ولم نستطع أن ندمجها في الدراسة القياسية و ذلك لغياب المعطيات المرتبطة بهذه الظاهرة. تقل الجهاز الإداري و ضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات على مستوى أغلبية المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

زيادة على ذلك ضعف كفاءة البنية التحتية و الهياكل القاعدية رغم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من أجل تسهيل حركة و نشاط الاستثمارات المحلية و الأجنبية على حد سواء. كذلك ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، و من تم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، ولم يكن لها الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي كما أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة.

التوصيات:

وبناء على كل ما ذكرناه يمكن أن نخرج ببعض التوصيات والتي لا تخص فقط الجزائر وإنما تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة التنمية الاقتصادية، فعلى الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية. مع العمل على توسيع اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية ومع الدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة وكذلك عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة.

الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية و عوامة الإنتاج والأسواق و حركة رؤوس الأموال العالمية. و تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين و مزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني و الحرص على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

آفاق الدراسة:

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على أدوات السياسة المالية مجتمعة و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإثراء و البحث و المناقشة مستقبلا مثل:

- المنافسة الجبائية و أثرها على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر . - ترشيد الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- دور السياسة المالية في زيادة النمو الاقتصادي و انعكاساته على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر .
- تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و إعطاء الحلول.
- واقع الاستثمارات العربية البينية و نصيب الجزائر منها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً باللغة العربية:

الكتب :

- 1) أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن سالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005.
- 2) أحمد دحاني، تغريب العالم الثالث (الحقائق و الخرافات ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983
- 3) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2002، تشجيع الروابط،
- 4) بن حسين، ن، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة،
- 5) جمينة سلطان العيسي، خضر زكريا ، كلثم علي غانم، علم اجتماع التنمية الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1999،
- 6) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة مكتبة العصرية، 2007،
- 7) الستر ثارو، الصراع على القمة، مركز الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي 1995،
- 8) سمير سعد مرقص، الإعفاءات و الحوافز الضريبية و دور جديد في التنمية- مصحلة التجارة و الاستثمار العدد 99 ، أول مارس 1995،
- 9) الشادلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية أثرها في العالم العربي، هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان أكتوبر 2001
- 10) صالح، بن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر - مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان خريف 2008،
- 11) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ماي 1995 ،
- 12) عبد السلام أبو حف ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة 2003 ،
- 13) عبد السلام أبو قف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار دار المعرفة الجامعية، 2000،
- 14) عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة لروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
- 15) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003،
- 16) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق الدار الجامعية، الإسكندرية 2005،

- (17) عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار الأنشطة العادية و قطاع المحروقات دار الخلدونية، طبعة 2006 ،
- (18) علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مقال منشور في موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت (جسر التنمية)، 2004 ، ص 4. www.api.org
- (19) علي وشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة 1988
- (20) فارس فضيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته في الجزائر مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول،
- (21) فريد النجار، الاستثمار الأجنبي و التنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2000
- (22) مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض الدول العربية ار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000،
- (23) محمد أبو الإسعاد، أمريكا جذور الغزو و العولمة سينا للنشر ، مصر 2001،
- (24) محمد صالح القريشي، المالية الدولية الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008،

المذكرات:

- (1) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية الاقتصاد الجزائري نموذجا رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009،
- (2) دعاء محمد سلمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002،
- (3) شبيبي عبد الرحيم، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازيحالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2007 / 2006
- (25) المواد والجرائد والقوانين :
- (1) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002 (الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002)،
- (2) جريدة الشروق، العدد الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2008،
- (3) الأمر التشريعي رقم 91/21 المعدل للأمر التشريعي رقم 14 / 86 .
- (4) المادة رقم 10، المادة رقم 11، المادة رقم 12، الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. منصورى الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة شلف، العدد الثاني ، ماي 2005،

- (5) المادة رقم 182 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الماثلة. تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.
- (6) المادة رقم 4 من الأمر رقم 01 / 03 : "تنجز الاستثمارات بطريقة حرة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالانشطات المقننة و حماية البيئة.
- (7) الصادر في جوان 1995 و الدليل رقم 6 الصادر في أكتوبر 1995. المادة رقم 21 من القانون رقم 93 / 12 المتعلق بترقية الاستثمار.
- (8) المادة رقم 17 من القانون رقم 93 / 12 المتعلق بترقية الاستثمار. المادة رقم 18 و المادة رقم 19 من القانون رقم 93 / 12 المتعلق بترقية الاستثمار.
- (9) المجلا والمنظمات :
- (10) مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي FMI ، المجلد 44، العدد 1 (عنوان العدد : وجها العوامة المالية)، مارس 2007،
- (11) مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رق 2،
- (12) المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية الكويت 2003،
- (13) منظمة كوفاس، خطر البلد و الدراسات الاقتصادية بلد الجزائر، كوفاس 2010.

ثانيا باللغة الأجنبية:

- 1) Akcay, S, Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries? A cross-country evidence, Yapikredieconomicreview, 2001,
- 2) Al-Massaied, S, W, FDI, Domestic investment and economic growth, Evidence from Asian-5, PHD, Thesis, University of Petra Malaysai, 2004.
- 3) Ardant,G ,Théorie sociologique de l'impôt, édition E.V.P.E.N, Paris 1965,
- 4) Aristotelous, K, &Fountas, S, An empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with empahasis on the market enlargement hypothesis, Journal of common market studies, 1996,
- 5) Arrous J, Les theories de la croissance"La pensée économique contemporaine", édition du Seuil, 1999,
- 6) Avila, D.R., Strauch, R, Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper No: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.
- 7) Baltagi B, Egger P, PfaffermayrM , Estimating Model of complex FDI: Are there third country effects? Journal of Econometrics, 140,1 , 2007. ?
- 8) Barro, R.J ,On the Determination of the public debt, Journal of political economy, Vol.87, N.5, Part.1,1079,.
- 1) Barro, R.J, Are government bonds net wealth, Journal of political economy, Vol.82, No.6, 1974,

- 9) Borensztein, E, De Gregorio, J, and Lee, J.W, How does Foreign investment affect growth?, Journal of international economic, 45, 1998.
- 10) Boskin, M.J & Gale, W.G, New results on the effects of tax policy on the international location of investment, National bureau of economic research, Working paper 1862, 1986.
- 11) Bouhacem, M, Droit international de la coopération industrielle, OPU Alger,
- 12) Bouklia R, Zatla N, The FDI determinants and its effects on the economic growth in south and east mediterranean, Marcella, France round table conference, March 30, 2001. ?
- 13) Bourbonnais R, Econométrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002, . ? Engle, R F, Granger, CWJ, Cointegration and error correction, Representation, Estimation and Testing, Econometrica, 55:251-761987.
- 14) Chung, C, The role of foreign direct investment in China's post, Economic development, World development, Vol23, N°4, 1978.
- 15) Cohen, D, Low investment and large LDC debt in the 1980's, American economic review, Vol.83, N.3, 1993,
- 16) Cohen, D, Large external debt and slow domestic growth: a Theoretical analysis, Journal of Economic dynamics and control, Vol.19, N.57, 1995,
- 26) Dess, S, Foreign direct investment in China : Determinants and effects Economics of planning, 1998,
- 17) Diamond, P.A, National debt in a neoclassical growth, American economic review, Vol.55, N.5, 1965,
- 18) Domar, E.D, The Burden debt and the national income, American economic review, Vol.34, N.4, 1944, pages 798-827
- 19) foreign direct investment, NBER working paper No 13447, 2007. ? Christiansen, H and Bertrand, a, Trends and Recent Developments in Foreign Direct Investment, Article forthcoming in the OECD International investment perspectives, 09/2002.
- 20) Ghali, K.H. Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied economics, Vol.31, 1998,
- 27) Gonzalez- Vigil, F, Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's, Integration and trade, 2001,
- 21) Hartman, D, Tax policy and foreign direct investment in the United States, National tax journal (December), 1984,
- 2) Holtz, E.D, Private output, government capital, and the infrastructure crisis, Working paper N 394, Colombia department of economics 1988.
- 22) Hubert, F & Pain, N, Fiscal incentives, European integration and the location of foreign direct investment, Manchester school, 2002,
- 23) J.R, Fiscal paradise: foreign tax havens and American business, Quarterly journal of economics, 1994,

- 24) Jhonson, H.9C, The effects of income redistribution on agregate consumption with interdependence of consumer's preferences ,,Econometrica, London, 1952,
- 25) Karel, J, The macroeconomic effect of direct foreign investment, the case of Thailand, World development, Vol 23, N°2, 1995.
- 26) Katrakilidis C P, Macroeconomic environment and foreign direct investment Nrt flow: an empirical approach, RISEC, I(44), 1997.
- 27) Krugman P, Obstfeld M, a (Capelle-Blancard G, Crozet M), Economie internationale, édition pearson education France ,7eme édition, Paris 2006,
- 28) Kuemmerle, W, The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation, Journal of international business studies, 1999,
- 28) Llau, P, et Herschtel, M.L, Dette publique et économie. Dans : Hertzog, R, La dette publique en France, Economica, Paris, 1990,
- 29) Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, Analysing the determinants of US direct investment in Mexico, Applied economics, 2000,
- 29) Mallampally P, Sauvant K, Foreign direct investment in developing countries, Finance and developing magazine, Mrch 1999. * Yanrui, W, Measuring the performance of foreign direct investment, case study of China, Economic letters, N°66, 2000.
- 3) Mannell, A.H, Infrastructure investment and economic growth, Journal of economic perspective, Vol.6, No.4 1992, pages 189-198.
- 30) Morisset, J & Pirnia, N, How tax policy and incentives affect fpreign direct investment : A review World bank policy research working paper N° 2509, 1999
- 31) Paulet, J.P, Dictionnaire d'économie, édition Eyrolles, Paris 1992,
- 32) Percebois J, Economie des finances publiques ,edition Armand Colin, Paris 1991 .
- 33) Pfaffermayr M, Foreign direct investment and exports: a time series approach, Applied economics, 26, 1994
- 34) publiques(Décentralisations, déréglementation, fiscalité), Librairie Vuibert, Paris 1994
- 35) Rivoire j, L'économie de marché, Que sais-je?, édition Dahleb, Alger 1994,
- 36) Schoeman, N.J, Clausen, Robinson Z and de Wet, T.J, Foreign direct investment flows and fiscal discipline in South Africa, South African journal of economic & managment sciences, 2000,
- 37) Sid Ahmed Abdelkader, Un projet pour l'Algérie, Edition Economica, Paris 1995,
- 30) Singh H, Jun K W, Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries, Policy research working paper, n° 1531, World Bank, November 1995, pages 213-240.
- 38) Singh H, Jun W, Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries, World bank, working paper, 1995.
- 39) Terki, N, Les codes des investissements au Maghreb, Revue CMIRA, 1986,

- 40) Tobin, J, Money and economic growth, *Econometrica*. Vol.33, N.4, 1965,
- 41) Tsai, P, Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, *Journal of economic development*, 1994,
- 42) Utama N, Peridy N, Some new insights into FDI determinants in MENA countries : An application of spacial panel Data model, *International journal of economic policy in emerging economies*, forthcoming, 2010.
- 43) Wai T, Wang C-H, Determinants of private investment in developing countries, *The journal of development studies*, Vol 19, No 1, pp 19-35, 1982.
- 44) Zouaïma, R, Investissement international, *Revue internationale de droit public* N° 03/1992,

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمارات المبرمة في إطار الاستثمار في المحروقات و المعادن في العالم
الجدول رقم 2: موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2009
- الجدول رقم 3: المؤشر المركب المكونات السياسات الاقتصادية المناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2008.
الجدول رقم 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و المغرب الأقصى (مليون دولار)
الجدول رقم 5: ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم في ما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
الجدول رقم 6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (مليون دولار)
الجدول 6 "أ": القطاع الصناعي (رقم الأعمال بمليون دولار)
جدول 6 "ب": القطاعات الأخرى (رة الأعمال بمليون دولار).
- الجدول رقم 7: المشاريع التي تشرك الأجانب خلال الفترة 2002-2009
الجدول رقم 8: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ (مليون دولار)
الجدول رقم 9: اتفاقيات ثنائية تخص الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي بين الجزائر و بعض الدول العربية
الجدول رقم 10: اختبار الاستقرار

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (Developed countries) و الاقتصاديات الصاعدة (Emerging markets).
- الشكل رقم 2: منحنى Laffer
- الشكل رقم 3: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليون دولار أمريكي)
- شكل رقم 4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1980 الى 2005

فهرس العام

	المقدمة العامة
	الفصل الأول الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم
	مقدمة الفصل:
	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:
	1 لمحة تاريخية:
	الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول الصناعية الكبرى:
	المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
	الشركات المشاركة Joint
	المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته الرئيسية:
	1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
	2 الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر:
	خاتمة الفصل:
	خاتمة الفصل:
	الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي في الجزائر
	مقدمة الفصل:
	المبحث الأول: تحليل الإطار القانوني والمؤسسي:
	إمكانية التراجع المباشر عن الاستثمار. 1 الاستثمار الأجنبي المباشر في المنظور القانوني الجزائري:
	1-1 أطروحة السلطة التنفيذية:
	- الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 12
	1-1 في النظام العام:
	1-2 في النظام العام:
	1-2 في النظام الخاص:
	1-3 البنية التحتية المساعدة:
	2 جاذبية الجزائر و مناخ الاستثمار:
	المبحث الثاني: حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
	1 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهميته:
	2 المدخلات من الاستثمار الأجنبي المباشر
	3 الدول النامية (18 بلد)

	4 دول الأسواق الصاعدة (18 بلد)
	المبحث الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
	خاتمة الفصل:
	الفصل الرابع
	تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
	مقدمة الفصل:
	المبحث الأول: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي):
	1 مناخ الاستثمار:
	2 تحديد وضبط المحددات:
	المبحث الثاني: المعوقات الإدارية والتشريعية:
	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالسياسة المالية:
	4 معوقات أخرى:
	خاتمة :
	قائمة المصادر والمراجع

الملخص

الملخص: تعتبر السياسة المالية، وبكل أدواتها من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، خاصة إذا كانت في إطار سياسة اقتصادية كلية، متوازنة ومدروسة، تراعي نقاط قوة الاقتصاد الوطني وبالتالي الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد ممكن، خاصة في الصناعات التصديرية، ومحاولة منها تفادي مثالبه في القطاعات الإستراتيجية. والجزائر تعمل جاهدة مثلها مثل باقي الدول النامية على تطويع سياستها المالية وخاصة الضريبية منها، لتواكب متطلبات رأس المال المالي الدولي

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر، الإيرادات العامة، النفقات العامة، السياسة المالية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé : Les instruments de la politique financière constituent sans nul doute l'un des facteurs déterminants d'attrait des investissements étrangers directs (IDE) au profit du pays hôte. Des lors, il importe par souci d'opportunité, qu'elle puisse être l'émanation d'une approche globale en terme de politique économique équilibrée, fondée sur une vision à long terme. A terme, l'objectif étant de tirer profit des avantages que procureraient les IDE, notamment en instaurant des conditions favorables à l'émergence d'un tissu industriel compétitif sur le plan international. L'Algérie n'est pas du reste, puisque les intentions sont clairement affichées du cote des pouvoirs publics, comme en témoignent les reformes incitatives mises en œuvre ces derniers années sur les plan financier et sur le plan de la fiscalité faire face aux exigences du capital financier international.

mots clés :

Investissements directs étrangers, recettes publiques, dépenses publiques, politique fiscale, économie algérienne.